التربية وحقوق الإنسان في الوطن العربي

د .علي أسعد وطفه   د . صالح أحمد الراشد

جامعة الكويت

كلية التربية

الطبعة الأولى ٢٠١٤ م



التربية وحقوق الإنسان في الوطن العربي

د .علي أسعد وطفه

د . صالح أحمد الراشد

جامعة الكويت

كلية التربية

التربية وحقوق الإنسان في الوطن العربي

جامعة الكويت

كلية التربية

د.علي اسعد وطفة　　　　　　　　　　　　د.صالح أحمد الراشد


الله
بسم الله الرحمن الرحيم

بطاقة شكر وتقدير

بكل مشاعر الاحترام والتقدير نرفع خالص العرفان بالجميل إلى هؤلاء الذين وفروا لنا الرعاية والتشجيع وباركوا لنا خطوات هذا العمل .

الأستاذ الدكتور عبد العزيز حمادة رئيس قسم اصول التربية

الأستاذ الدكتور جاسم الكندري عميد كلية التربية

الأساتذة الأفاضل أعضاء مجلس قسم أصول التربية

جدول محتويات مختصر

مقدمة الكتاب :

في عالم أثقله العنف ، وأرهقه التعصب، وعصفت به مآسي الحروب، بدأت حقوق الإنسان وقيم التسامح تأخذ طابع تيار فكري وسياسي عالمي يتصف بالعمق والشمول ليشكل واحدا من الركائز الأساسية للنظام العالمي الجديد. لقد شكلت التطورات العاصفة في مختلف ميادين الحياة السياسية والاجتماعية المنطلق الحيوي لنمو وتزايد أهمية الاتجاهات والتيارات السياسية والثقافية التي تناضل من أجل حقوق الإنسان وقيم التسامح ، وبدأت هذه الحقوق وتلك القيم تتلمس طريقها في عالم المؤسسات التربوية والحياة المدرسية والأسرية بصورة متزايدة. ومن ثم بدأت تطرح نفسها كقضية تربوية بالغة الأهمية والخطورة في مختلف اتجاهات الحياة التربوية المعاصرة ومناحيها.

وتأسيسا على الأهمية التاريخية لحضور حقوق الإنسان ، في عالم متفجر بصراعاته وتناقضاته ، بدأت السياسات التربوية لعدد كبير من الدول بإدخال حقوق الإنسان وقيم السلام والتسامح في المناهج المدرسية والجامعية والإعلامية وذلك منذ بداية الستينات حتى المرحلة الراهنة، وبدأت هذه التجارب تأخذ اليوم طابعا كونيا متكاملا غني بالعطاءات والخبرات التربوية.

وغني عن البيان أن هذا التوجه التربوي المستلهم لحقوق الإنسان وقيم التسامح والسلام لم يأت وليد الصدفة العابرة، ولم يكن نتاجا لترف تربوي، **بل جاء تحت تأثير الضرورة التاريخية لعالم يضج بالويلات والمصائب والكوارث التاريخية الناجمة عن قيم التعصب والعنف والعدوان.** ومن يلقي اليوم نظرة خاطفة فيما يحدث في عالم اليوم سيجد بأن خطر الفناء يهدد الوجود الإنساني وذلك تحت تأثير الانتهاكات الصارخة لحقوق الشعوب والإنسان ولقيم الحق والخير والتسامح.

ولا يخفى على أحد اليوم بأن ما تعانيه الأمة العربية والإسلامية من إرهاب وتعصب وعدوان يتجاوز حدود التصورات، ويكفي أن يشار إلى معالم الدمار الاقتصادي والاجتماعي الذي حل بالمنطقة العربية ولاسيما في الكويت تحت تأثير همجية النظام السياسي الغاشم في العراق، وفي افغانستان والسودان، وما يحل بفلسطين وجنوب لبنان بوصفهما صورة المأساة التي تعانيها الأمة العربية والإسلامية في المرحلة التاريخية المعاصرة. فالشعب العربي يعاني من الانهيار والاغتراب تحت صدمات القهر الإنساني التي تتمثل في غياب حقوق الإنسان وقيم الحق والخير والعدالة والديمقراطية والمساواة. وهذه المعاناة العربية

تأخذ طابعا متعدد الوجوه يتمثل في فيض من الاعتداءات الخارجية والداخلية وفي الانتهاكات التي تتجاوز حدود الوصف لحقوق الإنسان والمواطن في أغلب البلدان العربية.

وتأسيسا على هذه المحنة الوجودية التي يعانيها الإنسان العربي تبرز الضرورة التاريخية اليوم لبناء وعي تربوي عربي إسلامي متكامل بحقوق الإنسان، وتنهض أهمية تأصيل قيم التسامح والحق والسلام في مؤسساتنا التربوية وفي برامجنا ومناهجنا المدرسية والإعلامية والجامعية. **وإذا كانت هذه الضرورة التربوية تأخذ طابعا ملحا في مختلف أنحاء العالم المعاصر فإنها في سياق وجودنا وحياتنا العربية تتجاوز حدود كل أولوية وضرورة.**

وهذا يعني أنه يترتب اليوم على مختلف المؤسسات السياسية والتربوية العربية المعاصرة **أن تؤسس لوعي أصيل بحقوق الإنسان** وقيم التسامح، وأن تستلهم التجارب التاريخية لبعض الأمم والشعوب، وأن تستفيد من هذه التجارب أيضا في تأصيل هذا الوعي وفقا للسياق الحضاري العربي الإسلامي، بصورة يستطيع من خلالها الإنسان العربي أن يعرف حقوقه وأن يدافع عنها ويزود في طلبها.

وإيمانا بأهمية هذه الضرورة التاريخية لأهمية حقوق الإنسان وقيم التسامح، **أولت السلطات التربوية والثقافية، في دولة الكويت، حقوق الإنسان أهمية خاصة، فوجهت المؤسسات التربوية والثقافية إلى العناية بحقوق الإنسان وتأصيل قيم التسامح والسلام، وأوعزت إلى أهمية تدريسها في المناهج المدرسية والجامعية وتأصيلها في وعي الطلاب والناشئة.**

وانطلاقا من هذا التوجه النبيل للسياسة التربوية في الكويت تأتي هذه المحاولة العلمية التي تهدف إلى بناء مدخل علمي وتربوي لحقوق الإنسان وقيم الحق والتسامح. وهي محاولة تهدف إلى تشكيل وعي تربوي حقوقي يمكن طلابنا الكرام في الجامعة وفي المؤسسات التربوية المختلفة من التفاعل الوجداني مع حقوق الإنسان تاريخا ونشأة وتطورا في سياقها التراثي الإسلامي النبيل .

وضمن إطار المقاصد النبيلة لبناء وعي متكامل بحقوق الإنسان وقيم التسامح، يتجاوز جهدنا في هذه المحاولة حدود الرؤية التربوية العابرة والساذجة لحقوق الإنسان لترتكز على أهمية التركيز على عطاءات الخطاب النقدي لهذه الحقوق في مختلف اتجاهاتها ومراميها.

فأهل المعرفة والاختصاص، **يدركون اليوم ما تثيره حقوق الإنسان من جدل ساخن، ومماحكات صعبة** بين العلماء والمفكرين، حول طبيعة هذه الحقوق ومراميها. فهناك اليوم اتجاهات فكرية عربية وإسلامية

مختلفة المواقف فيما يتعلق بحقوق الإنسان العالمية ومدى تجاوب هذه الحقوق مع الخصوصية العربية الإسلامية.

ففي الوقت الذي يذهب فيه بعض المفكرين العرب إلى رفض الصيغة العالمية لحقوق الإنسان بقضها وقضيضها، يذهب بعض آخر إلى قبولها بصورة كلية بوصفها تتكامل مع الرؤية الإسلامية لحقوق الله والإنسان، وبين الطرفين نجد اتجاهات انتقائية تأخذ بأغلب هذه الحقوق وترفض منها ما تراه منافرا للرؤية الإسلامية. ولا يخفى على أهل الحصافة والتدبير أن حقوق الإنسان دخلت اللعبة الأيديولوجية والسياسية، فالموقف غالبا من هذه الحقوق يستند إلى اعتبارات أيديولوجية وسياسية واضحة لا لبس فيها.

وهذا يعني أن تقديم صورة لحقوق الإنسان في مجال الوعي الجامعي والمدرسي ليست أمرا يسير المنال، وأنه يترتب على الباحث في هذا المجال أن يخرج من أزمة المماحكات وأن يقدم هذه الحقوق في أنقى صورها الموضوعية بعيدا عن كل لبس أيديولوجي أو محاباة سياسية .

والموضوعية تعني دائما أن نقدم الواقع كما يتبدى دون إضافات ذاتية أو خارجية نسقطها على هذا الواقع. ومن هذا المنطلق توجب علينا أن نبحث في حنايا هذا الواقع واتجاهاته لنقدمه كما هو بأقل درجة من التشويه المحتمل.

ولكي لا نترك القارئ سجين نظرتنا الفلسفية إلى الوجود سنحاول في هذا المدخل أن نضعه في معارج هذا الواقع الخاص بحقوق الإنسان، لنترك له حرية التوجه والنقد واتخاذ الموقف الذي يرتبه له المنطق والحصافة .

ومن أجل هذه الغاية، أيضا، قدّرنا أنه يجب علينا أن نتيح لطلابنا أو قرائنا أن يحلقوا في أفق هذه القضية وأن يبحثوا في مراميها واتجاهاتها بما يمتلكون علية من قدرة نقدية يحكمها العقل والتفكير النقدي، فتحاشينا بقدر ما نمتلك من طاقة ورؤية علمية توظيف طاقة الإيحاء والتأثير فامتنع عملنا هذا عن عيوب الهجوم أو التبجيل وحاولنا أن نخوض في معالم هذه القضية دون أن نمجد بعض تياراتها أو ننتقص من قيمتها وأهميتها. بل حاولنا في إطار هذه المنهجية أن نقدم رؤية تاريخية في المفهوم ورؤية تاريخية في الممارسة، حيث وضحنا في نسق هذا الكتاب كيف نشأت فكرة حقوق الإنسان، وكيف تطورت، ومن ثم كيف أخذت أبعادها ومراميها ، في حياة الشرق والغرب ، وفي مختلف الاتجاهات والتيارات ، ومن ثم تعرضنا لطبيعة الممارسة التاريخية لهذه الحقوق في التاريخ الإسلامي ووضعيتها في الحياة العربية المعاصرة،

وفي النهاية قدمنا مدخلا علميا وتربويا يحدد طابع رؤية منهجية لتأصيل تربوي إسلامي ينبع من خصوصيتنا ويتجاوب مع الصورة الموضوعية لحقوق الإنسان المعاصر .

وحرصا على أهمية التواصل التاريخي، ودور التخاصب الفكري والحضاري، **حاولنا أن نقدم هذه الحقوق في صورتها الإسلامية التي تعبر عن خصوصيتنا التاريخية**. فالعمل ينطلق من إطار المبادئ الإسلامية في مجال حقوق الإنسان كمدخل حقيقي لفهم هذه الحقوق، **وكمنطلق لتأصيلها في دائرة الرؤية الإسلامية، التي تمثل بعدنا التاريخي وخصوصيتنا**.

وعلى هذا المنوال قمنا بتوضيح المراحل التاريخية الإسلامية التي عرفت حقوق الإنسان حضورها وبيّنا المراحل التي عانت فيها هذه الحقوق في صورة موجزة لتقطعات تاريخية متنوعة.

ولا بد لنا في هذا المسار من توجيه خالص الشكر إلى قسم أصول التربية الذي منحنا شرف بناء هذا المدخل في مجال تدريس حقوق الإنسان في قسم أصول التربية. ويقيننا بأن ما قدمناه في سياق عجالة من الزمن، لم يستقم وفقا للصورة التي نسعى إليها، وإننا نقول **بأن هذا الجهد محاولة أولى تنتظر رأي زملائنا في قسم أصول التربية وكلية التربية والمهتمين بهذه القضية في جامعة الكويت ، ونحن على يقين بأن هذا المدخل سيصبح أكثر نضجا عندما يصقل وتعاد كتابته وفقا لرأي وملاحظات الأساتذة الأفاضل في قسم أصول التربية** والجامعة .

وأخيرا نأمل لعملنا هذا أن يحقق ما يرتجى منه في تعريف الأخوة الطلاب بحقوق الإنسان وقيم التسامح، ونرجو أيضا أن يكون هذا المدخل في نهاية الأمر قادرا على تأصيل وعي تربوي بحقوق الإنسان، وأن يكون أيضا قادرا على تفعيل هذه الحقوق في السلوك والرؤية والعمل. وأخيرا فإننا نسأل الله أن يوفقنا جميعا إلى مزيد من الوعي الأصيل بحقوق الإنسان وقيم الإخاء والمحبة والسلام، والسلام عليكم ورحمة

الفصل الأول:

لمحة تاريخية حول تطور حقوق الإنسان

شكل النضال من أجل الحرية وحقوق الإنسان عصب التاريخ الإنساني وغايته. كانت هذه الحقوق الإنسانية وما زالت الهدف الذي تتفانى من أجله الشعوب وتسكر في حبه الأمم. لقد سطر المفكرون الأقدمون أسفارا في أدب الدفاع عن الحرية وحقوق الإنسان وجاءت كتاباتهم صورة لملاحم تاريخية تصف نضال الشعوب من أجل الحرية والحقوق الإنسانية والحياة الأفضل.

وإذا كانت الحرية هي المطلب الأول والحيوي للوجود الإنساني والحق الأول للإنسان منذ بداية التاريخ، فإنها ما زالت تشكل حتى أيامنا هذه جوهر حقوق الإنسان وغايتها. لقد بدأت اللحظة الأولى لنضال الإنسانية من أجل الحقوق الإنسانية في سعي الإنسان الأول من أجل الحرية وكسر قيود القهر والعبودية.

وتأخذ حرية الكلمة والتعبير الصورة الأولى للحق الإنساني. يقول ديموستين في هذا الخصوص: إن أفظع كارثة تحل بالشعب هي حرمانه حرية الكلمة[1]. ويبدو أن الطابع الأساسي لحق الإنسان في حرية الكلمة والتعبير قد نال اعتراف كثير من المجتمعات الإنسانية في مختلف العصور، وشكل غاية كل حق إنساني وجوهره، فقانون كازاخ في إقليم السّهوب قرر أنه يجوز لك أن تقطع رأس الإنسان، ولكن لا يجوز لك أن تقطع لسانه[2]. فحرية الكلمة هي المدخل المنهجي إلى مختلف الحريات وهي البوابة الأساسية إلى حقوق الإنسان وتحرره. ولقد أدرك المستبدون والطغاة عبر التاريخ هذه الحقيقة فأعلنوا حربا لا رحمة فيها ضد كافة أشكال حرية الكلمة والتعبير. فحرية الكلمة هي الشيء الذي ترتعد له فرائص الطغاة وفي ما يقوله الملك الفرعوني (خيتي) لإبنه (مريكارع) حوالي (2000ق.م) مثال واضح لرهاب الكلمة وإرهاب الحرية في التعبير، حيث يقول هذا الفرعون: " إذا وجدت في المدينة رجلا خطرا يتكلم أكثر من اللازم

[1] هيلين دار بشير: حرية الكلمة الحرية الرئيسية، رسالة اليونسكو، مارس (صص14_24) 1994، ص14 .

[2] هيلين دار بشير: حرية الكلمة الحرية الرئيسية، المرجع السابق ،ص14 .

ومثيرا للاضطراب فاقض عليه، واقتله، وامح اسمه، وأزل جنسه وذكراه وأنصاره، فرجل يتكلم أكثر من اللازم خطر على المدينة "[3]. وفي هذا القول ما يدل على أن الحرية هي أسّ الحريات العامة وحقوق الإنسان ومنطلقها وغاياتها.

لقد عرفت الإنسانية في تاريخ حضارتها القديمة ملامح البدايات الأولى لنضال الإنسانية نحو تكوين مدونات قانونية واضحة في حقوق الإنسان. ومع أن هذه المدونات التاريخية جاءت على شكل صورة جنينيّة لمفهوم حقوق الإنسان إلا أن من ينظر بعمق إلى هذه الحضارات تتضح له معالم بعض البدايات التي تدهش الإنسان المعاصر. ويشار تاريخيا إلى الحضارات القديمة ما بين النهرين التي عرفت بصورة مبكرة جدا في تاريخ بعض الملامح والصور المدهشة للتنظيمات القانونية والحقوقية في تاريخ الإنسانية [4]. لقد بنت أقدم المدونات التاريخية التي وصلت إلينا أن أول برلمان سياسي عرفته الإنسانية قد تشكل في حدود عام (3000ق.م) في الحضارة السومرية. وكان هذا البرلمان مشكلا من مجلسين مجلس الشيوخ ومن مجلس العموم (النواب) والذي يتكون من المواطنين الذكور القادرين على حمل السلاح [5].

لقد كانت شرائع الشرق القديم في حضارات ما بين النهرين، في بابل وآشور و سومر، وأكاد، في طليعة الشرائع المكتوبة في تاريخ البشرية، وقد وضعت هذه الشرائع لتنظيم العلاقات بين الأفراد على أساس من العدل والحرية والمساواة وفقا لتصورات هذه الشعوب عن هذه المفاهيم. وقد عززت هذه التشريعات بالمؤسسات الحقوقية والهيئات القضائية لحماية هذه الحقوق وصيانتها. ومن أبرز وأهم التشريعات التاريخية الحقوقية يشار اليوم بالبنان إلى شريعة حمورابي (1792– 1750) التي تعد معلمة حضارية ثقافية في تاريخ الإنسانية في مجال الحقوق وحقوق الإنسان أيضا حيث جاءت تشريعات حمورابي وغيرها من شرائع الشرق القديم في ما بين الرافدين تتويجا للفكر التشريعي القديم.

وفي هذا السياق يشار بأهمية كبيرة إلى تشريعات الملوك الذين سبقوا حمورابي ولاسيما قوانين (أوركاجينا) في لاغش (2360ق.م)، وسرجون الأكادي (2200ق.م)، وأورمانو في مدينة أور (2100ق.م). وايضا قوانين عشتار ملك إيسيه (1930ق.م) التي عرفت بشموليتها ودرجة تنظيمها وقد

---

[3] عبد ا ادي عباس، حقوق الإنسان، ا زء الأول، دار الفاضل، دمشق 1995، ص 60.

[4] انظر ويل ديورانت، قصة ا ضارة، ا زء الأول، ص42.

[5] يذكر ويل ديورانت أن ال ان السومري كان قد عقد من أجل ا اذ قرار بشأن ا رب، و هذه ا لسة قرر لس الأعيان وقوفه إ جانب السلم، فاعترض ا لمك وعرض الأمر على لس النواب فأعلن هذا ا لس ا رب وصادق على قرار ا لمك .

وصل إلينا منها ثمانية وثلاثون قانونا، كما وصلت إلينا منها مجموعة من القوانين المدنية تحتوي على ستين قانونا وهي التي سبقت في عهدها عهد حمورابي بعشرات السنين [6].

ومن أجل الإشارة إلى المستوى الكبير الذي بلغته بابل في مجال التصورات الحقوقية والقانونية الخاصة بحقوق الإنسان نورد مقتطفا ومضيا من مقدمة حمورابي: "**حيث يعرف حمورابي نفسه بأنه الأمير الذي يخاف الله وأن السماء نادته من أجل الشعب ورضائه ومن أجل أن يقيم العدل في الأرض ويقتلع جذور الشر والفساد حتى لا يضطهد القوي الضعيف وحتى يعلو كشمس ويهب الأرض نورا على نور ولينير درب الحقيقة ويرشد العب إلى جادة الصواب** (...) وأن (مردوخ) [7] أمر بأن يهيئ العدل لشعب الأرض فيفوز بحكم خير، وقام بإحقاق الحق والعدل في أرجاء الأرض وقام بإسعاد الشعب [8].

وفي الحضارة المصرية القديمة نتلمس أيضا ملامح أساسية في التصورات الحقوقية للإنسان. ومع أنه لا يستطيع أحد من المؤرخين أن ينكر الطابع الاستبدادي للحضارات القديمة ولاسيما الحضارة الفرعونية. وعلى الرغم من التلميحات التاريخية التي تبين إلى أي حد بلغت هذه الحضارات في مستوى تسلطها وجورها إلا أن بعض المؤرخين يتلمسون بعض الملامح الإنسانية للعدالة وحقوق الإنسان في بعض المحطات التاريخية لهذه الحضارات، حيث يورد المؤرخون أن بعض الفراعنة والملوك المصريين القدماء كانوا حريصين على إقامة العدل ونصرة الضعيف، ومعاقبة الظالم والمعتدي على حقوق غيره وعلى مقاومة الفساد

.

وقد سجلت الحضارة المصرية القديمة دواوين مكرسة في مفهوم الحق والعدل ونكتفي هنا بالإشارة إلى كتاب (آمون أم أوبي) الذي كان وزيرا للقمح والأملاك في أحد عهود الفراعنة. وقد تضمن كتاب آمون هذا ثلاثين حكمة للسلوك الطيب يعلمها لإبنه وهي: الأمانة، وعدم إيذاء الآخرين، وعدم الغش والابتعاد عن الرشوى، وعدم ظلم الضعيف لصالح القوي، وألا يغش في الضرائب وألا يكون قاسيا في تحصيلها [9].

ولا بد من الإشارة في هذا السياق إلى الخطاب الرائع لإله الشمس الذي عثر عليه في التوابيت الخشبية للفراعنة والذي يقول فيه: " لقد خلقت الرياح الأربع ليتنفس بها الإنسان مثل أخيه مدة حياته، ولقد خلقت الحياة العظيمة ليستعملها الفقير مثل السيد، لقد خلقت كل رجل مثل أخيه، وحرمت عليه إتيان السوء، ولكن

---

[6] انظر : عبد ا ادي عباس، حقوق الإنسان، ا زء الأول، دار الفاضل، دمشق 1995، ص 55.

[7] ملك بابلي .

[8] موعة مؤلف ، شريعة ورا واصل التشريع القد ، تر ة أسامة سراس، العر للطباعة والنشر، دمشق 1948.

[9] انظر: أندريه إ ار & جان أديورييه، تاريخ ا ضارات العام، ا زء الأول، تر ة فريد داغر، عويدات، ب وت، 1984، ص 45-60.

قلوبهم هي التي نكثت بما قلت، لقد خلقت كل إنسان مثل أخيه[10]. **وفي هذا القول إعلان شامل وصريح عن مبدأ المساواة الإنسانية وهو قلب المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان .**

وفي هذا الموقف أيضا تطيب الإشارة إلى بعض المقطوعات التاريخية المكتشفة في الحضارة الفرعونية القديمة والتي تأتي صورة حيّة مفعمة بالجمال والأصالة في مجال الحقوق الإنسانية وقيم الإخاء والمساواة. جاء في وصايا " تباح حتب " إلى ولده قوله: " لا تطمعن في مال أقاربك، إن الرجل الطيب هو الذي يجعل زوجته سعيدة، إجعل قلبها فرحا ما دمت حيا، وإذا كنت حاكم تصدر الأوامر للشعب فابحث عن كل سابقة حسنة، فالحق جميل وقيمته خالدة، والرجل الذي اتخذ العدالة معيارا له وسار وفقا لجادتها يكون ثابت المكانة، إرع الحق وعامل الجميع بعدالة [11].

وهذه المقطوعات تقدم لنا فكرة أساسية قوامها أن حقوق الإنسان متجذرة في تاريخ الإنسانية وإن روعة النصوص القديمة قلما تضاهيها جماليات النصوص الحديثة وديباجاتها. **وهذا يعني أن حقوق الإنسان المعاصرة لا تنقطع عن صلتها العميقة والجوهرية بتاريخها القديم.**

وفي الحضارات الشرقية القديمة الهندية والصينية القديمة أسفار حقيقية في قيم العدالة والحق والقيم الإنسانية وما تزال تعاليم كونفوشيوس تسجلا نفسا سفرا قدسيا في تاريخ الحرية والعدالة والحق الإنساني.

وفي هذا السياق التاريخي يمكن القول أن الحضارة اليونانية قد عرفت مفهوم الحرية وحقوق الإنسان بصورة مبكرة تاريخيا، لقد أدت الديمقراطية الأثينية القديمة إلى تفتح عطاءات العقل في جميع مجالات الحياة الفلسفية والعلمية والمعرفية. وما يدعو إلى الدهشة اليوم أن قوانين صولون العتيقة قد نصت صراحة على أهمية حقوق الإنسان وحقوق الطفل. لقد قررت مدونة هذه القوانين « أن الأبناء في حلَ من رعاية آبائهم في شيخوختهم عندما يكبرون إذا كان هؤلاء الآباء قد أخلوا بواجب الحب الأبوي نحو عندما كانوا أطفالا»[12].

لقد بلغت الديمقراطية في بلاد الإغريق ما لم تعرفه حضارة في التاريخ حيث ضمنت هذه الديمقراطية حرية القول والتعبير والتفكير والملكية وكانت هذه الحريات الأصل في تقدم هذه الأمة وفي نهوض حضارتها التي لا تغيب عنها الشمس .

---

10 عبد ا ادي عباس، حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص 65.

11 عبد ا ادي عباس، حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص 65.

12 J.Palmero: Histoire des institutions et des doctrine pédagogiques par les textes , SUEL, Paris,1955, pp11-25. pédagogiques

لقد تطلع أفلاطون إلى تكوين مجتمع من الأحرار بكل ما يعنيه مفهوم الإنسان الحر من نبل وسمو وقدرة على التعبير والإبداع، لذلك فإنه قد وقف ضد مختلف أشكال القسر والتسلط والظلم الذي يقع على الإنسان، ورفض في نظريته التربوية الأساليب التربوية القائمة على القسر والإكراه. وذلك لأنه يرفض أن تكون التربية طريقا إلى العبودية [13] بل يجب أن تكون من أجل بناء الإنسان الحر المتكامل جسدا وروحا وعقلا، "[14].

ويكفي الإغريقيين فضلا أن وثائق حقوق الإنسان ما زالت تقتبس من خطبة الرثاء لبركليس، وما زالت هذه الخطبة مفخرة تنهض وساما في صدر هذه الحضارة. ويشار بعين صافية اليوم إلى أن المادة الخامسة من وثيقة حقوق الإنسان الصادرة عن الأمم المتحدة عام 1948 مقتبسة من خطبة الرثاء هذه، وتنص هذه المادة على ما يلي: " إن جميع المواطنين لما كانوا متساويين أما القانون فإنهم متساوون في إمكان الوصل إلى المراتب كافة (...) تبعا لكفاءاتهم ودون تمييز بينهم غير ما يتحلون به من فضائل ومواهب ". وتبين البحاث التاريخية أن الأثينيين لم يقفوا عند حدود الديمقراطية السياسية بل منحو هذه الديمقراطية التي عملوا على تحقيقها مضمونا ديمقراطيا إذ طالبوا بمنح الفقراء حقوقهم المدنية وطالبوا بإصلاحات اقتصادية وتحدثوا عن مشروع هام هم: تأمين الخبز لفقراء الناس بسعر زهيد وتخصيص رواتب ومعاشات للمحاربين والمصابين والمعوقين في المجتمع وايتام الحرب وتخصيص إعانات تمكن الفقراء من الحصول على بطاقات دخول المسرح والترفيه ايام الأعياد.

جاء في خطبة الرثاء لبركلس فيض من معاني الحقوق الإنسانية والقيم يمكن لنا أن نصطفي بعض ومضاتها حيث يقول: " سمي دستورنا ديمقراطيا لأن الحكم عندنا في ايدي الكثرة لا الأقلية، وتكفل قوانينا المساواة في العدالة للجميع، وإن الرأي العام عندنا ليرحب بكل ذي موهبة في أي نوع من أنواع العمل، وإننا نتيح الحرية للجميع في حياتنا العامة، (...) ونتمسك بالقوانين التي تحمي المظلومين، وأبواب مدينتنا مفتوحة على مصراعيها للعالم ،(...) إننا محبون للجمال في غير إسراف، وللحكمة في غير ضعف، ولا نرى في الفقر عارا" [15].

ولا يستقيم لنا الحديث عن حقوق الإنسان في التاريخ القديم ما لم تتم الإشارة إلى الوصايا الموسوية العشرة التي شكلت بدورها منارة تاريخية في مجال العدالة والحرية والمساواة وحقوق الإنسان. والوصايا

---

13 أ د مود خليل : الإنسان والدولة ا رجع السابق ص 102 .

14 أ د مود خليل : الإنسان والدولة مرجع سابق ص 102.

15 انظر : الفرد ز رن، ا ياة العامة اليونانية أثينا القرن ا امس، تر ة عبد ا سن خشاب، القاهرة، 1958.

العشر التي أطلق عليها دستور العدالة وهي هذه التي علمها الله لموسى عليه السلام ليبلغ الشعب بها، وتنص هذه الوصايا على ما يلي: لا تجعل لك إلها غير الله، أكرم أباك وأمك، لا تقتل، لا تزن، لا تسرق، لا تشهد زورا، لا تشته بيت قريبك، ولا تشته امرأته ولا عبده ولا أمته ولا ثوره ولا حماره ولا شيئا مما له " [16]. وكما هو واضح تعد الوصايا العشر من أروع النصوص التاريخية التي تصون حقوق الإنسان وترعى وجوده. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى قانون القصاص الذي يقوم عليه التشريع اليهودي والذي يحدد الأصول القانونية للحياة الإنسانية والتي تنص: " وإن حصلت أذية تعطى نفس بنفس وعين بعين وسن بسن ويد بيد ورجل برجل وكيا بكي وجرح بجرح ورض برض" [17].

وعلى أثر اليهودية جاءت المسيحية دينا للحب والأخلاق والتسامح وفيض في عطاءات الحق الإنساني الذي اتخذ صورة قيم ومبادئ سامية. جاء في إنجيل متى على لسان السيد المسيح " قد سمعتم أنه قيل للقدماء: لا تقتل أما أنا فأقول لا تغضب على أخيك، وسمعتم أنه قيل لا تزن أما أنا فأقول لكم أن كل من ينظر إلى امرأة ليشتهيها فقد زنى في قلبه، وقد سمعتم أنه قيل عين بعين، وسنّ بسنّ، أما أنا فاقول لكم: لا تقاوموا الشر، بل من لطمك على خدك الأيمن فقدم له الأيسر، ومن أراد أن يخاصمك ويأخذ ثوبك فاترك له الرداء أيضا "[18].

فالسيد المسيح بتعاليمه يقرر حرمة الدماء والأعراض والأموال التي قررتها الأديان جميعا، وهو يزيد على التوراة بأنه أكد على أهمية سد المنافذ التي تقود إلى القتل أو الزنا والسرقة، فالشهوة قد تؤدي إلى الزنا، والكلمة النابية قد تؤدي إلى القتل. وجاء في إنجيل متى في الفصل الخامس: " طوبى للفقراء فإن لهم ملكوت السماوات، طوبى للرحماء فإنهم يرحمون، طوبى لأطهار القلوب فإنهم يشاهدون الله، طوبى للساعين إلى السلام فإنهم أبناء لله يدعون ".

تضرب حقوق الإنسان جذورها بعيدا في التاريخ الإنساني وفي تاريخ الحضارات القديمة. ومن يبحر في خضم هذا التاريخ لا يستطيع أن يتجاوز التاريخ الإسلامي دون أن يقف وقفة تأمل أمام أعظم لوحة تاريخية وإنسانية في تاريخ التسامح والحب والأنسنة وحقوق الإنسان، وهي خطبة الوداع للنبي الأعظم محمد صلى الله عليه وسلم. يقول صلى الله عليه وسلم في خطبة الوداع معلنا مبدأ المساواة والحب بين الناس والبشر:

---

16 السيد أبو ضيف ا د : الأخلاق، دار الشروق، ب وت، ط1، ب وت، 1988، ص24.

17 سفر ا روج – افصحاح 21، ص 23-25.

18 السيد أبو ضيف ا د : الأخلاق، مرجع سابق، ص32-33.

يا أيها الناس إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد، كلكم لآدم وآدم من تراب إن أكرمكم عند الله أتقاكم، ليس لعربي على أعجمي، ولا لأعجمي على عربي، ولا لأحمر على أبيض، ولا لأبيض على أحمر، فضل إلا بالتقوى، ألا هل بلغت ؟ اللهم فاشهد، ألا فليبلغ الشاهد منكم الغائب (19).

وهاهو الصحابي الجليل أبو بكر الصديق، وهو يوصي أسامة بن زيد قائدا لجيش المسلمين إلى الشام، نموذجا تاريخيا عظيما في حقوق الإنسان والقيم الأخلاقية الإسلامية السمحاء حيث يقول رضي الله عنه: يا أيّها الناس ! قفوا أوصيكم بعشر فاحفظوها عني: **لا تخونوا، ولا تَغُلّوا، ولا تغدروا، ولا تمثّلوا، ولا تقتلوا طفلا صغيرا، ولا شيخا كبيرا، ولا امرأة، ولا تعقروا نخلا ولا تحرقوه، ولا تقطعوا شجرة مثمرة، ولا تذبحوا شاة، ولا بقرة، ولا بعيرا إلا لمأكلة.** ولسوف تمرون بأقوام قد فرغوا أنفسهم في الصوامع، فدعوهم وما فرغوا أنفسهم له، وسوف تقدمون على قوم يأتوكم بآنية فيها ألوان الطعام، فإذا أكلتم منها شيئا بعد شيء فاذكروا اسم الله عليه(20).

ففي خطبة النبي المصطفى صلى الله عليه وسلم التي شكلت ينبوعا للحق، وفي خطبة الصحابي الخالد أبو بكر الصديق رضي الله عنه نجد ملحمة تاريخية وإنسانية وجمالية للحب والتسامح وحقوق الإنسان"(21).

ولقد ضرب الإسلام كما سنبين في الفصول اللاحقة أسفارا في قيم الحرية والحق والأصالة والحرية وجسد هذه القيم في صورة أحكام شرعية واضحة تصون الحقوق وتنأى بالإنسان عن مهاوي الخطأ والرزيلة. يقول سبحانه وتعالى إشارة منه إلى الإنسان: " ألم نجعل له عينين، ولسانا وشفتين، وهديناه النجدين". وهذا يعني أن رحمة الله سبحانه وتعالى لم تترك الإنسان لفطرته التي قد تنحرف ولا لعقله الذي قد يزيغ فأرسل له الرسل والقرآن وبين له كما ورد في الآية الكريمة طريق الخير وطريق الشر لتحق عليه حجة الله سبحانه وتعالى. والإسلام العظيم هو خلاصة الرسالات السماوية في مجال وحدانية الله وتعزيز القيم الروحية وصقل القيم في طابع تشريعي متطور، يقول تعالى " إنّا أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح والنبيين من بعده وأوحينا إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط وعيسى وأيوب ويونس وهارون وسليمان، وآتينا داود زبورا، ورسلا قد قصصناهم عليك من قبل ورسلا لم نقصصهم عليك وكلم الله موسى تكليماً " (22).

---

[19] السيرة النبوية للندوي ص544.

[20] تاريخ الطبري، ص359.

[21] محمود السيد سلطان: بحوث في التربية الإسلامية، دار المعارف، القاهرة، 1979، ص 58.

[22] القرآن الكر : سورة النساء، أيات 163-164.

وجاء في البيان الأعظم أيضا " شرع لكم من الدين ما أوصى به نوحا، والذين أوحينا إليك، وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى: أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه "[23]. ويقول عليه الصلاة والسلام: أنـي بعثـت لأتمم مكارم الأخلاق.

ولا يستطيع المرء أن يمر في مدار الثقافة العربية الإسلامية دون أن يغذي النفس بـأعظم لوحـة تاريخيـة وإنسانية في تاريخ التسامح والحب والأنسنة وحقوق الإنسان، وهي خطبة الوداع للنبي الأعظم محمد صلى الله عليه وسلم. ومع أننا ذكرنا هذه الخطبة الكريمة وخطبة أبو بكر الصديق في فصل سـابق إلا أن في تكرارهـا ما يغذي النفس وما يطرب له القلب فعذرا من التكرار وفي بعض التكرار عين الفائدة.

يقول صلى الله عليه وسلم في خطبة الوداع معلنا مبدأ المساواة والحب بين الناس والبشر:

يا أيها الناس إن ربكـم واحـد، وإن أبـاكم واحـد، كلكـم لآدم وآدم مـن تـراب إن أكـرمكم عنـد الله أتقاكم، ليس لعربي على أعجمي، ولا لأعجمي علـى عربـي، ولا لأحمـر علـى أبـيض، ولا لأبـيض علـى أحمر، فضل إلا بالتقوى، ألا هل بلغت ؟ اللهم فاشهد، ألا فليبلغ الشاهد منكم الغائب [24].

وهاهو الصحابي الجليل أبو بكر الصديق، وهو يوصي أسامة بن زيد قائدا لجيش المسـلمين إلى الشـام، نموذجا تاريخيا عظيما في حقوق الإنسان والقيم الأخلاقية الإسلامية السمحاء حيث يقول رضـي الله عنـه: يا أيّها الناس ! قفوا أوصيكم بعشر فاحفظوها عني: لا تخونـوا، ولا تَغُّلـوا، ولا تغـدروا، ولا تمثّلـوا، ولا تقتلوا طفلا صغيرا، ولا شيخا كبيرا، ولا امرأة، ولا تعقروا نخلا ولا تحرقوه، ولا تقطعوا شجرة مثمرة، ولا تذبحوا شاة، ولا بقرة، ولا بعيرا إلا لمأكلة. ولسوف تمرون بأقوام قد فرغوا أنفسـهم في الصـوامع فـدعوهم، وما فرغوا أنفسهم له، وسوف تقدمون على قوم يأتوكم بآنية فيها ألوان الطعام، فإذا أكلتم منها شـيئا بعـد شيء فاذكروا اسم الله عليه[25].

ففي خطبة النبي المصطفى صلى الله عليه وسلم التي شكلت ينبوعا للحق وفي خطبة الصحابي الخالـد أبو بكر الصديق رضي الله عنه نجد ملحمة تاريخية وإنسانية وجمالية للحب والتسامح وحقوق الإنسان"[26].

وفيما بعد الحضارة الإسلامية وعهود الظلام المسيحي، تـأتي قبسـات الحضـارة الغربيـة لتحمـل لـواء الحرية والحب والتسامح وحقوق الإنسان. لقـد جـاء المفكـر الإنكليـزي جـون لـوك John Locke (1632–

---

[23] القرآن الكر : سورة الشورى، آية 13.

[24] السيرة النبوية للندوي ص544.

[25] تاريخ الطبري، ص359.

[26] مود السيد سلطان : وث التربية الإسلامية، دار ا عارف، القاهرة، 1979، ص 58.

1706) ليناد بالحقوق الطبيعية للفرد ويقول بسيادة الشعب ويؤكد على حق الشعب في مقاومة الظلم وشرعية الانتفاضات والثورات على الحكام والمستبدين. ويرى بعض المفكرين أن أفكار لوك شكلت أساسا من اسس الثورة الفرنسية. يقول لوك في كتابه حقوق الإنسان: " عندما تعتدي حكومة ما على حقوق الإنسان الطبيعية أو تفشل في احترامها والمحافظة عليها، تصبح الثورة مشروعة من الناحيتين الطبيعية والعقلية "[27].

وفيما بعد الحضارة الإسلامية وعهود الظلام المسيحي، تأتي قبسات الحضارة الغربية لتحمل لواء الحرية والحب والتسامح وحقوق الإنسان. لقد جاء المفكر الإنكليزي جون لوك John Locke (1632-1706) ليناد بالحقوق الطبيعية للفرد ويقول بسيادة الشعب ويؤكد على حق الشعب في مقاومة الظلم وشرعية الانتفاضات والثورات على الحكام والمستبدين. ويرى بعض المفكرين أن أفكار لوك شكلت أساسا من أسس الثورة الفرنسية. يقول لوك في كتابه حقوق الإنسان: " عندما تعتدي حكومة ما على حقوق الإنسان الطبيعية أو تفشل في احترامها والمحافظة عليها، تصبح الثورة مشروعة من الناحيتين الطبيعية والعقلية "[28].

لقد صدر قانون حقوق الإنسان في بريطانيا عام 1689، عندما تم عزل الملك جيمس الثاني وتولية وليم أوف أورنج وماري عرش إنكلترا وفقا لشروط وضعها البرلمان، وتشكل هذه الشروط مضمون الوثيقة التي أطلق عليها اسم قانون الحقوق The Bill of rights وأهم نصوص هذا القانون هو: 1- التزام الملك باحترام القانون لأن الملك ليس فوق القانون. 2 - لا ضريبة إلا بقانون 3- حرية انتخاب البرلمان وحرية أعضائه في المناقشة داخله (فكرة الحصانة البرلمانية) 4- نظام المحلفين كضمانة لعدالة حكم القضاء، ويرتبط بهذا البند بنظام "الهبياس كوربس" Habeus Corpus أي حق المحكمة في أن تحضر المتهم أمامها وتخضع جسده للفحص المباشر وذلك للتأكد بأنه لم يتعرض للتعذيب الجسدي وأنه يحاكم بعد التعذيب[29].

يرى أصحاب نظرية العقد الاجتماعي التي صاغها هوبز Hobbes في كتابه (Le Leviathan 1951) التي شكلت لاحقا منطلق جان جاك روسو Jean Jacques Rousseau في نظريته حول العقد الاجتماعي (1762 Le Contrat social): أن الأفراد في الحالة الطبيعية الأولى للبشر de l'Etat nature La période كانوا أحرارا.

---

[27] حسن جميل : حقوق الإنسان في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص 39.

[28] حسن جميل: حقوق الإنسان في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص 39.

[29] اسماعيل صبري عبد الله : المقومات الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في الوطن العربي، ضمن مركز دراسات الوحدة العربية، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، بيروت،1986،(صص 105-78) ،ص 108.

ومن أجل ضمان حياتهم الاجتماعية في صورة سلطة سياسية قوية تضمن لهم الحماية والقوة والأمن والرعاية لمختلف أفراد الجماعة تنازلوا عن بعض حقوقهم لكي ينشئوا الدولة والسلطة العامة، ولم يتنازلوا عن كامل حريتهم، بل استبقوا لأنفسهم بعض الحريات والحقوق التي لا تتعارض مع السيادة اللازمة للدولة، وبالتالي فإن هذه الحقوق التي بقيت للأفراد من حقوقهم المطلقة الأولى هي ما يشكل الحقوق الفردية [30].

فالإكراه الثقافي قد نما وتطور مع تطور الثقافة الإنسانية، وتلك هي الفكرة المحورية التي يدور حولها عمل جان جاك روسو في كتابه: *رسالة في الفنون والعلوم (Discours sur les sciences et les arts 1750)*. حيث يرى بأن تقدم الثقافة الإنسانية يضع الإنسان في أقفاص العبودية وزنزانات القهر[31].

وتتجلى هذه الأفكار صريحة وجلية في كتاب جان جاك روسو، *رسالة في أصل المساواة بين البشر* ومن ثم كتابه المشهور العقد الاجتماعي Le contrat social الذي يبين فيه أن الإنسان يمتلك حقوقا طبيعية في المساواة والحرية والتملك ويدعوا إلى نظام من العدالة الاجتماعية يتحرر فيها الإنسان من كل أشكال الخوف والإرهاب والقهر والفقر والفاقة والجوع[32]. وقد شكلت كل من آراء جان جاك روسو وفولتير ولامتري المنطلقات الأساسية لحقوق الإنسان التي أعلنتها الثورة الفرنسية التي اندلعت في باريس عام 1789. ففي العقد الاجتماعي يعلن روسو أن الأفراد تنازلوا عن بعض حقوقهم الأصلية للحاكم على أن يتولى السلطة من أجل ضمان حقوق الأفراد ضمن إطار مجتمع منظم يضمن أغلب حقوق أفراده [33]..

لقد أعلن روسو أن الإنسان ولد حرا ولذا يجب علينا أن نحافظ على حريته [34]. ومن الطبيعي أن يعلن روسو عن هذا الارتباط الشامل بين الحرية والطبيعة الإنسانية الخيرة حيث يقول: « لنؤمن إيمانا لا مرية فيه أن الحركات الأولى للطبيعة تكون دوما قوية رشيدة وما من فساد أصيل في القلب البشري»[35].

---

30 عثمان عبد الملك الصالح : النظام الدستوري والمؤسسات السياسية في الكويت، كلية الحقوق جامعة الكويت 1989، ص 277.

31 Écrivain genevois d'expression française (Genève 1712 - Ermenonville, Val-d'Oise, 1778.).

32 Jean Jaques Rousseau : Discours sur l'origine et les fondements de l'inégalité parmi les hommes (175) , et Du contrat social 1762(Larousse 1996)

33 محمد الزحيلي : حقوق الإنسان في الإسلام، دراسة مقارنة مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، دار ابن كثير، دمشق –بيروت، 1997،ص 129.

34 عبد الرحمن بدوي: فلسفة الدين والتربية عند كنت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1980، ص 117.

35 عبد الله عبد الدايم: التربية عبر التاريخ، دار العلم للملايين، الطبعة الثالثة، 8197، ص 378.

يقول روسو في معرض هجومه ونقده للمعايير التربوية السائدة في عصره: «**بأن الإنسان المتمدن يولد ويعيش ويموت في حالة عبودية، إذ يوضع في قماط عندما يولد، ويزج في كفن عندما يموت، ويقيد بأغلال الحياة الاجتماعية أثناء حياته»** [36].

لقد بدأ عهد الإنسانية الحقوقي، كما يعتقد أغلب المفكرين، مع انطلاقة الثورة الفرنسية التي بدأت أحداثها في عن 1789، حيث وضع أمانول جوزيف سييس (1748-1836) وثيقة حقوق الإنسان التي أعلنتها قيادة الثورة وأصدرتها إعلانا تاريخيا ووثيقة سياسية واجتماعية ثورية في 26آب/أغسطس عام 1789. وكان هذا الإعلان ثمرة عطاء عظيم قدمته الثورة الفرنسية لخير الإنسانية وتقدمها. فبعد أقل من شهر ونصف الشهر من دكّ الباستيل، أصدرت الجمعية التأسيسية هذا الإعلان مقررة:" **إن كلمة ممثلي الشعب الفرنسي اتفقت على أن تناسي حقوق الإنسان واحتقارها كانا سببين رئيسيين في إذلال الشعب وإشقائه وإلقاء بذور الفساد والفوضى في الجهاز الحكومي**. فقرروا نشر حقوق الإنسان الطبيعية وإعلانها بين جميع أفراد الشعب ليتسنى لكل مواطن معرفة حقوقه وواجباته"[37]. وقد تأسست هذه الوثيقة التاريخية على أساس الأفكار والنظريات التي أبدعها المفكر الفرنسي جان جاك روسو (1712-1778).

لقد بدأ عهد الإنسانية الحقوقي، كما يعتقد أغلب المفكرين، مع انطلاقة الثورة الفرنسية التي بدأت أحداثها في عن 1789، حيث وضع أمانول جوزيف سييس (1748-1836) وثيقة حقوق الإنسان التي أعلنتها قيادة الثورة وأصدرتها إعلانا تاريخيا ووثيقة سياسية واجتماعية ثورية في 26آب/أغسطس عام 1789. وكان هذا الإعلان ثمرة عطاء عظيم قدمته الثورة الفرنسية لخير الإنسانية وتقدمها. فبعد أقل من شهر ونصف الشهر من دكّ الباستيل، أصدرت الجمعية التأسيسية هذا الإعلان مقررة:" إن كلمة ممثلي الشعب الفرنسي اتفقت على أن تناسي حقوق الإنسان واحتقارها كانا سببين رئيسيين في إذلال الشعب وإشقائه وإلقاء بذور الفساد والفوضى في الجهاز الحكومي. فقرروا نشر حقوق الإنسان الطبيعية وإعلانها بين جميع أفراد الشعب ليتسنى لكل مواطن معلرفة حقوقه وواجباته"[38]. وقد تأسست هذه الوثيقة التاريخية على أساس الأفكار والنظريات التي أبدعها المفكر الفرنسي جان جاك روسو (1712-1778).

---

[36] J.Palmero: Histoire des institutions , Ouvrage cité.

[37] حسن جميل: حقوق الإنسان في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 18.

[38] حسن جميل : حقوق الإنسان في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص 18.

وقد نصت الوثيقة الفرنسة على حقوق الإنسان الطبيعة ولاسيما حقوقه في الحرية وفي الأمن وسيادة الشعب وسيادة القانون والمساواة بين المواطنين. وكان لهذه الوثيقة تأثيرها الذي فعل فعل السحر في أوروبا والعالم. ووجدت هذه الوثيقة تدويلها في مضامين عصبة المم عام 1920 ومن ثم في ميثاق المم المتحدة سنة 1945، ثم تبلورت في وثيقة افعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرته الأمم المتحدة في 10 ديسمبر في عام 1948[39].

وتعد الثورة الفرنسية 1789 م منعطفا تاريخيا في في تطور مفهوم حقوق الإنسان. وقد بدأت هذه الوثيقة بالقول " يولد الناس أحرارا ومتساويين في الحقوق " وأشارت هذه الوثيقة إلى حقوق المساواة، وضمان الحريات، والعدالة الاجتماعية، وحق الملكية، وحق الأمن، والحق في محاربة الظلم والاضطهاد، وحق الشعب بالتصويت والانتخاب والتشريع ...الخ. وفي السياق التاريخي يلاحظ أن الدستور الفرنسي في مختلف تجلياته ينطلق من هذه الحقوق ويتضمنها.

ولاحقا للثورة الفرنسية ظهرت المؤسسات الدولية في القرن العشرين فأعلنت حقوق الإنسان في مختلف المواثيق والنداءات والمؤتمرات التي نظمتها هذه المنظمات، ففي اليوم الذي كانت فيه البشرية تتهيأ لمنازلة أعتى قوة من قوى الظلم والظلام في تاريخ العالم (النازية والفاشية) بعث الرئيس روزفلت إلى الكونغرس الأمريكي يوم 1941/1/6، رسالة ربط بها بين النصر المرتجى، وحرية الإنسان وحقوقه وضمنها تحديدا لأربع حريات: 1- حرية الكلام 2- حرية العبادة حرية أن يعبد الإنسان الله بطريقته الخاصة.3- التحرر من الفاقة والعوز .4- الحرية من الخوف [40] .

وقد أعلنت هذه الحقوق والحريات في ميثاق الأطلسي عام 1941. ثم في ميثاق الأمم المتحدة عام 1945 الذي نص صراحة في المادة الخامسة والخمسين منه على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية بلا تمييز بسبب الجنس واللغة أو الدين [41].

لقد ظهرت فكرة حقوق الإنسان بصورة منظمة ومتكاملة لأول مرة في التاريخ خلال إعلان الاستقلال الأمريكي في 4 تموز عام 1776 حيث تضمن هذه الإعلان الحقوق التالية: **حق الحياة، والحرية ومبدأ المساواة، وحق المشاركة السياسية وحق الرقابة الشعبية على الحكومة.** ولاحقا تضمن الدستور الأمريكي بعد

---

39 محمد عمارة : الإسلام وحقوق الإنسان : ضرورات لا حقوق، دار الشروق القاهرة ن 1989، ص 13.

40 حسن جميل: حقوق الإنسان في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 49.

41 محمد الزحيلي: حقوق الإنسان في الإسلام ،المرجع السابق، ص 105.

الاستقلال عام 1787 بعض حقوق الإنسان مثل: حرية الاعتقاد، وتحريم الرق، والمساواة والعدالة الاجتماعية.

وفي **18 حزيران يونيو 1948** صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ثم صدقت عليه الجمعية العمومية لمنظمة **الأمم المتحدة في (10) كانون الأول ديسمبر سنة 1948**. واعتبر هذا اليوم يوما عالميا لحقوق الإنسان[42]. وينطلق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من فلسفة الحرية، وبالتالي فإن **جوهر هذه الحقوق هو تحرير الإنسان من الخوف والفاقة والعوز والإكراه، ومن كل ما يعيقه من حرية القول والمعتقد**[43]. وقد تضمن الإعلان العالمي الديباجة وثلاثين مادة تمثل مبادئ حقوق الإنسان في الحرية والعدالة والملكية والمساواة والاعنتقاد وحرية الرأي ...الخ.

وفي سنة 1975 عندما كانت البشرية تعاني من الهيمنة الشيوعية وخطرها، أعلن بيان مؤتمر القمة للأمن الأوروبي تأكيده على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية بما فيها حرية الفكر وحرية الضمير، والدين، والعقيدة[44].

وقد أقر المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة إعلان فينا وبرنامج العمل في 25يونيه/حزيران 1993. وكان من أهم منجزات هذا المؤتمر تعزيز حقوق الإنسان إذ تم الاتفاق بالإجماع على الإعلان العالمي الذي أقرته الأمم المتحدة عام 1948، باعتباره المثل الأعلى المشترك الذي ينبغي أن تصل إليه كافة الشعوب والأمم.

منذ إعلان حقوق الإنسان عام 1948 أصبح مبدأ عدم قابلية حقوق الفرد للانقسام، بالإضافة إلى مبدأ العالمية محور النظام الدولي الراهن لحماية هذه الحقوق[45]. ومبدأ عدم قابلية هذه الحقوق للانقسام معناه أن هذه الحقوق تشكل وحدة متماسكة لا انفصام بينها في مفهومها، والسبب في وجود هذا المبدأ واضح في المادة 28 من الإعلان ونصها " لكل فرد الحق في أن يتمتع بنظام اجتماعي ودولي يتحقق بمقتضاه الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الإعلان تحقيقا تاما[46].

---

42 وقعت على هذا الإعلان في البداية عند صدوره 48 دولة ثم وقفعت عليه سائر دول العالم بعد حصولها على الاستقلال.

43 عادل شعبان: حقوق الإنسان بين الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأصول هذه الحقوق في الإسلام،عالم الفكر، العدد 3، أكتوبر نوفمبر ديسمبر، 1972،(صص177 – 202)، ص182.

44حسن علي الابراهيم: تربية التسامح وضرورات التكافل الاجتماعي الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، الكتاب السنوي العاشر،الكويت، 1994- 1995، ص15.

45أنطون برنارد: حقوق الإنسان كل لا يتجزأ، رسالة اليونسكو، مارس 1994، صص(11 – 13)، ص11.

46أنطون برنارد: حقوق الإنسان كل لا يتجزأ، المرجع السابق، ص11.

وكنتيجة لهذا الاهتمام العالمي المتزايد بحقوق الإنسان، تقلصت تدريجيا قبضة الدولة فيما يتعلق بقدرتها على تنظيم هذه المسألة، إلى الحد الذي أصبحت معه مسألة حقوق الإنسان تمثل نقطة تقاطع بين امحلي والعالمي، وإن بقيت الدولة هي صاحبة الكلمة العلية طالما أنها تضطلع بوظائفها في هذا الشأن على الوجه المطلوب ودونما تمييز بين الأفراد [47].

فهناك، أولا، الجهود الدولية المستمرة لتقنين مجمل القواعد ذات الصلة بهذه الحقوق، سواء في صورة اتفاقات ومواثيق دولية عامة أو في صورة اتفاقيات دولية إقليمية مثل: " العهد الدولي لحقوق المدينة و السياسية، كتطبيق للصورة الأولى، والاتفاقية الدولية الخاصة بحقوق الطفل، كتطبيق للصورة الثانية.

وهناك، ثانيا، الصورة المتمثلة في إنشاء آليات دولية خاصة تناط بها مهمة العمل من أجل تعزيز احترام حقوق الإنسان في المجتمعات المختلفة. ومن ذلك، مثلا: لجنة حقوق الإنسان التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، ولجنة المرآة، ولجنة التمييز العنصري، ومنظمة اليونيسيف، أو صندوق الأمم المتحدة لرعاية الأموية و الطفولة، ومنظمة العمل الدولية التي تعنى بوضع معايير دولية مناسبة للعمل تكفل المعاملة المنصفة للعمال أيا كانت جنسياتهم.

ثم هناك، ثالثا، صورة التدخل الدولي المباشر لكفالة الاحترام الواجب لحقوق الإنسان. وذلك في إطار مبدأ "التدخل الدولي الإنسانيIntervention Humian ". أو " التدخل الدولي لأغراض إنسانية " والذي شهدنا تطبيقات عديدة له في السنوات الأخيرة " حالة إيجاد مناطق آمنة للأكراد في شمال العراق، وحالة التدخل الدولي في الصومال " والذي ينبغي أن يتم _ كقاعدة عامة _ بواسطة الأمم المتحدة أو بموافقتها[48].

إن الحق في التعليم و التعلم هو أحد الحقوق الأساسية لإنسان، ومع ذلك فقد لا تسمح إمكانيات إحدى الدول بتوفير المدارس والمؤسسات التعليمية التي تستوعب كل الأطفال أو الأفراد غير المتعلمين. ومن ذلك، أيضا، حق كل فرد في الحياة. فقد تتخذ السلطات المختصة في الدولة التدابير اللازمة لكفالة الحق في البقاء لجميع مواطنيها، ومع ذلك يوجد من بين هؤلاء المواطنين من يخرج على القانون ويعتدي حياة أحد أو بعض الأفراد ولا تملك السلطات العامة المعنية إزاء ذلك إلا توقيع الجزء المقرر عليه [49].

---

[47] سعاد محمد الصباح :حقوق الإنسان في العالم المعاصر، مرجع سابق: ، ص 48.

[48] سعاد محمد الصباح :حقوق الإنسان في العالم المعاصر، ، المرجع السابق، ص 50.

[49] سعاد محمد الصباح :حقوق الإنسان في العالم المعاصر، المرجع السابق، ص 51.

لا شك في أن من يتصدى لدراسة حقوق الإنسان يستطيع أن يستنتج بسهولة أنها في تطور مستمر وذات طبيعية حركة ومتجددة دوما. فقد تطورت هذه الحقوق من الحقوق لها طابع داخلي خالص، بمعنى أنها تندرج ضمن نطاق الاختصاص الداخلي أو المجال المحجوز للدولة، إلى حقوق أكثر اتساعا أصبحت تصطبغ بصبغة عالمية ظاهرة، كما تطورت حقوق الإنسان من حيث أنواعها. فبعد أن كانت في الماضي مقصورة على عدد محدود منها يتمثل في تلك الحقوق التي لم يكن للفرد غنى عنها ،أضيفت إليها حقوق جديدة استحدثت كنتيجة للتطورات غير المسبوقة التي شهدتها دول العالم والمجتمع الدولي في عمومه خلال العقود الأخيرة [50].

فبالنسبة لمعيار الظروف التي يتم في سياقها تطبيق حقوق الإنسان ،يمكن التمييز بين مجموعتين كبيرتين: المجموعة الأولى تتمثل في الحقوق والحريات الأساسية التي تقررها التشريعات الوطنية و الدولية للإنسان في وقت السلم، وهذه المجموعة من الحقوق والحريات هي التي تكون في مجملها ما أصبح يطلق عليها الآن بالقانون الدولي لحقوق الإنسان "International law of human rights"، والذي كاد أن يصبح فرعا مستقلا من فروع القانون الدولي العام [51].

لقد استطاع التطور السياسي والتكنولوجي والمعلوماتي والقانوني أن يعزز مبادئ وقواعد حقوق الإنسان وجعلت هذه الحقوق موضوعا للحماية الدولية، ولاسيما في أوروبا، حيث تشكل الاتفاقية الأوروبية نقطة تطور مهمة في مسار إضفاء الحماية القانونية الدولية على هذه المنظومة من الحقوق[52].

وبانتشار الفكر الليبرالي الغربي خلال القرنين الماضيين سادت العالم كله مفاهيم ونظريات ومثل وقيم جديدة، وإن جاء بعض هذه المفاهيم والنظريات بثوب جديد تحت تأثير التفاعل حضاري مستمر بين الأمم، **إلا أن الكثير من هذه المفاهيم والنظريات استند في عمقه الفلسفي وانفتاحه وأدواته التحليلية إلى مجموعة من المؤثرات التي سادت أوروبا بدء القرن الخامس عشر، أهمها ما تعارف على تسميته عصر الاستكشافات والثورة العلمية الصناعية**[53].

---

[50] سعاد محمد الصباح :حقوق الإنسان في العالم المعاصر، المرجع السابق، ص 53.

[51] سعاد محمد الصباح :حقوق الإنسان في العالم المعاصر، المرجع السابق، ص 57.

[52] زكي حنوش: مستقبل حقوق الإنسان والشعوب ظل النظام العا ي ا ديد،عا الفكر ،العدد التسعون، السنة الثامنة عشرة، خريف1997،(صص228_245)،ص237.

[53] أ د بشارة، حقوق الإنسان ب الإعلان العا ي والإعلان الإسلامي،مؤ ر الكويت والتحديات الفكرية، جامعة الكويت، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 2مايو 1998،ص4.

إن **نظام حقوق الإنسـان بمصـادره التاريخيـة والفلسـفية والسياسـية هـو تعـبير عـن التطـور التـاريخي للتجربة الإنسانية التي تجسدت في الأنظمة الدستورية والقانونية**، وقد استندت على أساس تطـور فلسـفي وسياسي و قانوني، وانطلقت على أساس هوامش العلاقة بين الفرد و السلطة و بين السلطة و المجتمع.

الفصل الثاني

في مفهومي الإنسان وحقوق الإنسان

تعد مفاهيم الحق والإنسان وحقوق الإنسان من أكثر المفاهيم استخداما وشيوعا في مختلف مستويات الحياة الفكرية، **ومن أكثر المفاهيم إثارة للجدل المعرفي، وهي مفاهيم تضج بطابع الغموض والتعقيد والضبابية**، الذي يتجلى في مختلف الأدبيات العالمية، وفي أغلب التصورات الفلسفية والاجتماعية والقانونية التي تتناول مثل هذه المفاهيم.

وفي مستنقع الغموض الذي يلف بالمفاهيم المشار إليها، يمكن الإشارة إلى عدد كبير من التيارات والنظريات والآراء المختلفة في هذا الخصوص. ومن أجل تقديم صورة موضوعية لإسقاطات هذه المفاهيم، يترتب على الباحث أن يبدأ بمعالجة أصولها اللغوية في البداية، ومن ثم أن يقدم بعض التصورات الاصطلاحية التي تجذرت في تربة الفكر الاجتماعي والفلسفي حول هذه المفاهيم، ومما لا شك فيه أن ذلكم هو المدخل المنهجي الصحيح للوقوف على مفهوم الحق وحقوق الإنسان. وفي هذا السياق سنحاول أن نقدم تصورا لمفهومي الإنسان من جهة والحق من جهة ثانية، وذلك من أجل التعريف **بالمفهوم المركب، الذي يقوم على ركيزتي الإنسان والحقوق، وهو حقوق الإنسان**. ونعتقد في هذا السياق أن المدخل المنهجي يجب أن يبدأ بمفهوم الإنسان بوصفة غاية الحقوق وموضعها.

مفهوم الإنسان:

يعد مفهوم الإنسان من المفاهيم التي تمتنع عن التعريف الواضح، وأغلب الباحثين يرهبون هول الدخول في مداخل تعريف هذا المفهوم، إذ ليس على الباحث أبدا ما هو أشق من تعريف مفهوم الإنسان، **وإذا كان أغلب الناس لا يستطيعون تعريف الفيل بأكثر من القول بأنه حيوان كبير جدا، فإن سوادهم الأعظم لا يمكنه أن يعرف الإنسان بأكثر من القول بأنه كائن عظيم**.

ومع أن الباحث لا يعثر في قواميس اللغة إلا على قليل من التلميحات المختصرة التي تبحث في الجذر اللغوي لمفهوم الإنسان فإنه يمكننا مع ذلك أن نقدم بعض الصور التي يتجلى فيها المفهوم الإنساني بصورته اللغوية.

فلفظة الإنسان في العربية جمع "الأناسي" و "الأناسية " والآناس " وهي تدل على المخلوق الحي المفكر الذي ارتقى بصورته وغدا الكائن الناطق والمفكر والحكيم والمبدع. وإذا كانت معاني لفظة الإنسان تنطوي على صورة التعدد فإنه يمكن لنا أن نقدم بعضا من تعدد هذه المعاني في هذه الصورة الشعرية الذي يرسمها الشاعر ابن سيده بقوله:

أشارت لإنسانٍ بإنسانِ كفها   لتقتلَ إنسانا بإنسانِ عينِها .

وما أكثر الآراء ووجهات النظر التي تبحث في دلالة لفظ الإنسان والأنسنة ويكفي أن نسوق بعضها على سبيل الظرف والطرافة بعضا منها. يذكر اللغوي البغدادي السيد ضياء المعروف بابن الشجري أن أصل مفهوم الإنسان يعود إلى مفهوم الأنس كنقيض للوحشة لأن الناس يأنس بعضهم إلى بعض [54]:

وما سُمي الإنسانُ إلا لأُنْسِه   ولا القلبُ إلا لأنه يتقلبُ

ومهما يكن الأمر فإن اللفظة من حيث اللغة تعني أن الإنسان كائن اجتماعي أنسي لا وحشي مفكر بما هو سام من أجل الوصل إلى غايات السمو والتفرد والسيادة[55]. ويأخذ مفهوم الإنسان في اللغة اللاتينية لفظة Homo Spaiens وتعني الإنسان العاقل الناطق الكامل الخلق الذي شرفه الله تعالى بقوله: " **ولقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم**" [56].

يصدر الإنسان في التصور الديني عن مبدأ إلهي، فهو وإن كان يصنع من الأرض والتراب فإن لا يغدو إنسانا إلا بفعل مباشر من الله. والإنسان الأول الذي يمثل خلق الله الأول فهو متفوق، إنه جسر مثالي بين الألوهة والجنس البشري، وهو مزيج من عنصرين أحدهما إلهي والآخر غير إلهي. فهو في التوراة قد تشكل من تراب ومن روح إلهي، وفي القرآن الكريم من **صلصال من حمأ مسنون** [57]." فالإسلام ينظر إلى الإنسان

---

[54] انظر: ضاهر أبو غزالة: الإنسان مفهوم اللفظة اللغوي والفلسفي والديني، الفكر العربي، عدد 90، خريف 1997، السنة الثامنة عشرة، (صص 179 – 203)، ص 181 - 182 .

[55] ضاهر أبو غزالة: الإنسان مفهوم اللفظة اللغوي والفلسفي والديني، المرجع السابق.

[56] القرآن الكريم: سورة التين الآية 4.

[57] عبد الهادي عباس: حقوق الإنسان، الجزء الأول، دار الفاضل، دمشق، 1995، ص 6.

بوصفه كينونة تنطوي على مبدأي الخير والشر ووفقا لهذا المبدأ يمكن للإنسان أن يرتقي إلى صفوف الملائكة أو أن ينحدر إلى صفوف الشياطين.

وفي هذا السياق يقول الفيلسوف الفرنسي هنري برغسون " **ركب الله الملائكة من عقل بلا شهوة، وركب البهائم من شهوة بلا عقل، وركب الإنسان من كليهما، فمن غلب عقله على شهوته فهو خير من الملائكة، ومن غلب شهوته على عقله فهو شر من البهائم**[58]. فالإنسان في نهاية المطاف هو كينونة اجتماعية ثقافية روحية وجسدية وهو يتميز بقدرات عقلية وفكرية منقطعة النظير حيث تمكن بفضل هذه العطاءات الطبيعية الكبرى أن يسخر الطبيعة والحياة الطبيعة لخدمته.

في مفهوم الحق:

يأخذ هذا المفهوم في اللغة العربية **طابعا أدبيا مشوبا بالغموض، حيث** لم يتطور بعد إلى مستوى الأداء السوسيولوجي أو التحديد الوضعي والقانوني الواضح .حيث يتداخل هذا المفهوم في نسق من المفاهيم الأدبية المتداخلة والمترادفة في ثنائيات من مثل: **الحق والصدق، الحقيقة والحق، الأمانة والحق. الحق والباطل** ...الخ.

فالمفهوم يتداخل في لغتنا العربية مع عدد كبير من المفاهيم أو المصطلحات الأخرى ذات المعاني القريبة، كمفاهيم: الصدق، الحقيقة، الصواب، الأمانة ولذلك، عادة ما يقال: إن الأمر الحق هو ذلك الأمر الذي ينطبق على الواقع، أو هو الأمر الحقيقي أو الصادق، فالحق، إذا، في اللغة العربية بل وفي العديد من اللغات الأخرى يكاد يكون مرادفا للطريق المستقيم [59].

ويأخذ مفهوم الحق في اللغة الإنكليزية (Right) معنى الطريق المستقيم أو العدل والصواب. ولا يختلف معنى هذه الكلمة في الفرنسية (Droit) عن معناها في الإنكليزية. فالحق في مختلف تجلياته اللفظية يأخذ معنى " السلطة التي الإنسان على شئ ما والتي لا يشاركه فيها أحد[60].

ومن المعاني التي يأخذها مفهوم الحق المعنى الذي يتطابق فيه القول مع الواقع، حيث يقال هذا قول حق، وهذا حكم حق، وضده الباطل والكاذب والمتناقض. ويتضح هذا المعنى في قول (ديكارت): لا أتلقى شيئا على الإطلاق على أنه حق ما لم أتبين بالبداهة أنه كذلك [61].

---

58 فرناند ليلوت: حل معضلة الحياة، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، (من غير تاريخ) ص26.

59 سعاد محمد الصباح :حقوق الإنسان في العالم المعاصر، دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الثانية ،1997، ص 44.

60 محمد عبد العزيز أبو سخيلة :حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية وقواعد القانون الدولي، مطابع الخط، دمشق، 1985، ص 11.

ومن المؤكد في هذا السياق أن ثمة تباينا بين الواجب والحق، ذلك أن الحق شيء يمتلكه الإنسان في المجتمع أو في البشرية أما الواجب فشيء مدين به الإنسان نحو المجتمع أو البشرية[62]. ومن معاني كلمة الحق أن يشار إلى **الشيء الحقيقي لا الزائف**، ومنه القول هذا **ذهب حق**، **أي ذهب خالص لا زيف فيه**، ومنه أيضا هذا الرجل الحق أي الذي يمتلك مواصفات الرجولة كلها، وعلى هذا المنوال نقول: هذا الشاعر الحق وهذا العالم حق العالم، وهذا الطريق الحق أي الطريق الذي يصل بالإنسان إلى غايته.

ومن معاني الحق ما كان **فعله مطابقا لقاعدة محكمة**، وفي الحديث النبوي الشريف " **أنه أعطى لكل ذي حق حقه**" أي حظه ونصيبه الذي فرض له، والحق هنا يستدعي التنفيذ لأن القوانين والعقود تفرضه كقولنا حق الدائن، وحق العامل. ويكون الحق أيضا استجابة لمقتضيات الرأي العام والأخلاق والعادات كقولنا لجميع المواطنين حق الاشتراك بأنفسهم في وضع القوانين[63].

ومن أجل إيضاح مفهوم الحق لابد له أن نخلوه بالمقارنة مع مفهوم الباطل. **فالباطل هو أن يأخذ الإنسان ما ليس له**. أما الحق هو الأمر الذي يجري في مساره الطبيعي، والباطل هو ما يؤدي إلى تحويل قسري لحركة الوجود الطبيعي.

اختلف الفقهاء حينما عرفوا الحق فقال البعض، وعلى رأسهم العلامة اهرنج Iherjng والعلامة كابيتان Capitan أن الحق مصلحة مادية أو أدبية يحميها القانون، والسبب الذي حدا بهؤلاء إلى تعريف الحق على نحو ما فعلوا هو ما لاحظوه من أن كل حق يستهدف تحقيق أو إشباع مصلحة معينة، فحق الفرد في ملكية أرض يحقق له مصلحة في جني ثمارها أو أخذ غلتها، وحقي في الزامك بأن تدفع لي مبلغا من المال يشبع لي مصلحة في الحصول على هذا المبلغ، والقول بأن كل حق يستهدف تحقيق مصلحة لا غبار عليه في ذاته، ولكن تعريف الحق بأنه مصلحة لا يسوغ، لأن المصلحة هي الغاية من الحق وليست الحق ذاته[64].

" ورأى البعض أن أقرب تعريف إلى الصواب هو القول بأن الحق سلطة يقررها القانون لشخص يستطيع بمقتضاها أن يجري عملا معينا أو أن يلزم آخر بأدائه له تحقيقا لمصلحة مشروعة.

---

[61] جميل صليبا: المعجم الفلسفي، الجزء الأول، دار الكتاب اللبناني، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، (غ.ت)، ص 482.

[62] أندريه مارسيبه برن، التسامح كأمر فلسفي، ضمن مراد وهبة: التسامح الثقا : أ اث ا ؤ ر الإقليمي الأول للمجموعة الأوروبية العربية للبحوث الاجتماعية ا نعقد 21-24 نوفم عام 1981، مكتبة الأ لمو ا صرية، القاهرة، 1987،صص 43-59، ص56.

[63] جميل صليبا: المعجم الفلسفي، المرجع السابق، ص 483.

[64] عبد الهادي عباس: الحق وعلاقته بالواجب والحرية، المعرفة،السنة 37، العدد 414،مارس 1998، صص(35–55)،ص36.

وفي كل الأحوال إن ما يميز الحق أن يتضمن سلطة أو قدرة، فحقي في ملكية منزلي يتضمن سلطتي عليه، وإذا كان مبلغ من النقود عليك كان من مقتضى هذا الحق بالدائنية أو الحق الشخصي أو يمنحني سلطة أو قدرة على إلزامك بأن تدفع لي هذا المبلغ، فلا يمكن لنشوء الحق أن يكون للشخص سلطة معينة، بل يجب أن يقررها القانون[65].

" ففي الشريعة الإسلامية لا يوجد تعريف خاص للحق، ولا تشير المراجع الفقهية إلى تعريف نظري للحق، رغم ورود هذه الكلمة كثير افي مواضيع مختلفة، وفي معاني مختلفة، ولا غرو في ذلك فإن الشريعة نظام ديني ينظم شؤونه الإنسان الدينية، أي علاقته مع الله، ونظام دنيوي بمعنى أنه ينظم شؤون الإنسان في حياته، ومعاملاته مع الناس في المجتمع، ولفظ الحق كثير الورود في القرآن و، والمراد منه على سبيل التعيين يختلف باختلاف المقام الذي وردت فيه الآيات، أما المعنى العام فيدور حول الثبوت والمطابقة للواقع، فالحق في بعض الآيات هو الله، من حيث أنه الوجود الثابت لذاته، والحق: **كتب الله وما فيها من العقائد والشرائع والحقائق** [66].

في مفهوم حقوق الإنسان:

" لقد قسم فقهاء الشريعة الحقوق إلى قسمين، ينضوي كل منهما على أقسام أخرى، وهذان القسمان هما:

- **حقوق الله: وهي تلك التي تتعلق بالعبادات.**
- **حقوق الناس: وهي تلك التي تتعلق بمصالحهم ومعاملاتهم.**

وقد حاول الفقهاء وضع حدود في التفريق بين الحقين، فقال بعضهم: إن حق العبد المحض هو الذي يملك أن يسقطه، أو إذا أسقطه يسقط وإلا فما من حق للعبد وإلا فيه حق لله، وهو أمره بإيصال ذلك الحق إلى مستحقيه، فيوجد حق الله دون حق للعبد، ولا يوجد حق للعبد إلا وفيه حق لله، وإنما يعرف ذلك بصفة الإسقاط فكل ما للعبد إسقاطه، فهو الذي يعني به حق العبد، وكل ما ليس له إسقاطه فهو الذي يعني به حق الله: أي ما ليس للعبد إسقاطه رغم تعلق حق العبد به[67].

---

[65] عبد الهادي عباس: الحق وعلاقته بالواجب والحرية، المعرفة،السنة 37، العدد 414،مارس 1998، صص(35-55)،ص37.

[66] عبد الهادي عباس: الحق وعلاقته بالواجب والحرية، المرجع السابق ،ص38.

[67] عبد الهادي عباس: الحق وعلاقته بالواجب والحرية، المرجع السابق ،ص39.

وفي خارج دائرة الاشتقاقات اللفظية والاستعمالات الدارجة لمفهوم الحق نجد بأن مفهوم الحق يشكل مطلبا وجوديا للإنسان والحياة الإنسانية، فهو المفهوم الذي يكافئ تلبية حاجات الإنسان الضرورية للوجود. **فالحاجة إلى الطعام يكافئها حق الإنسان في الطعام،** والحاجة إلى التناسل والتكاثر تقابلها الحاجة إلى حق الزواج وتكوين الأسرة . فالحقوق وفقا لهذه الصيغة تعادل مفهوم الحاجات الضرورية التي تلح على الوجود الإنساني.

ولا بد في هذا السياق من التمييز بين الحق الطبيعي Droit Naturel والحق الوضعي Droit Positif. فالحقوق الطبيعية هي الحقوق اللازمة عن طبيعة الإنسان من حيث هو إنسان، مثل الحق في الحياة، والحق في الإنجاب، والحق في بناء الأسرة، والحق في الحرية، والحق في التفكير، والحق في النطق وحرية القول، وحرية التملك، وحرية العمل. فهذه الحريات حريات يكتسبها الإنسان بفعل عطاءات طبيعة وهي حقوق ولدت في صيرورة وجوده الإنساني. وهذه الحقوق بمعناها الطبيعي تشتق إلى حدّ ما معنى الحاجات الطبيعية، فالطبيعة وهبت الإنسان غرائز الوجود مثل: غرائز الحياة، والموت، والجوع، والعطش، ولذلك فإن الإنسان له حقوق طبيعية في تأمين هذه الحاجات، ولا يحق لأحد أن يسلبه إياها، والله سبحانه وتعالى وهب الإنسان طاقة الحياة ولذلك فإن الإنسان له الحق في الحياة وهو حق طبيعي وقدسي في آن واحد ولا يحق لأحد أن ينتزع منه هذا الحق. وهذه الحقوق الطبيعية بالأصل لا تحتاج إلى بلورة وضعية لأنها توجد في دخلية الإنسان، وتتأصل في وجوده. وتأسيسا على هذه الرؤية صدر الإعلان الفرنسي عام 1789 الذي أقر للإنسان بحقوق طبيعية يترتب على الدولة والمؤسسات الاجتماعية أن تعمل على صيانتها ورعايتها.

ولقد ظهرت أهمية هذا التفسير الحر الطبيعي لحقوق الإنسان في اللحظة التي أدرك فيها الناس أن الانتفاع من الحقوق لم يكن متاحا بالنسبة لهؤلاء الذين لا يملكون أدوات التنفيذ. وقد بدأ هذا المفهوم التقليدي يتطور وينمو ويمهد **لولادة مفهوم جديد لحقوق الإنسان** يمكنه أن يجسد القدرات الفائقة في مجال الحقوق التقليدية. ولا بد من الإشارة في هذا السياق أن التعريف المتداول في وثائق الأمم المتحدة، يؤكد على الأصول الطبيعية للحقوق الإنسانية فالحقوق الإنسان هي " **الحقوق المتأصلة في طبيعتنا والتي لا يتسنى بدونها أن نعيش عيشة البشر**" [68].

[68] سعاد محمد الصباح :حقوق الإنسان في العالم المعاصر، مرجع سابق، ص 47.

هذا ويميز قاموس لاروس La Rousseالفرنسي، في هذا الخصوص، بين حقوق الإنسان الطبيعية وهي الحقوق التي يمتلكها الفرد بحكم طبيعته الإنسانية وبين الحقوق الوضعية والتي تتمثل في منظومة القوانين الوضعية المطبقة في المجتمع .

أما الحقوق الوضعية فهي الحقوق اللازمة عن منطق وجود الإنسان في سياق تاريخي واجتماعي ووضعي وهي مجموعة الحقوق التي ترسمها القوانين المكتوبة والعادات الثابتة ومنها الحقوق الدولية أو حقوق الإنسان التي بدأت ترتسم في المدونات القانونية للحياة السياسية الدولية.

ويأتي تعبير الحقوق الاجتماعية ليجسد البعد الجديد لمفهوم الحقوق التقليدية وهذا المفهوم الجديد ينطوي على تغيرات عملية في مفاهيمه وفي اتجاهاته .فالحق الاجتماعي ينطلق من رؤية قوامها أن صاحب الحق (الإنسان) **ليس كائنا مجردا بل هو كائن مشروط بإطار الحياة اجتماعية** والوسط الذي يحيط به. والإنسان في هذا السياق يتحدد بشروط وجوده الاجتماعي، وهذا هو الأساس الذي تنطلق من الحقوق الاجتماعية التي أخذت طورا متناميا في تاريخ الحياة الإنسانية .

بدأت الحقوق الاجتماعية في مسار نمائها وتطورها وتحت تأثير الحركة الحضارية للمجتمعات الإنسانية **تأخذطابعا قانونيا وحقوقيا**. وبالتالي فإن المجتمع بدأ يدين بهذه الحقوق ويضمنها لأفراده، وعلى هذا الأساس فإن هذا الحقوق لا يمكنها أن تتحقق من غير تدخل السلطات الاجتماعية من أجل بناء الشروط الضرورية للوفاء بهذه الحقوق وتطبيقها. وهذا يبدو على **خلاف الحقوق التقليدية التي تبدو على صورة خصائص وملكات يمكنها أن تتحق ما لم يمنعها أحد من التحقق**. على خلاف ذلك فإن الحقوق الاجتماعية تحتاج إلى قوة الفعل الاجتماعي من أجل أن نجد طريقها إلى الحضور الحقيقي. ويتمثل ذلك في إرادة الدولة وقوتها. ودور الدولة هذا مختلف تمام تجاه الحقوق الاجتماعية ففي الوقت الذي لا تحتاج فيه الحقوق الطبيعية. الكلاسكية إلى قوة الدولة ومساندتها فإن الحقوق الاجتماعية تحتاج إلى مصادقة الدولة ومساندتها. **فالحق العادي هو مجموعة من العادات و الأعراف غير المكتوبة**، والتي يعبر عنها بطرق متنوعة (أمثال أقوال مأثورة)، وتأخذ هذه العادات مساندة القانون. فالحقوق على هذا الأساس هي مجموعة من القوانين التي تنظم حياة المجتمع والتي يعاقب على خرقها وتجاوزها.

فالحق وفقا لهذه الصيغة يأتي تعبيرا عن **القوانين الوضعية** التي تنظم للإنسان بعض الحريات، وتفرض عليه ما يجب عليه أن يمتنع عنه وما يجب أن يؤديه إزاء المجتمع والآخرين. وهنا أيضا يبرز مفهوم الحق في حالة تضايف مع مفهوم الواجب، وهذا يعني وفقا لهذه الصورة التضايفية إن ما يحق

لشخص ما يتوجب احترامه على الآخرين. ومثال ذلك عندما يكون لشخص ما دين على آخر، فهذا حق له، أي حق للدائن، وهو واجب على المدين عليه، أي يجب عليه أن يؤديه. فالحق هنا هو يتضايف مع مفهوم الواجب. وهذا يعني أن الواجبات اللازمة هي حقوق، فحق الطلاب على المعلمين هي واجبات بالنسبة للمعلمين، وحق الأبناء على الآباء في تربيتهم هي واجبات ملزمة للآباء.

يرى جمهور الفقهاء أنه لا بد من تحليل مفهوم الحق إلى عناصره وذلك من أجل تقديم صورة موضوعية متكاملة لمفهوم الحق [69]. ويبين التحليل وفقا لهذه المنهجية أن الحق يتضمن وجود عنصرين أساسيين: رابطة قانونية من جهة واستئثار شخص بما تخوله هذه الرابطة القانونية من جهة أخرى. ولقد قسم الفقهاء مفهوم الحق إلى تقاطعات وتقاسيم تتداخل وتتقاطع وتتفاوت من حيث أهميتها. فهناك الحقوق الطبيعية Droits naturels، وهناك الحقوق الوضعية Droits positives، والحقوق الطبيعية هي ما أودعته الطبيعة للإنسان من خيرات وحقوق مثل: حق الحياة والحرية والإنجاب والتنقل والطعام ...الخ. وينظر الباحثون إلى الحقوق الوضعية بوصفها الحقوق التي يكتسبها الإنسان في سياق انتمائه إلى مجتمع مدني أو وضعي. **وفي كل الأحوال فإن الحقوق المدنية أو الوضعية هي امتداد للحقوق الطبيعية وترجمة لها في صيغة اجتماعية.** وهذا يعني أن الحقوق الإنسانية المعاصرة هي الوريث الشرعي للحقوق الطبيعية القديمة. ويمكن الإشارة في هذا الخصوص إلى تقسيم آخر للحقوق يميز بين الحقوق المدنية] Droits Civilsوالحقوق السياسية Droits politiques، كما يمكن الإشارة إلى تصنيف آخر أيضا يباين بين الحقوق العامة Publics Droit والحقوق الخاصة Droits Privet [70].

ولا بد من الإشارة في هذا الخصوص أيضا إلى **التجليات الأخلاقية لمفهوم الحق** والحقوق الإنسانية، لقد ارتبطت فكرة البقاء أو الوجود الإنساني في حد ذاته مع مفاهيم الكرامة والحرية والقيم، والتي تشكل جوهر الأساس الأخلاقي لمفهوم حقوق الإنسان.

ويمكن القول أن كلمة الحق تعبر في صورتها العامة عن منظومة المعايير التي تهدف إلى تنظيم العلاقة بين البشر وتأمين المصالح الإنسانية. وقد اختلف الفقهاء في دلالة هذا المفهوم ومن وجوه اختلافهم أن بعضهم ينظر إلى مفهوم الحق بوصفه " مصلحة مادية يحميها القانون، وعرفه بعض آخر بأنه سلطة إرادية تثبت للشخص أمرا ما وتخوله أن يجري عملا معينا [71]. ومن هنا يختلف تعريف الحقوق في الفقه

[69] عبد الهادي عباس: حقوق الإنسان، ج1، دار الفاضل، دمشق، 1995، ص 264.

[70] عبد الهادي عباس: حقوق الإنسان، المرجع السابق، ص 266.

[71] عبد الهادي عباس: حقوق الإنسان، المرجع السابق، ص 16.

الإنجليزي عنه في الفقه الفرنسي أو الفقه الإسلامي وغيره ... وهكذا يمكن القول بأن الحق يرتبط بالمجموعات البشرية ويتطور بتطورها، ويظل دائما أمر اجتماعيا محددا بجملة من المعايير والقوانين .

إن مفهوم حقوق الإنسان يشير إلى مجموعة الحقوق والحريات التي يلزم أن تتاح للفرد فرصة التمتع بها بوصفه فردا أو إنسانا يعيش في جماعة اجتماعية و سياسية. ومؤدى ذلك، أن هذه الحقوق لا يمكن التنازل عنها، حتى لا يفقد هذا الفرد إنسانيته بوصفه إنسانا حيا اصطفاه الله تعالى وميزه على سائر المخلوقات الأخرى [72].

ويؤسس تاريخ المفهوم أنه لم يكن " **مجرد مقولة إنسانية مجردة وإنما هي تعبير تاريخي وضرورة تاريخية لتنظيم علاقات المجتمع**" [73]. وبدءا من هذا المستوى فإن التمييز يجري بين الحق الطبيعي والحق الموضوعي. **فالحق الموضوعي تمليه السلطة السياسية والتنظيم الاجتماعي والقانوني للمجتمع**. أما الحق الطبيعي فتمليه الرؤى الفلسفية والأخلاقية والدينية. وفي كل الأحوال فإن الحقوق الإنسانية التي اكتشفها الإنسان وطورها ما هي **إلا حصيلة تطور الثقافة الإنسانية عبر التاريخ وتجسيدا لنضال البشر من أجل وضع الأسس الموضوعية للحياة الإنسانية المتكاملة** التي يجد فيها الإنسان حريته وكرامته.

ويستخدم اصطلاح "حقوق الإنسان " اليوم **للإشارة إلى تلك المطالب التي يتعين الوفاء بها** لجميع أفراد دون تمييز بينهم على أساس الجنس أو اللون أو العقيدة أو العرق، وهذا يعني أنه يجب على المجتمع أن يمتلك صيغة قانونية اجتماعية تكفل لأفراده جميعا التمتع بهذه الحقوق.

وفي إطار الجهود الحقوقية والسياسية التي سجلت نفسها عبر تاريخ النضال الإنساني بدأ مفهوم حقوق الإنسان يأخذ أبعادا جديدة ويتبلور على نحو سياسي وقانوني بتنوعات كبيرة. ويميز الباحثون اليوم بين ثلاثة أجيال من حقوق الإنسان حيث يشمل الجيل الأول La Premier Génération des droits de l'hommes . ويشمل الجيل الأول الحقوق المدنية والسياسية وهي الحقوق التي تنتظم للفرد بوصفه للإنسان بوصفه فردا يعيش قي جماعة إنسانية منظمة، أما الجيل الثاني فيشتمل على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يكتسبها الفرد في سياق حياته في إطار المجتمع. وفيما يتعلق بالجيل الثالث

---

[72] سعاد محمد الصباح : حقوق الإنسان في العالم المعاصر، مرجع سابق، ص 50.

[73] عبد الهادي عباس: حقوق الإنسان، المرجع السابق، ص 16.

فإنــه يتمثــل في منظومــة حقوقيــة جديــدة ونوعيــة يبنــى علــى أســاس خصوصيات لجماعــات الإنســانية وأحداثا[74].

يشمل الجيل الأول من الحقوق المدنية الحقوق الأساسية المدنية والسياسية ومنها:

الحق في الحياة والسلامة والأمن، الحــق في ممارســة الحيــاة الدينيــة، حريــة الــرأي والتعــبير، حريــة الاجتماع وحق التجمع، الحق في حماية الحريــة الشخصــية: ويشــتمل هــذا الحــق بــدوره علــى: الحــق في احترام الحياة الخاصة لكل فــرد، والحقــوق القانونيــة العادلــة، والحمايــة القضــائية، واللجــوء السياســي، والتنقل واختيار مكان الإقامة، وتحريم التعذيب .

أما الحقوق السياسية فهي الحقوق التي تعطي لصاحبها حق الانتخاب والتشريع، والحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة، والحــق في تــولي الوظــائف العامــة علــى قــدم المســاواة مــع أبنــاء وطنــه والحــق في الجنسية.

ويشمل الجيل الثاني الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تمثل اليوم المضمون الاجتمــاعي للديمقراطية والتي تؤكد على الحقوق التالية وهي: حق الملكية، وحق العمل، والحق في الإضراب، والضمان الاجتماعي، والتعليم، والحماية من التعذيب والرق والعبودية، وتحريم السخرة والعمل القسري، والحــق في تقرير المصير.

ويتمثل الجيل الثالث من حقوق الإنسان: الحق في السلام، والحقوق البيئية والحقــوق الفئويــة: كحقــوق المرأة وحقوق الطفل، وحقوق الأقليات، وحقوق المهاجرين، وحقوق المعوقين.

يعد مفهوم الحرية بتجلياته المختلفة مبتدأ حقوق الإنسان وخبرها، والحرية تشكل النواة الخقيقــة لمفهوم حقوق الإنسان، وبالتالي فإن حقوق الإنســان هــي في نهايــة الأمــر صــورة حيــة للحريــات السياســية والاجتماعية والاقتصادية التي يمتلك عليها أفراد المجتمــع. وعلــى هــذا الأســاس لا يميــز الفكــر الفرنســي جوسران L/Josserand بين الحق والحرية فهما وجهان لمنطق واحد ينتفي بــين أطرافهمــا، أي تعــارض إلا أن الحق هو حرية محددة في حين أن الحرية حق لا تتضح معالم حدوده.

ففي الديمقراطية الاجتماعية كما في الديمقراطية الكلاسيكية كل شيء يستند إلى حقوق الإنسان، وهــذه الحقوق هي حقوق اجتماعية يعترف بها لإنسان حقيقــي في واقــع ملمــوس ولــيس لكــائن تجريــدي في عــالم المثل[75].

---

[74] سعاد مد الصباح :حقوق الإنسان العا ا عاصر ،مرجع سابق، ص 58.

هذا وينطوي مفهوم الديمقراطية على جـانبين متمـايزين (...) الجانـب الأول هـو مـا يسـمى " حقـوق الإنسان " والجانب الآخر هو أن يكون للناس صوت، وصوت مسموع في إدارة دفة الحكم(...) والصـلة بـين الجانبين واضحة، حيث أن تمتع المواطنين بالحريات العامة يذكي طموحهم لأن يكون لهم صـوت في إدارة شؤون بلادهم، كما أن وجود نظام للحكم يصغي للمواطنين ولو بقدر هو في ذاته ضمانة لتـوفير القـدر الأكـبر من حقوق الإنسان " [76].

[75] صبحي الصالح: الإسلام ومستقبل الحضارة، دار الشورى، بيروت 1982، ص210.

[76] اسماعيل صبري عبد الله: المقومات الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في الوطن العربي، ضمن مركز دراسات الوحدة العربيـة، الديمقراطيـة وحقوق الإنسان في الوطن العربي، بيروت،1986،(صص 105-78) ،ص 106.

الفصل الثالث

حقوق الإنسان وقيم التسامح في الإسلام

يشكل الإسلام معين نظرة شاملة إلى الكون والحياة الإنسانية بمختلف جوانبها وتجلياتها الروحية والعقائدية والاجتماعية. وتتميز هذه الرؤية الشمولية في صورة فلسفة قدسية تميزت بطابع الشمول والعمق الإنساني الذي تبلور في البيان القرآني قولا فصلا **بأن النبي محمد هو رسول الله إلى البشر أجمعين**، حيث يرتسم في المنطق الإلهي قوله تعالى: " **قل يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعا** " [77]، ويتجلى شمول هذه الفلسفة الإنسانية بأقدس أبعادها في قوله الكريم تعالى: وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ[78].

لقد جاء الإسلام رسالة قدسية في تكريم الإنسان إذ يقول تعالى وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنْ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا[79]. وتجلى هذا التكريم في قوله تعالى: لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ[80].

وهذه الآيات البينات دليل واضح على مكانة الإنسان وعظمته في البيان الإسلامي الذي **لم يقف عند حدود ما يسمى بحقوق الإنسان بل تجاوز هذه** الصيغة إلى فكرة أصيلة جامعة تتمثل في كرامة الإنسان و عظمته. وفي هذه الكرامة ما يفوق أي تصور لأن الكرامة الإنسانية هي جوهر كل حق، وغاية كل سعي لتحقيق حريات الإنسان وحقوقه. ففي هذا التكريم يوضع الإنسان فوق الشبهات وفوق كل المحاولات التي يمكنها أن تنال منه ومن جوهره الإنساني العظيم، وفيه رفض لكل ما من شأنه أن يمس الإنسان، وإدانة لكل المفاهيم والتصورات التي يمكنها أن تنال من وجوده وكرامته وعليائه. وقد بلغ من تكريم الله للإنسان أنه جعل منه غاية الوجود وتجسدت هذا التكريم الغائي في عدد من سور القرآن الكريم إذ يقول جلّ

---

[77] القرآن الكريم: سورة الأعراف، الآية 158.

[78] القرآن الكريم: سورة الأنبياء، الآية 107.

[79] القرآن الكريم: سورة الإسراء، الآية 158.

[80] القرآن الكريم: التين، الآية 4.

جلاله: وَسَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ " [81].
وبلغ من تكريم الله سبحانه وتعالى أن جعل فيه من قبس نوره العظيم وأمر الملائكة بالسجود لآدم يقول الباري عزّ وجل: إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي خَالِقٌ بَشَرًا مِنْ طِينٍ(71)فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ(72)فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ [82]. أو من بعد ذلك التكريم **حديث عن حقوق الإنسان وكرامة الإنسان وحريات الإنسان في الإسلام العظيم** .

إن العالم عبارة عن مشروع إلهي قصد به سبحانه وتعالى إلى إبداع مبدعين، وإلى إحاطته بكائنات تكون أهلا لمحبته عزّ وجل. وهنا يترتب على الإنسان أن يخدم الله بإتمام العمل الإلهي حوله، وفي نفسه وهو مدعو بنتيجة خلقه على صورة الله ومثاله إلى أن يكون إلى حد ما بدوره خالقا وسيدا ومنظما [83].

وهذا الإنسان الذي خلقه الله بيده ونفخ فيه من روحه، هو آدم أبو البشرية، في نظر الإسلام، وقد كرمه الله، وأبان منزلته حين اعتبره خليفته في الأرض فأمر الملائكة أن يقعوا له ساجدين. فالله خلق الإنسان وجعله غاية للكون، وجعله مكنون أسراره وأودعه السجايا وأكرم العطايا، فخلقه: حيّا، عالما، سميعا، بصيرا مدبرا، حكيما، وتلك هي صفات الله سبحانه وتعالى وفي ذلك تجسيد لقول النبي صلى الله عليه وسلم " إن الله خلق الإنسان على صورة الرحمن [84]"

وفي دائرة هذا التكريم الذي جعله الله للإنسان انتظمت للإنسان حقوق قدسية، أبرمها الله سبحانه وتعالى في سننه وشرائعه، فجاءت الأديان السماوية السمحاء لتبلور إرادة الله سبحانه وتعالى في صون حرية الإنسان، واحترام حقوقه وحرياته، وذلك من أجل تحقيق غاية الخلق، في أن يكون الإنسان وهو قبس من عقل إلهي، قادرا على تحري عظمة خلق الله، واكتشاف قدرة الباري سبحانه وتعالى، ليأنس الكون بإرادة الله في أن يكون الإنسان خليفة له في هذا الكون وفي هذه المعمورة .

لقد أنزل الله سبحانه وتعالى القرآن الكريم **حاضنا سماويا لحقوق البشر**، وجاءت السنة النبوية الشريفة لتقدم للإنسانية أروع المُثُل في الإعلاء من شأن الإنسان والتعريف بحقوقه. **فالإسلام عقيدة حب، وملحمة تسامح، وينبوع قيم سماوية لا تنضب**. وقد جاءت سير الصحابة الأوائل من المسلمين لتجسد هذا

---

[81] القرآن الكريم: الجاثية، الآية 13.

[82] القرآن الكريم، سورة ص، الآية 71 - 73.

[83] ضاهر أبو غزالة: الإنسان مفهوم اللفظة اللغوي والفلسفي والديني، الفكر العربي، عدد 90، خريف 1997، السنة الثامنة عشرة، (صص 179 – 203)، ص 196 .

[84] رواه البخاري (60/4).

الحب وذلك التسامح في لوحة إنسانية خالدة، فأخذت حقوق الإنسان في هذه اللوحة **صورة عطاء روحي وأدبي وأخلاقي لا مثيل له في تاريخ الإنسانية**. وتألقت هذه الصورة الخالدة في خطبة الوداع النبوية حيث يقول صلى الله عليه وسلم معلنا مبدأ المساواة والحب بين الناس والبشر:

يا **أيها الناس إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد، كلكم لآدم وآدم من تراب إن أكرمكم عند الله أتقاكم، ليس لعربي على أعجمي، ولا لأعجمي على عربي، ولا لأحمر على أبيض، ولا لأبيض على أحمر، فضل إلا بالتقوى، ألا هل بلغت ؟ اللهم فاشهد، ألا فليبلغ الشاهد منكم الغائب**[85].

وتتالت عطاءات الإسلام في مجال حقوق الإنسان حيث جاءت خطبة الصحابي **الجليل أبو بكر الصديق**، وهو يوصي أسامة بن زيد قائدا لجيش المسلمين إلى الشام، نموذجا تاريخيا عظيما في حقوق الإنسان والقيم الأخلاقية الإسلامية السمحاء حيث يقول رضي الله عنه:

يا أيّها الناس ! قفوا أوصيكم بعشر فاحفظوها عني: لا تخونوا، ولا تَغُلّوا، ولا تغدروا، ولا تمثّلوا، ولا تقتلوا طفلا صغيرا، ولا شيخا كبيرا، ولا امرأة، ولا تعقروا نخلا ولا تحرقوه، ولا تقطعوا شجرة مثمرة، ولا تذبحوا شاة، ولا بقرة، ولا بعيرا إلا لمأكلة. ولسوف تمرون بأقوام قد فرغوا أنفسهم في الصوامع فدعوهم، وما فرغوا أنفسهم له، وسوف تقدمون على قوم يأتوكم بآنية فيها ألوان الطعام، فإذا أكلتم منها شيئا بعد شيء فاذكروا اسم الله عليه[86].

لقد جاءت هذه الخطبة الإسلامية المشهورة في بيان الصحابي الجليل أبو بكر الصديق رضي الله عنه سفرا ليس لضمان حقوق الإنسان فحسب بل وحقوق الحيوان والشجر والبشر." **والإسلام أغنى المعرفة البشرية بمبادئ الحرية، والإخاء والمساواة والعدالة الاجتماعية، وهذه المبادئ لم توضع بشكل مجرد، وإنما مستوحاة من الحياة الاجتماعية للبشر في كل عصر ومصر**"[87].

وفي هذا المنحى يقول الفيلسوف الإنكليزي **برناردشو** مقولته الخالدة: "**لقد كان دين محمد موضع تقدير سام لما ينطوي عليه من حيوية مدهشة و إنه لابد من القول أن محمدا رسول الله صلى الله عليه وسلم منقذ**

---

[85] السيرة النبوية للندوي ص544.

[86] تاريخ الطبري، ص359.

[87] محمود السيد سلطان: بحوث في التربية الإسلامية، دار المعارف، القاهرة، 1979، ص 58.

الإنسانية، وأنه لو أتيح لرجل مثله أن يتولى زعامة العالم الحديث فإنه لمن المؤكد أنه سينجح في إيجاد الحل لكل مشاكله[88].

" من الخطر أن نفصل بين مفهوم حقوق الإنسان والمثل العليا الدينية التي توحي بهذه الحقوق"[89]. لقد حرص الإسلام أن يحفظ للناس أمورا خمسا، وأن يمنع أي اعتداء يمتد عليها بتقرير العقاب الصارم، ينزل بمن يقم منه هذا الاعتداء، وهذه الأمور هي: حفظ الدين، وحفظ النفس، وحفظ العقل،وحفظ النسل، حفظ المال[90].

ونحن إذ كنا نستعرض اليوم بعضا من الرؤى الإسلامية في مجال حقوق الإنسان فإن ذلك لا يأتي في سياق المنافحة عن دور الإسلام في ميدان الحقوق الإنسانية، بل يأتي ذلك منا تذكيرا وذكر فإنما الذكرى تنفع المؤمنين، ويأتي ذلك تعريفا بأبدع القيم أسمى الحقوق التي اكتسبت طابعا قدسيا يعلو فوق إمكانيات البشر وإرادتهم وطموحاتهم. ونأمل في سياق ذلك أن يلم قراؤنا وطلابنا بما أنعم الله علينا من عطاء وبما أغدقه على البشر من قيم تتصف بطابع الخلود.

يقول محمد الزحلي في هذا الصدد: إن حقوق الإنسان المهددة اليوم، والتي ندعو إلى حمايتها واحترامها، قد **أقرها الإسلام وأعلى من شأنها منذ أربعة عشر قرنا،** فسبق بها سبقا بعيدا عما قال به القرن الثامن عشر الذي ينظر إليه بوصفه عهدا لحقوق الإنسان. لقد أيدها الإسلام وثبتها وجعل منها دينا ودين. وأقامها على دعائم أخلاقية وروحية[91].

ويقول عباس محمد العقاد مؤكدا فضل الإسلام في مجال حقوق الإنسان: لم تعلن في ثورات العالم الدينية حقوق عامة للإنسان قبل ثورة الإسلام في القرن السادس الميلادي[92]. ويقول سيد قطب في هذا الصدد: " إن الدين الإسلامي هو **إعلان عام لتحرير الإنسان في الأرض من العبودية، إنه ثورة شاملة على حاكمة البشر في كل صورها وأشكالها وأنظمتها وأوضاعها، وهو دعوة لتحطيم مملكة البشر وإقامة مملكة الله.** ولم تكن هذه الرؤية الإسلامية لحقوق الإنسان مجرد رؤية فلسفية نظرية **وإنما كانت إعلانا**

---

[88] عبد الله علوان: معالم الحضارة في الإسلام وأثرها في النهضة الأوروبية، دار السلام، بيروت – حلب، 1980، ص 168.

[89] انظر، مؤتمر الفقه الإسلامي وحقوق الإنسان في الإسلام، وزارة العدل، رياض ودار الكتاب اللبناني- بيروت، 1972، ص217.

[90]عثمان عبد الملك الصالح: حق الأمن الفردي في الإسلام " دراسة مقارنة بالقانون الوضعي" مجلة الحقوق،كلية الحقوق بجامعة الكويت ،السنة السابعة، العدد الثالث، سبتمبر 1983،(صص33_107) ص36.

[91]محمد الزحيلي: حقوق الإنسان في الإسلام. دار الكلم الطيب، دمشق، 1997، ص103.

[92]محمد الزحيلي: حقوق الإنسان في الإسلام المرجع السابق، ص104.

حركيا واقعيا إيجابيا يراد له التحقيق العملي في صورة نظام يحكم فيه البشر بشريعة الله [93]. وفي هذا المسار يقول محمد عمارة: " فالحقوق الإنسانية في الإسلام ضرورات فطرية للإنسان من حيث هو إنسان، وإسلامنا هو دين الفطرة التي **فطرنا الله عليها، فمن الطبيعي** والبديهي أن يكون الكافل لهذه الحقوق (...) ومن ثم أن **يكون المصدر الطبيعي لمن يريد التماس** هذا السياج الفكري[94].

عقمت أم التاريخ أن تلد حكاما كأبي بكر، وعثمان ،وعلي، وعمر بن عبد العزيز وصلاح الدين الأيوبي... وعشرات غيرهم رضي الله عنهم.وعقمت أم الدساتير أن تصنع دستورا كمبادئ الشريعة الإسلامية،وأنظمة القرآن الكريم في العمق والموضوعية والدقة والشمول... لأن عظمة هؤلاء الحكام أنهم أخذوا بأنظمة القرآن الكريم أن اختار الله له رجالا أخذوا بحكمته، وساروا على هديه !! [95] .

وفي هذا الصدد كتب جيكوب ريزلر يقول مشيرا إلى عظمة الإسلام وتأثيره التاريخي: "على مدى خمسة قرون ساد الإسلام العالم بقوته وعلمه وحضارته الفائقة، فبعد أن ورث الإسلام الكنوز العلمية والفلسفية للحضارة اليونانية، نقل هذه الكنوز ـ بعد أن أثارها ـ لأوروبا الغربية، وهكذا وسع من الأفاق الفكرية للعصور الوسطى وترك أثرا بارزا على أوروبا فكرا وحياة"[96]. وفي هذا المدار أيضا يطاعنا المؤرخ الإنكليزي ويلز في كتابه *ملامح من تاريخ الإنسانية:* أن أوروبة مدينة للإسلام بالجانب الأكبر من قوانينها الإدارية و التجارية[97].

"إن أهم الصور الأولى لممارسة الديمقراطية في المنطقة **العربية كانت في صدر الإسلام الذي يشمل عصر دعوة الرسول العربي وعهد الخلفاء الراشدين**[98]. فبعد أن تكاملت جوانب الثورة الشاملة التي جاء بها الإسلام أوائل القرن السابع **الميلادي بقيادة النبي الفذ محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم**، والطليعة الثورية التي التفت حوله تحقق تغيير عميق في المنطقة العربية والمجموعات البشرية التي تقطنها آنئذ حيث أرسيت أسس فكرية جديدة مخالفة لتلك التي كانت سائدة (...) فنشأ بذلك مجتمع جديد يقوم

---

[93] صبحي الصالح: الإسلام ومستقبل الحضارة، دار الشورى، بيروت 1982، ص229.

[94] محمد عمارة: الإسلام وحقوق الإنسان: ضرورات لا حقوق، دار الشروق القاهرة ن 1989، ص 7.

[95] عبد الله علوان: معالم الحضارة في الإسلام وأثرها في النهضة الأوروبية ، ،دار السلام، بيروت– حلب، 1980، ص159.

[96] حيدر بامات: إسهام المسلمين في الحضارة الإنسانية، ترجمة، ماهر عبد القادر محمد علي & عبد القادر البحراوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (من غير تاريخ)، ص78.

[97] عبد الله علوان: معالم الحضارة في الإسلام وأثرها في النهضة الأوروبية، مرجع سابق، ص168.

[98] خالد الناصر: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، ضمن مركز دراسات الوحدة العربية، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، بيروت،1986،(صص 25–62). ص37.

على أسس محددة وعلاقات وقواعد اجتماعية جديدة، كرست على أساسها شرعية النظام الجديد ووجدت تطبيقها العملي في عهد الرسول والخلفاء الراشدين(...) وكان **الأسلوب الذي تحقق به ذلك يقوم على الدعوة والحوار والإقناع** [99]. **كما ألغيت الصورة الاجتماعية القائمة على تمايز الناس وتفاوتهم وتناحرهم وحلت محلها صيغة تتسم بالمساواة والتفاعل والتلاحم" الناس سواسية كأسنان المشط"، "لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى**[100].

حق الحياة:

تقر العقيدة الإسلامية بأن حق الحياة ليس حقا من حقوق الإنسان بل هو حق من حقوق الله سبحانه وتعالى وواجب من واجبات الإنسان. فحياة الإنسان هبة الله سبحانه وتعالى، وليس لبشر أن ينتهك هذا الحق، أو أن ينال من هذا العطاء الرباني، ولذلك فإن الله سبحانه وتعالى يصون هذا الحق ويعلي من شأنه، فهو حق لله وليس حقا للبشر. ولذلك فقد حذر الله سبحانه وتعالى من انتهاك هذا الحق، وبلغت عظمة هذا الحق أن الله حرم على الإنسان أن يقتل نفسه ومن فعل فله عذاب الجحيم. وقد وجبت محافظة الإنسان على حياته وعدم المخاطرة بها لقوله تعالى: وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ[101].وقال ربنا سبحانه: وَلَا تَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا وَمَنْ يَفْعَلْ ذَٰلِكَ عُدْوَانًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا[102].ليس للإنسان أن يقتل نفسه فالحياة هبة سماوية وليس لأحد أن ينتقص منها .

قال عليه الصلاة والسلام في خطبة الوداع: " يا أيها الناس إن دماءكم وأموالكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا إلى يوم تلقون ربكم [103].

لا تكتفي الشريعة الإسلامية بعقوبة الإعدام بحق القاتل، بل توقع عليه عقوبات أخرى في الدنيا والآخرة،كحرمان القاتل من ميراث القتيل، ومن وصيته أن كان موصا له، وتحل عليه لعنة الله وغضبه ومعاقبته بأشد العقاب، فيجعله مقيما في جهنم، وذلك ثابت بقوله تعالى[104]: وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ

---

99 خالد الناصر: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، المرجع سابق ،ص38.

100 خالد الناصر: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي مرجع سابق .ص39.

101 سورة البقرة، الآية 195.

102سورة النساء، الآية 30-29.

103البخاري: كتاب الحجج، المجلد 3، ص574، الحديث رقم 1741.

104إحسان الكيالي: السلامة الشخصية وحقوق الدفاع ودور المحاماة في الإسلام، مجلة الحقوق،كلية الحقوق بجامعة الكويت ،السنة السابعة، العدد الثالث، سبتمبر 1983،(صص175_214) ص186.

خَالِدًا فِيهَا وَغضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا[105]. لأن الحياة هبة من الله فهو المحي والمميت. ويقول عزّ وجل: مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا[106].

قال صلى الله عليه وسلم: المسلم أخو المسلم لا يخونه ولا يخذله، **كلّ المسلم على المسلم حرام، عرضه وماله ودمه،** التقوى هاهنا بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم[107]. لقد أودع الله سبحانه وتعالى الحياة في الإنسان وليس لغيره أبدا أن ينتزع هبة الله. ولذلك فإن الإسلام وضع قانونا سماويا حرم فيه القتل وجعل من جرم القاتل للنفس الإنسانية الواحدة كقاتل للإنسانية جمعاء فويل للمجرمين والقتلة من عذاب الله العظيم. قال تعالى في محكم تنزيله: **مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا**[108]. ما أعظمه من قول فالله سبحانه وتعالى لا ينهى عن **القتل التي حرمها الله بل يدعو إلى إحيائها قانونا كليا شاملا، ومن يحيي النفس الإنسانية الواحدة فكأنه أحيا الإنسانية جمعاء. ذلكم هو قانون الله وقانون الإسلام إنه قانون الحب المطلق والحياة المطلقة. يقول سبحانه وتعالى ناهيا ومحذرا:** " " وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِ[109]. وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ[110]. وفي هذا الخصوص يقول عليه الصلاة والسلام: " لزوال الدنيا أهون على الله من قتل رجل مسلم[111].

[105] سورة النساء، الآية 93.

[106] سورة المائدة، الآية 32.

[107] رواه الترمزي.

[109] سورة الإسراء .

[110] سورة النساء.

[111] الترمذي، حديث رقم 1395.

المساواة:

يعد مبدأ المساواة في الإسلام مفتاح واحدا من مفاتيح الحضارة الإنسانية وأداة قوية في انبعاثها وازدهارها على مدى التاريخ[112]. وقد شرف النبي الكريم تاريخ **البشرية بأروع المثل في تكريس المساواة بين البشر**، وينظر المؤرخون قاطبة إلى خطبة الوداع النبوية على أنها أعظم إعلان تاريخي عن مبدأ المساواة القدسي بين البشر حيث يسجل المصطفى أعظم سمفونية في الحب الإنساني والتسامح والمساواة إذ يعلن صلى الله عليه وسلم قائلا: " **كلكم لآدم وآدم من تراب لا فضل لعربي على أعجمي ولا لأعجمي على عربي ولا لأبيض على أسود، ولا لأسود على أبيض إلا بالتقوى إن أكرمكم عند الله أتقاكم**[113].

وجاء القرآن الكريم ليشكل ينبوع كل أصالة فكرية وكل منهج حكيم في الإعلان عن قيم الحق والمساواة بين البشر، يقول رب البشر: " يَاأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ [114]. ويعلن المولى هذا الحب الشامل في قدس آيات التسامح الإنساني بقوله تعالى: " يَاأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا **رَبَّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ** وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَتَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا[115].

وقال عليه الصلاة والسلام في تأكيد مبدأ الإخاء الإنساني بين المسلمين قانونا ربانيا يحكم المؤمنين والمسلمين إذ يقول صاحب القول المبين: " **المسلم أخو المسلم**، لا يظلمه، ولا يخذله، من كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته، ومن فرج عن المسلم كربة فرج الله عنه بها كربة من كرب يوم القيامة، ومن ستر مسلما ستره الله يوم القيامة [116].

وقد جعل رسول الله من العبيد أخوة لأسيادهم وأوصى وصيته المشهورة: **إخوانكم خولكم** جعلهم الله تحت أيديهم فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يطعم وليلبسه مما يلبس، ولا تكلفوهم من الأعمال ما لا يطيقون، فإن كلفتموهم فأعينوهم ولا يقولن أحدكم عبدي ولا أمتي، ولكن ليقل فتاي وفتاتي[117].

لقد تشدد رسول الله مع الصحابي الجليل أبى ذي الفقاري حيث جادل عبدا أسود فاحتد عليه وعيّره بأمه قائلا: **بابن السوداء**، وإذا رسول الله يغضب ويقول طفّ الصاع " أي طفح الكيل يا أبا ذر " **ليس لابن البيضاء**

---

[112] عبد الله علوان معالم الحضارة في الإسلام وأثرها في النهضة الأوروبية، دار السلام للطباعة والنشر، حلب 1993، ص 25.

[113] الإمام أحمد بن خبيل: المسند Masnad، المجلد الخامس / صفحة 411.

[114] سورة الحجرات، الآية 13.

[115] سورة النساء، الآية الأولى.

[116] متفق عليه.

[117] صبحي الصالح: الإسلام ومستقبل الحضارة، دار الشورى، بيروت 1982، ص226.

على ابن السوداء فضل إلا بـالتقوى أو بعمـل صـالح " فوضـع الصـحابي أبـو ذر خـده علـى الأرض وقـال للعبـد الأسود: قم يا أخي فطأ برجلك على خدي [118].

ومن يتأمل في سيرة الخليفة الراشدي عمر بن الخطاب رضي الله عنه يجد أنه ضرب أروع المثل في مـدى مـا وصل إليه الإسلام من تقدير وتعظيم لمبدأ المساواة بين البشر. **لقد ساوى عمر بن الخطاب عليه السلام بين الملـوك وعامة الناس من المسلمين ومن يستطع أن ينسى وقفة عمر بن الخطاب مع** ابـن الأيهـم والأعرابـي الـذي داس إزار جبلة بن الأيهم فقابله هذا بالضرب، ولما مثلا أمام عمر حكم عمر للإعرابي فقال له جبلة أما فأنا ملك وهو من عامة الناس يا أمير المؤمنين فأجابه عمر بقوله المشهور: " **إن الإسلام سوى بينكما**[119].

ولا يستطيع التاريخ إلا أن يقف اليوم إجلالا أمام موقف عمر رضي الله عنه من الرجل الفتى القبطي الذي سابق ابن عمر بن العاص فسبقه، فتعرض لاعتداء ابن عمر بن العاص حيـث قـال عبارتـه المشـهورة الـتي مـا زالت تدوي في أسماع التاريخ وهي: من متى استعبدتم الناس وقـد ولـدتهم أمـاتهم أحـرارا. ذلكـم هـو القـول التاريخي المأثور الذي يفيض بكل معاني العدالة والإخاء والمساواة[120]." لقد كان الخليفـة الراشـدي عمـر رضي الله عنه نفسه مثالا نادرا للحاكم الزاهد الناسك القائل: " لا يحل لي مـن مـال الله إلا حلتـان حلـة للشتاء، وحلة للصيف، وقوت أهلي كرجل من قريش ليس بأغناهم. وكان عمر يضع إزرارا فيه اثنتـا عشـر رقعة، وكان في عام الرمادة لا يأكل إلا الخبز والزيت حتى اسود جلده، ويقول لنفسه: بئس الوالي أنـا إن مت شبعان والناس جياع" [121].

لقد " بلغ المسلمون من تكريم العبيد والموالي ذروة شامخة لا تسامى لأنهم تعلموا من الـنبي الكـريم أم النـاس سواسية كأسنان المشط لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى[122]. وجاء في الـذكر الحكـيم: يَاأَيُّهَـا النَّـاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً [123].

فالإسلام هو دين المساواة والحرية والأخـلاق والقـيم الإنسـانية جمعـاء تجسـدت في القـرأن وتألقـت في كتاب الله العظيم .

---

[118] صبحي الصالح: الإسلام ومستقبل الحضارة، المرجع السابق، ص226.

[119] محمد الزحيلي، حقوق الإنسان في الإسلام، مرجع سابق، ص 346.

[120] مصطفى الشكعة: معالم الحضارة الإسلامية، الطبعة الأولى، دار العلم للملايين، بيروت 1973، ص31.

[121] إمام عبد الفتاح إمام: الطاغية: دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي، سلسلة عالم المعرفة، مارس/ آذار 1994، ص194.

[122] صبحي الصالح: الإسلام ومستقبل الحضارة مرجع سابق، ص226.

[123] سورة النساء، الآية 1.

حرية الاعتقاد والتسامح الديني:

يعد الإسلام ممن أكثر نماذج الحضارة الإنسانية تسامحا في الدين و الفكر والاجتماع، فالإسلام هو أول دين في تاريخ الإنسانية الذي يعطي للإنسان الحق في اعتناق عقائد سماوية أخرى غير متفقة مع العقيدة الإسلامية، وقد أقر لأصحاب هذه العقائد ممارسة شعائرهم الدينية في ظل الإسلام وحكمه، وقد تعايشت في ظل الحضارة الإسلامية أقوام وشعوب وعروق وقوميات وأجناس وثقافات مختلفة، والفاتحين العرب كانوا أكثر الفاتحين تسامحا في التاريخ.

وبلغ من سماحة الإسلام وتسامحه أنه أخذ بقلوب كبار العلماء والمفكرين في العالم الذي أخذهم عظيم الدهشة والعجب لما تميز به الإسلام من قيم التسامح والحب والعدل والمساواة حيث يقول المؤرخ الشهير غوستاف لوبون في كتابه تاريخ العرب مقولته المشهورة وهي " ما **عرف التاريخ فاتحا أعدل ولا أرحم من العرب من العرب** [124]. **ويقول أرنولد توينبي** في كتابه *الدعوة إلى الإسلام*: " لقد كانت هذه المعاملة الرحيمة سببا في التجاء الكثير من الصليبيين إلى الإسلام والدخول فيه [125]. ويعلن بيك دولامير أندول أيضا، وهو كاتب ومحرر "بيان عصر النهضة " الأوروبي يقول في بيانه: لقد علمني أجداد العرب (وهو لم يكن عربيا) إن الإنسان هو أسمى ما في الوجود أو تلك كانت، فكرة الأنوار الأساسية [126].

أوشك الباحثون من عرب وأجانب أن يسلموا بأن الدين الإسلامي هو دين الحرية الفكرية ودين الحقوق الإنسانية لقوله تعالى: " لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ".ويؤكد الباحثون أن قتل المرتد ليس عقوبة على حرية الفكر والاعتقاد في ذاته، فالإسلام كفل حرية العبادات لليهود والنصارى من غير إكراه ولا تضييق، **بل إن قتل المرتد يأتي كعقوبة على خيانة ومكيدة دينية هدفها الطعن في الدين الإسلامي** عن طريق الدخول فيه والخروج عنه .

لقد ضمن الإسلام حرية الاعتقاد للمسلمين فمنع الإكراه في الدين وأقر التسامح الديني الذي لا يعرف له التاريخ مثيلا [127]. فالإسلام لا يكره أحد على الدخول فيه واعتناقه لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنْ الغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ

---

[124] عبد الله علوان: معالم الحضارة في الإسلام وأثرها في النهضة الأوروبية ،دار السلام،بيروت -حلب 1980، ص156.

[125] عبد الله علوان: معالم الحضارة في الإسلام وأثرها في النهضة الأوروبية، المرجع السابق ،ص158.

[126] محمد صوان ،خمسون عاما على إعلان حقوق الإنسان، الأسبوع الأدبي، العدد 609، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1998، ص 6.

[127] مجمد الزحيلي، حقوق الإنسان في الإسلام، مرجع سابق، ص172.

[128]. يقول ابن كثير في هذا السياق " أي لا تكرهوا أحدا على الدخول في دين الإسلام فإنه يقين واضح جلي في براهينه ودلائله. وفي هذا المنحى الإنساني العظيم يقول صَلَّى اللَّهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " **يَسِّرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا وَبَشِّرُوا وَلَا تُنَفِّرُوا** [129].

وجاء في قرآن التسامح ودستور الأخلاق عدد كبير من الآيات العصماء التي ترفع من قيم التسامح والسلام حقائق كلية وجودية حيث يقول رب العالمين: " ادفع بالتي هي أحسن فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم " [130]. ويقول سبحانه " خذ العفو وأمر بالعرف واعرض عن الجاهلين [131]. وقال رب العباد " فأصفح عنهم وقل سلام فسوف يعلمون " [132].

حارب الإسلام العصبية والتعصب يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: " ليس منا من دعا إلى عصبية، وليس منا من قاتل على عصبية، وليس منا من مات على عصبية " [133]. يقول عليه السلام: من نصر قومه على غير الحق فهو كالبعير الذي ردّي فهو ينزع بذنبه [134]"

وفي سلوك النبي صلى الله عليه وسلم تنهض حقائق التسامح والحب بين البشر وتتأصل كل المعاني النبيلة للإنسان والإنسانية لترتفع إلى مكان الأساطير الخالدة. فبعد سنين طوال (إحدى وعشرين عاما) من التعذيب والقهر والتنكيل والحرب والتهجير الذي عاناه النبي الأكرم من قبل أهل مكة استطاع النبي أن يدخل مكة ظافرا قويا منتصرا، ونادى في أهل مكة قائلا لهم ما ترون أنني فاعل بكم ؟ فأجابوه أخ كريم وابن أخ كريم. **وعندها قال لهم النبي الأعظم: اذهبوا فأنتم الطلقاء.** فهل بعد هذا الصفح صفح أو بعد هذا التسامح تسامح أو إحسان !.

وهنا أيضا يمكن الإشارة إلى حدثين تاريخيين من سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم قلما يشار إليهما: الأول أن النبي عليه الصلاة والسلام كان جالسا ذات يوم مع أصحابه فمرت به جنازة فوقف

---

[128] سورة البقرة، الآية 256.

[129] صحيح بخاري، رقم الحديث67.

[130]سورة فصلت، الآية 34.

[131]سورة الأعراف، الآية 199.

[132]سورة الزخرف، الآية 89.

[133]رواه أبو داود: عن: محمد الزحيلي: حقوق الإنسان في الإسلام. دار الكلم الطيب- دمشق، 1997، ص158.

[134] رواه ابو داود عن: محمد الزحيلي: حقوق الإنسان في الإسلام مرجع سابق، ص158.

احتراما لها. قال له أصحابه (يا رسول الله إن هذه جنازة يهودي) فأجاب (ولكنها نفس) تأكيدا لقوله تعالى: (خلقكم من نفس واحدة). دون النظر للأديان والنظر والاعتبارات الأخرى[135].

الحادثة الثانية أنه صلى الله عليه وسلم كان جالسا مع عدد من أصحابه بينهم سلمان الفارسي أخذوا يتحدثون عن أجدادهم العرب. وكأنهم يحاولون غمز سلمان فهذا ابن فلان وهذا حفيد فلان، أخذ كل منهم يتحدث عن سلالته وآبائه وأجداده في الجاهلية. وبعد أن فرغوا من ذلك توجهوا إلى سلمان قائلين: (حدثنا عن نفسك) وماذا كان بمقدور سلمان أن يقول وهو الفارسي المعروف، أدرك رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك فبادر إلى القول (**سلمان من أهل البيت) وهكذا ألحقه بأشرف البيوت العربية لتعليم الناس**[136].

" إن **رسول** الله صلى الله عليه وسلم كان يتخفف في صلاته من أجل بكاء طفل صغير. إن هذا ليس بالدين الذي يرهب طفلا، وحين جاء رجلا لا يعرف من الإسلام إلا القليل قال: يا رسول الله إني لا أحسن دندنتك ولا دندنة معاذ، فقال له: أيها العربي ماذا تقول؟ قال: أسأل الله الجنة وأستعيذه من النار. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أنا ومعاذ حول هذا ندندن. وببساطة جدا **فإن هذا النبي الكريم الذي كان يقتدى به في الحرب، هو نفسه الذي كان يفتح الباب لقطة يسمعها تموء في بابه، ويميل لها الإناء لتشرب، ويقول: "في كل كبد رطبة أجر". لقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يرحم القطة والطفل والأرملة والمسكين**[137].

لو شاء الله سبحانه وتعالى لآمن الناس جميعا، ولذلك فإنه عزّ وجلّ ينهى عن الإكراه ويترك للخلق حرية اعتناق الإسلام أو غيره من الأديان وفي هذا يقول صوت السماء ناهيا عن إكراه الدين " وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ

---

[135] مداخلة محمد جواد رضا: سعد عبد الرحمن: الأطفال والنزعة إلى العدوان،ضمن: الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية: الأطفال والتعصب والتربية: احتمالات الانهيار الداخلي للثقافة العربية المعاصرة، الكتاب السنوي السادس، 1989،ص113.

[136] مداخلة محمد جواد رضا: سعد عبد الرحمن: الأطفال والنزعة إلى العدوان،ضمن: الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية: الأطفال والتعصب والتربية: احتمالات الانهيار الداخلي للثقافة العربية المعاصرة، الكتاب السنوي السادس، 1989،ص113.

[137] مداخلة عبد العزيز كامل: أسامة أمين الخولي: القيم الأخلاقية في الممارسات العملية ضمن: الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية: الأطفال والتعصب والتربية: احتمالات الانهيار الداخلي للثقافة العربية المعاصرة، الكتاب السنوي السادس، 1989،ص257-258.

لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ[138].وَقُلْ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ [139].

الفطرة هي الاستعداد الإنساني لدين الحق ومعرفة الخالق، وهي الفطرة التي فطر الله الناس عليها بالميل الطبيعي الذي أودعه الله في الإنسان للتفكير في خلق السموات والأرض لمعرفة المبدع الخالق، وعندما يصل الإنسان إلى معرفة الخالق عن طريق الفطرة. فذلك الدين القيم" دين الفطرة الذي ارتقاه الإنسان لنفسه فينجو في الدنيا ويحظى برضوان الله في الآخرة" [140].

كان أهل الذمة الذين يعيشون داخل الدولة الإسلامية يعاملون أحسن معاملة، وكثيرا ما كان الخلفاء يقربون إليهم بعض أهل الذمة واليهود والنصارى، ويعاملونهم معاملة حسنة كريمة، حتى إن هارون الرشيد وضع جميع المدارس تحت مراقبة **يوحنا بن ماسويه** ،وكان **جورجيس بن بختشوع** مقربا لدى الخليفة المنصور من بين أطبائه، ولما عرض عليه المنصور الإسلام أجابه: *" رضيت بأن أكون مع آبائي في جنة أو في نار"* فضحك المنصور وأمر له بعشرة آلاف دينار [141].

أيا كان دين الإنسان، فإن البشر جميعا يشبهون جمعا في أعماق واد يحاولون تسلق قمته مرتفعة فوق القمم وأعينهم تحدق في هدف واحد، وجميعهم مقتنعون بوجوب بلوغ هذه القمة، غير أنهم غير متفقين على الطريق المؤدية إليها .

فالإنسان يستوعب الكون بقدر اتساع الأفق الذي يمتلك عليه وهو يشعر بالحصار الوجودي كلما ضاق هذا الأفق المعرفي والروحي الذي ينطوي عليه. فالأديان السماوية تنطلق من جوهر واحد وتسعى لغاية واحدة قوامها إصلاح الناس وتقويم اعوجاجهم، وجميعها يحذر الإنسان **من التفرقة، والقتل والسلب، ومن الاستكبار والظلم، وتدعوه إلى التمتع بالأخلاق الفاضلة والعدل والتسامح والإخاء.** إن التدين الواعي لا شك أنه محبب إلى الله، أما التعصب الديني الضيق فهو ممقوت لديه لأنه وليد الجهل القائم على الحقد والأنانية [142].

---

[138]سورة يونس، الآية 99.

[139]سورة الكهف، الآية 29.

[140]سورة إبراهيم، الآية 172.

[141] رابطة العالم الإسلامي: ندوات علمية في الشريعة وحقوق الإنسان،في الإسلام، بيروت1973، ص40.

[142] ضاهر أبو غزالة: الإنسان مفهوم اللفظة اللغوي المرجع السابق، ص202 .

لقد كان نبي الله الأعظم نبراس حب وإخاء ومساواة، يقول صلى الله صلى الله عليه وسلم مخاطبا الجماعة: "**لن تؤمنوا حتى ترحموا، فرد البعض: يا رسول الله كلنا رحيم، فقال عليه الصلاة والسلام: إنه ليس برحمة أحدكم صاحبه، ولكنها رحمة عامة للناس**[143]. الرسول الكريم كان دعوة رحمة فكان يصفح عن قريش عندما تكون له الغلبة ويحاول إقناعهم بالحجة. قال تعالى: **وَإِنَّ السَّاعَةَ لَآتِيَةٌ فَاصْفَحْ الصَّفْحَ الْجَمِيلَ**[144].

هذا ويسجل للنبي عليه الصلاة والسلام حكمة قوله في التسامح والحب بين المسلمين كافة حيث يرفع إعلانه القدسي حول التسامح بين المسلمين قائلا: "**لا تحاسدوا، ولا تناجشوا، ولا تباغضوا ،ولا تدابروا**،ولا يبع بعضكم على بيع بعض ،**وكونوا عباد الله إخوانا**"[145].

ولقد كان الإمام أبو حنيفة كان من أبرز ممثلي الاتجاه التسامحي في الإسلام وهو الذي عرف عنه قوله المشهور: " **لا نكفر أحدا بذنب ولا ننفي أحدا من الإيمان** ". وضمن هذا السياق يمكن القول أن مفهوم التسامح في التراث العربي الإسلامي يتجاوز حدود كل المعاني التي توظف اليوم داخل الفكر الأوروبي كمفهوم ليبرالي[146]. الإسلام في جوهره شريعة السلام والرحمة والإنسانية[147]. وذلك يتمثل بقوله تعالى: وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ [148].

وقال جلّ القائل: " وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ[149]." وقال ينبوع الرحمة تعالى وإذا عَاقَبْتُمْ " فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ[150].

---

[143] صادق مهدي السعيد: حقوق الإنسان في العمل والضمان الاجتماعي في الإسلام،مجلة الحقوق،كلية الحقوق بجامعة الكويت ،السنة السابعة، العدد الثالث، سبتمبر 1983،(صص151_174) ص166.

[144] سورة الحجر، الآية 85.

[145] رواه مسلم.

[146] إبراهيم إعراب: التسامح وإشكالية المرجعية في الخطاب العربي، المستقبل العربي، تشرين الأول أكتوبر، عدد 224، 1997، (صص48_57)، ص 55.

[147] إحسان الكيالي: السلامة الشخصية وحقوق الدفاع ودور المحاماة في الإسلام،مجلة الحقوق،كلية الحقوق بجامعة الكويت ،السنة السابعة، العدد الثالث، سبتمبر 1983،(صص175_214) 184.

[148] سورة النحل، الآية 44.

[149] سورة المائدة، الآية 2.

[150] سورة النحل، الآية 126

فالله سبحانه وتعالى يقر بحق العقوبة ويلهم عباده بالعفو والصبر إن كانوا له قادرين لأن العفو والصبر من صفات الله سبحانه وتعالى. فالواضح من خلال هذه الآيات البينات أن الله عزّ وجل **يدعو عباده إلى الحب والتسامح والصبر والعفو وينهى عن القتل والتدمير والفتك والإرهاب.**

يبين محمد عبده في كتابه ***الإسلام والنصرانية بين العالم والمدنية*** أن الإسلام عرف التسامح كتقليد وممارسة في مجال السياسة وفي مجال العلم والفلسفة سواء بين المسلمين أنفسهم أو بين المسلمين وبين غيرهم من أصحاب الديانات الأخرى [151]. لقد عمل المفكرون العرب في عصر النهضة من **جيل محمد عبده وعبد الرحمن الكواكبي وخير الدين التونسي والطهطاوي وجيل لطفي السيد والطاهر حداد** على تأصيل المفاهيم الغربية الحديثة داخل المرجعية التراثية والثقافية الإسلامية. وهذا يعني أن الحرية والتسامح والعقلانية وغيرها من المفاهيم المعاصرة ليست مقصورة على أوروبا وثقافتها ولا مشروطة بسياقها التاريخي وأن هذه المفاهيم أصيلة في التراث العربي الإسلامي وفي غيره من تراث الإنسانية ومع ذلك فهي تتجلى بصور أخرى وفي نسق من المفاهيم الأخرى كالجهاد والعدل والمساواة. وعلى هذا **الأساس يحاول المفكر العربي محمد عابد الجابري أن يؤصل مفهوم** التسامح في التراث العربي الإسلامي من خلال مفهومي الاجتهاد والعدل، ولاسيما على الصورة التي يأخذها مفهوم العدل عند ابن رشد والمعتزلة والفرق الكلامية العربية الإسلامية التي كانت تركز على مفهومي التسامح من جهة وحرية الإنسان من جهة أخرى [152].

فالروح التسامحية تسجل حضورها في عمق المعاناة والتجربة الفلسفية العربية بدءا من الكندي وابن رشد الذي عرف بعشقه وحبه للتسامح واحترام رأي الآخر والاعتراف بفضله ولاسيما الفلاسفة المتقدمين في بلاد الإغريق سواء أكان هذا الآخر مشاركا أو مباينا له في الرأي والمعتقد.

فالنبي الأعظم هو رحمة للناس جميعا "وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ" [153]. وفي هذا يقول صلى الله عليه وسلم: إني لم أبعث لعانا وإنما بعثت رحمة [154]. وهو في كل الحالات يحذر من الاعتداء على أهل الذمة إذ يقول عليه السلام " من قتل قتيلا من أهل الذمة لم يرح رائحة الجنة [155].

---

[151] إبراهيم إعراب: التسامح وإشكالية المرجعية في الخطاب العربي، مرجع سابق، ص52.

[152] إبراهيم إعراب: التسامح وإشكالية المرجعية في الخطاب مرجع سابق، ص 55.

[153] سورة الأنبياء، أية 107

[154] رواه مسلم، كتاب البر والصلة، الجزء الرابع، صفحة 307، جديث رقم 2599.

[155] السيوطي، الجامع الكبير، المجلد رقم 1، الصفحة 715.

لقد أسهمت كتابات الفكر الإسلامي العظيمة مع غيرها في تمهيد الطريق أمام التسامح بمعناها الحديث. و يمكن الإشارة في هذا الصدد إلى كتابات الصوفيين، ويمكن الإشارة إلى الانطلاقات الفكرية التسامحية الكبرى لكتاب من أمثال (حسن البصري) (توفي عام 772م)والجاحظ (توفي 869) والكندي (توفي 870) والتوحيدي (توفي 1014) والمعري (1058) [156].

العدل والمساواة:

الإسلام رسالة في العدل والحب والأخلاق. وبين ذلك رسول ا لله صلى الله عليه وسلم بقوله: إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق[157].وقد وصف الله سبحانه وتعالى في القرآن الكريم نبيه محمدا صلى الله عليه وسلم بأعلى أوسمة الفخار والثناء فقال تعالى: وَإِنَّكَ لَعَلى خُلُقٍ عَظِيمٍ[158].

قال تعا كتابه العزيز: كُنتم خير أُمة أُخرِجت للناسِ تأمرونَ بِالْمعروف وتنهونَ عـن الْمنكَـرِ وتؤمنونَ بِالله [159].قال رسول ا صلى ا عليه وسلم: ألا إن أضعفكم عندي قوي، ح آخذ ا ـق له، وأقواكم عندي ضعيف ح آخذ ا ق منه[160].

إن الإنسان مفطور على الخير وإن ما يصدر عنه من شر فهو لأمر عارض أو نزوة جانبية لقوله تعالى: فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ[161]. ولقوله صلى الله عليه وسلم: كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه [162].

من وصايا رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن يوجهه للقتال: انطلقوا باسم الله وبالله وعلى بركة رسول الله، **ولا تقتلوا شيخا فانيا، ولا طفلا، ولا امرأة**، وضعوا غنائمكم وأصلحوا، وأحسنوا، إن الله يحب المحسنين[163].و يعد العدل من أهم أركان الشريعة الإسلامية وفقا لقوله تعالى: وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ [164].

---

[156] محمد آركون: الإسلام واختلاف النماذج، رسالة اليونسكو، يونيو 1992، (صص30_34)، ص31.

[157] رواه البخاري .

[158] سورة القلم، الآية الرابعة.

[159] سورة آل عمران، الآية 110.

[28] نص البيان، انظر لة من ا وار، عدد9، السنة 3 ربيع 1988، (صص95_96).

[161] سورة الروم، الآية 30.

[162] رواه البخاري ومسلم .

[163] أبو داوود عن أنس رضي الله عنه.

[164] سورة النساء، الآية 58.

وضح رسول الله صلى الله عليه وسلم ضرورة تطبيق العدل في الحكم على أي فرد حتى ولو كان فلذة كبده، كما قال في حديث تطبيق الحد على القريشية المخزومية الشريفة التي تشفع لها أسامة بن زيد حِبُ رسولِ الله قوله: "أتشفع في حد من حدود الله ؟ ثم قام فخطب فقال أيها الناس إنما ضل من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق الشريف تركوه وإذا سرق الضعيف أقاموا عليه الحكم، وأيمُ الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطع محمدٌ يدها[165].

ولقد سجل عمر بن الخطاب أجمل حصاد فكري في تاريخ الفكر الإنساني العادل عندما كان يردد **"والله لو استقبلت من أمري ما استدبرت لأخذت من ألأغنياء فضول أموالهم ورددته إلى الفقراء فلا يبقلى هناك غني أو فقير "**.

وكما كان عمر يخطب بالحضور في موسم الحج وقد خطب بعمال الخليفة قائلا: **"يا أيها الناس إني لم أبعث عمالي عليكم ليصيبوا من أبشاركم ولا من أموالكم، وإنما بعثتهم ليحجزوا بينكم، وليقسموا فيئكم بينكم، فمن فعل به غير ذلك فليقم"**[166].

يروي المؤرخون أن **عمر بن الخطاب رضي الله** عنه شاهد في السوق رجلا كبيرا يسأل الصدقة فقال له: ما أنت يا شيخ ؟ قال الشيخ: أنا شيخ كبير أُسألُ الجزية والنفقة، وكان يهوديا من سكان المدينة، فإذا بعمر الخليفة التاريخي الفذ يقول له: والله ما أنصفناك يا شيخ. أخذنا منك الجزية شابا ثم ضيعناك شيخا. وأخذ بيده إلى بيته فقدم له ما كان له من طعامه، ثم أرسل إلى خازن بيت المال يقول له: افرض لهذا وأمثاله ما يغنيه ويغني عياله ![167].

جاء سلوك عمر بن الخطاب رضي الله عنه تجسيدا تاريخيا لقيم العدالة والحب والسلام. وتدفق الحق في قلب علي بن أبي طالب صرخة إنسانية تدوي في مسامع التاريخ الإنساني. وبين الرجلين، وفي سلوكهما يتجلى الحق الإلهي قمما تاريخية شامخة تتحدى إمكانيات الزمن. ففي موقف جمع **بين رمزي العدالة والحق عمر وعلي** رضي الله عنهما، إذ يَمْثُلُ علي في خصومة مع أحد المسلمين أمام عمر قائما بالقضاء، وإذ يخاطب الخليفة العادل علي قائلا له: " يا أبا الحسن "، ومناديا خصمه باسمه مجردا من الألقاب، **يغضب علي**، فيلاحظ عمر غضبه، فيخاطبه قائلا لماذا غضبت يا أبا الحسن ألأني ساويتك مع الخصم ؟ وجاءت إجابة علي لتفوق حدود كل عبقرية وخيال في تصوره لمفهوم الحق والعدالة والمساواة، إذا قال يا

---

165 رواه البخاري ومسلم وأحمد متفق عليه\البخاري ج8، ص199.

166 سعيد محمد أحمد باناجة: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مؤسسة الرسالة،بيروت، 1985، ص65.

167 مصطفى السباعي، من روائع حضارتنا، المكتب الإسلامي، بيروت، 1987،ص67.

أمير المؤمنين: إني غضبت لأنك كنيتني (أي أن الخليفة عمر لقبه أبا الحسن تقديرا واحتراما) ولم تكنّ خصمي وليس في ذلك عدل الإسلام. وفي هذا القول وفي **سلوك الرجلين ما لا يمكن للتاريخ الإنساني أن يجد مثيله في مجال الحق والعدالة ومفاهيم المساواة والإخاء والحرية** [168]. وفي هذا تجسيد لقول النبي الكريم: " من ابتلي بالقضاء بين المسلمين فليعدل بينهما في لفظه، وإشارته، ومقعده " [169].

وهو ذاك الرجل علي في عهد خلافته وهو رئيس الدولة الإسلامية يمثل نفسه أمام القضاء في مواجهة رجل يهودي سرق درع علي وأنكر، وها هو إذ ذاك القاضي شريح يرفض أن يحكم للإمام بالدرع المسروق، لأن أحد الشاهدين كان ابنه، ولم يقبل القاضي شهادة الابن، وبقي الدرع لليهودي، الذي ما لبس أن قال في نفسه: " أمير المؤمنين جاء معي إلى قاضي المسلمين فقضى لي ورضي، أشهد أن هذه أحكام الأنبياء " [170]. فأسلم الرجل اليهودي حبا بعدل الإمام وروعة الإسلام، فاعترف بالدرع لعلي، وأعاده، ولكن علي أعاد الدرع إليه هدية وتكريما [171].

وفي الخليفة الراشدي الأموي الخامس عمر بن عبد العزيز (كما ينظر إليه أكثر المسلمين) يتجسد الحق والعدل مرة أخرى في التاريخ الإسلامي بصورة يندر أن تحدث في التاريخ. **فها هو الخليفة الصالح عمر بن عبد العزيز يملأ الدنيا عدلا وحبا وتسامحا بعد أن ملأها بعض أسلافه جورا وحقدا وظلما**. ومما يروى عنه أنه أقام لكل العاجزين والمعوّقين في بلاد الإسلام من أقصاها إلى أقصاها مخصصات من بيت المسلمين وأقام للعميان موظفين من قبل الدولة يعملون على العناية بهم وتدبير شؤونهم. **وفي هذا ما لا يسجله التاريخ الإنساني في مجال حقوق الإنسان حتى المرحلة المعاصرة**، ولن يتأتى له أن يسجله وفقا للصورة التي رسمها عمر بن عبد العزيز ومن قبله السلف الصالح عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

وما أتاه عمر بن عبد العزيز لم يكن إلا فصلا واحدا من فيض فصول الحب والحق والتسامح، الذي سجله في تاريخ الحق والحرية عند المسلمين، وفي هذا السياق لا يمكن لقارئ التاريخ أن يمر دون يدهش **إذ يقف أمام أحداث تفوق حدود التصور**، فها هو الخليفة العادل عمر بن العزيز " يجمع أموال بني أميه (آباؤه وأجداده) ويعيدها إلى بيت مال المسلمين ثم يقول: **والله لو أقمت فيكم خمسين عاما ما أقمت فيكم إلا**

---

[168] محمد عبد العزيز أبو سخيلة: حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية وقواعد القانون الدولي، مطابع الخط، دمشق، 1985، ص 57.

[169] رواه الكبراني والبيهقي عن أم سلمة رضي الله عنها (الفتح الكبير 145/3)

[170] محمد الزحيلي، حقوق الإنسان في الإسلام، مرجع سابق، ص 346.

[171] محمد عبد العزيز أبو سخيلة: حقوق الإنسان مرجع سابق، ص 58.

على ما لا أريد من العدل. وليس غريبا أبدا عن عمر هذا أن يرسل إلى أحد ولاته وهو ميمون بن مهران قائلا له: **إذا جاءك كتاب مني على غير الحق فاضرب به الأرض** [172].

"ومما يرويه التاريخ أن عاملا من عمال عمر بن عبد العزيز كتب إلى عمر يقول: أن الدخول في الإسلام أضر بالجزية، ففرضها على من أسلم، فأرسل إليه عمر ابن عبد العزيز يقول له: قبح الله رأيك... إن الله سبحانه **لم يرسل محمداً صلى الله عليه وسلم جابياً، وأنما أرسله هادياً، فإذا أتاك كتابي هذا، فارفع الجزية عمن أسلم من لأهل الجزية!!**" [173].

إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، يعد من أهم فرائض الإسلام، وتحقيقه يستلزم بداهة حرية الرأي كما جاء في كثير من الآيات الكريمة، كما قال تعالى: وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنْ الْمُنْكَرِ [174]. وقال تعالى: وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنْ الْمُنكَرِ [175].

وفي الحديث الشريف: " **من رأى منكم منكرا فليغيره بيده، فن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك اضعف الإيمان**" [176]. فالإنسان بصورة عامة له كرامته في دار الإسلام، حيث أن المظلوم والمضطهد أيا كان دينه وجنسه ولونه، يجب أن يؤازر، وأن يسمح له باللجوء والأمن، حتى يذوق لذة العدل في الإسلام وفي شرعه للمسيح، وقد نوه رسول الله صلى الله عليه وسلم بحلف الفضول الذي أبرم في الجاهلية قبل الإسلام، حين تواصى العرب فيه بمعاونة المظلوم والانتصار له من ظالميه، وقد قال عليه الصلاة والسلام في تأييده لهذا الحلف، وكان قد حضره قبل بعثته: "لو دعيت به في الإسلام **لأجبت**" [177].

حرية الرأي والديمقراطية:

الحوار مبدأ مركزي يسجل حضوره في صدارة مبادئ الشريعة الإسلامية وقيمها، وقد أمر الله سبحانه وتعالى المسلمين جميعا بالتأمل والتفكير والحوار والجدل بالحق في أمور الدنيا والدين. **وحرية الرأي ليست مجرد**

---

[172] محمد عبد العزيز أبو سخيلة: حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص 58.

[173] عبد الله علوان: معالم الحضارة في الإسلام وأثرها في النهضة الأوروبية ، ،دار السلام، بيروت –حلب، 1980، ص144.

[174] سورة العمران، الآية 104.

[175] سورة التوبة، الآية71.

[176] سعيد محمد أحمد باناجة: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مؤسسة الرسالة،بيروت، 1985،ص50.

[177] سعيد محمد أحمد باناجة: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مرجع سابق ،ص107.

حق يهبه الله للمسلمين بل هو واجب وقدسي يمليه الله في سنته وكتابه ويأمر به عباده. وفي هـذا المنطـق يقـول رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّـرْهُ بِيَـدِهِ فَـإِنْ لَـمْ يَسْـتَطِعْ فَبِلِسَـانِهِ فَـإِنْ لَـمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ". [178].

ويأمر الله سبحانه وتعالى بالمجادلة والحوار حيث يقول رب العبـاد " **ادْعُ إِلَـى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَـةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ** وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ [179].وقوله تعالى: وَلَـا تُجَـادِلُوا أَهْـلَ الْكِتَـابِ إِلَّـا بِـالَّتِي هِـيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ [180].

وهذا القول العظيم يتضمن دعوة صر ة إ حرية الفكر وإ ا وار العقلي ا ادف، دون اللجوء إ العنف أو إلغاء حق الآخر التعب أو الرد أو حق التعرف وا عرفة[181].

يقـول سـبحانه وتعـالى في كتابـه العزيـز يحـث النـاس علـى التعـاون والتكافـل المعيشـي في المجتمـع الإسلامي: يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُـوا إِذَا تَنَـاجَيْتُمْ فَلَـا تَتَنَـاجَوْا بِالْـإِثْمِ وَالْعُـدْوَانِ وَمَعْصِـيَةِ الرَّسُـولِ وَتَنَـاجَوْا بِـالْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ[182].

وجاءت خطبة أبو بكر الصديق رضي الله عنه بعد **البيعة (11هـ /632م) ميثاقـا تاريخيـا ينـدر أن نجد له في التاريخ مثيلا حول حرية الرأي والقول والدعوة إلى النضال من أجل الخير والحق حيث يقول رضي الله عنه:** " أما بعد، أيها الناس، فإني قد وليت عليكم ولست بخيركم، فإن أحسنت فـأعينوني وإن أسأت فقوموني. الصدق أمانة ،والكذب خيانة. والضعيف فـيكم قـوي حتـى أرد عليـه حقـه إن شـاء الله، والقوي منكم الضعيف عندي، حتى آخذ الحق منه إن شاء الله (...) أطيعوني ما أطعت الله ورسوله، فـإن عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم ...أيها الناس إنما أنا مثلكم، (...) فإن اسـتقمت فـاتبعوني، وإن **زغت فقوموني** [183].

---

[178] صحيح مسلم، الإيمان، الحديث 70. رواه مسلم والترمزي والنسائي وابن حنبل.

[179] سورة النحل، الآية125.

[180] سورة العنكبوت، الآية 46.

[181] محمد دكير: من الاستبداد إلى الديمقراطية ،دراسة في فكر الشيخ النائيني من خلال كتابه "تنبيـه للأمـة وتنزيـه الملـة"، الكلمـة العـدد 18، السنة الخامسة، 1998، (صص52_83)، ص77.

[182] سورة المجادلة، الآية 9.

[183] محمد عمارة: الإسلام وحقوق الإنسان: ضرورات لا حقوق، دار الشروق القاهرة ن 1989، ص 170.

ولقد ضرب الصحابة الأوائل أروع النماذج الحضارية والسلوكية في التأكيد على حرية النقد والقول والتعبير. ففي إحدى الحوادث التاريخية خاطب أحد المسلمين الخليفة الراشدي عمر بن الخطاب قائلا له في جمع من المسلمين: **اتق الله يا عمر**، استغرب المسلمون واستهجنوا قول الرجل للخليفة واستنكروا ذلك عليه وعندها فقال عمر رضي الله عنه لأصحابه: " **ألا فلتقولوها، لا خير فيكم إن لم تقولوها، ولا خير فينا إن لم نسمعها**"[184].

ويعد الاجتهاد ركنا أساسيا من أركان حرية القول في الإسلام وجاء في الحديث النبوي تأكيد صريح على هذا الجانب وتلك هي الحرية عينها فمن " **اجتهد فأصاب فله أجران ومن اجتهد وأخطأ فله أجر اجتهاده** ". وهذه هي إحدى حكم التاريخ الإنساني التي تتمثل فيها كل قيم حرية التعبير والكلام والقول إذ لم نعهد في تاريخ الإنسانية فكرا أو حكمة تثيب المخطئ في اجتهاده وفي هذا القول تتمثل عبقرية التاريخ والأمم.

وكان الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم جميعا يتبادلون مع الناس الرأي في إدارة شؤون البلاد والعباد، ومن أجل ذلك كانوا يجمعون كبار الصحابة ويتداولون معهم شؤون الأمة ولاسيما المعضلات الكبرى التي كانت تواجه أمة المسلمين.

خطب أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه ذات يوم ينهى عن المغالاة في المهور، حيث دعا ألا يزيد مهر المرأة مهما كانت عن مهر فاطمة بنت محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو عشرة دراهم فض، وإذا بامرأة توقفه في الشارع مع كبار أصحابه، وتقول له ناقدة: " **أنسمع قولك يا عمر أم قول الله؟**". فأجاب فورا وقال: "بل قول الله" فقالت إن الله يقول: " وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا".فأجاب عمر بكل تواضع: " امرأة تصيب ورجل يخطئ"[185].

قال الخليفة عمر بن الخطاب: **إن رأيتم فيّ إعوجاجا فقوموني. ما أنا إلا كأحدكم فأعينوني على نفسي بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإحضاري النصيحة (الشورى) فيما ولّاني الله من أمركم ومنزلتي من مالكم كمنزلة ولي اليتيم من ماله**".

قال الخليفة الأول أبو بكر الصديق رضي الله عنه في خطبة تولي الخلافة: " إني وليت عليكم ولست بخيركم. فإنة أحسنت **فأعينوني وإن أسأت فقوموني أطيعوني ما أطعت الله فيكم فإن عصيت فلا طاعة لي عليكم** ".

---

[184] سعيد محمد أحمد باناجة: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مرجع سابق ،ص50.

[185] معروف الدوليبي: وضع المرأة في الإسلام،مجلة الحقوق،كلية الحقوق بجامعة الكويت ،السنة السابعة، العدد 3، سبتمبر **1983**،(**صص237_60**) ص**247**.

والنبي عليه الصلاة والسلام يقول لمن سأله: أي الجهاد أفضل يا رسول الله فأجاب النبي عليه الصلاة والسلام " كلمة حق عند سلطان جائر. وقد عرف الرأي الحر بأنصاره ومؤيديه عند المسلمين في صدر الإسلام وفي عهدي الأمويين والعباسيين. فكان المسلمون يستخرجون العلل والأسباب ويخضعون كل شئ لمبدأ التفكير والاجتهاد وكانوا في ذلك كله يعتمدون القياس والمقارنات والبرهان تعمقا في البحث وإمعانا في التفكير. ورحم الله الإمام مالك الذي كان يقول وفي قوله درر المعاني " **ليس بيننا إلا من ردّ ورُدّ عليه إلا صاحب هذا القبر " ويعني محمدا عليه أفضل السلام وله خالص التسليم**[186].

أكد الفقهاء والعلماء المسلمون أهمية الاجتهاد في قضايا الحياة والإسلام وللإمام **أبو حنيفة** مواقف في هذا الشأن حيث يقول عندما سئل: هل هذا الذي تفتي به هو الحق الذي لا شك فيه ؟ فأجاب الإمام بقوله المشهور: " **والله لا أدري فلعلّه الباطل الذي لا شك فيه**"، ثم قال هذا رأي أبو حنيفة وهو أحسن ما قدرنا عليه، فمن جاءنا بخير منه فهو أولى بالصواب ".

وها هو الإمام مالك يقول في هذا الخصوص أجمل القول: " أنا بشر أخطئ وأصيب فانظروا في رأيي، فما وافق الكتاب والسنة فخذوا به وما لم يوافق فاتركوه". " ويستشهد الكواكبي ببعض الأمثلة من تاريخنا مستلا منها على حق الاجتهاد لكل مؤمن، فيذكر موقف الإمام مالك الذي قال فيه: "**ما من أحد إلا وهو مأخوذ من كلامه، ومردود عليه**، إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم". ويستشهد الكواكبي بما قاله أبو حنيفة أنه كان إذا أفتى يقول: " **هذا رأي النعمان بين ثابت يعني نفسه، وهو أحسن ما قدرنا عليه، فمن جاء بأحسن منه فهو أولى بالصواب**". ولم يكن الشافعي أقل من سابقيه مرونة في الأمور الاجتهادية، فروى الحاكم أن الشافعي رضي الله عنه كان يقول: "إذا رأيتم **كلامي يخالف الحديث، فاعملوا بالحديث، واضربوا بكلامي الحائط**" وأنه قال يوما للمازني: يا ابراهيم لا تقلدني فيما أقول، **وانظر في ذلك لنفسك فإنه دين**[187].

ولا يفوت الإمام أحمد بن حنبل أن يعلن رسالة بلغت أقصى درجات السمو في مجال حرية القول وديمقراطية المعرفة حين يقول: " **لا تقلدني ولا تقلد مالكا ولا تقلد الليث ولا الأوزاعي وخذ من حيث أخذوا**

---

[186] ابراهيم مدكور & عدنان الخطيب: حقوق الإنسان في الإسلام، دار طلاس، دمشق، 1992، ص 17.

[187] محمد المنوفي: نحو فلسفة تربوية لمواجهة ظاهرة الاستبداد السياسي، دراسات تربوية، المجلد 10، عالم الكتب، القاهرة، 1995.

[188]. وفي هذه الدعوة ما يفوق دعوة مارتن لوثر التي يعلن فيها أن الصلة بين المؤمن والله يجب أن تكون مباشرة وليس بين المؤمن وربه وإنجيله وسيط.

ولقد أخذت المذاهب الفقهية الإسلامية بالرأي وهذا هو الإمام أبو حنيفة يؤثر الرأي على النقل والرواية، وهذا هو الإمام الشافعي يسعى إلى أن يضع له شروطا وأصولا وضوابطا منهجية تجعل الرأي في مقام القدرة على مواجهة تحديات العصر[189].

ولقد خبا تألق هذا المبدأ الإسلامي الذي يحض على التفكير والنقد والاجتهاد في عصور الضعف والانحطاط حيث قضى المسلمون خمس قرون تقريبا (ق14 – 16) سلبو فيها شخصيتهم وإرادتهم وحرياتهم وحقوقهم الإسلامية وأنكرت عليهم حرية التفكير وطمست في نفوسهم القدرة على الاجتهاد، وأغلقت عليه كل أبواب الحرية الفكرية والحوار، فخبت مع ذلك كل إمكانيات الحضارة وغابت شمس العرب بعد أن جعلت من العالم في ربيع من التوهج الحضاري الدائم، بفضل ما وصل إليه المسلمون من عظمة الحرية، وأصالة الحوار ،ومناعة الديمقراطية، وبفضل ما وفره الإسلام للإنسان بتعاليمه السمحاء من عظمة الحقوق، وقدسية التكريم، فجاء الإنسان في أتون البوتقة الإسلامية ،صانعا للحضارة، ومنجبا للعبقرية، وفاعلا في التاريخ وصانعا لحضاراته.

حرمة البيت والحرمة الشخصية:

نصت الشريعة الإسلامية في كثير من مصادرها على صيانة حرمة البيت وأصحابه ولقد جاء في القرآن الكريم: يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْنِسُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فِيهَا أَحَدًا فَلَا تَدْخُلُوهَا حَتَّى يُؤْذَنَ لَكُمْ وَإِنْ قِيلَ لَكُمْ ارْجِعُوا فَارْجِعُوا هُوَ أَزْكَى لَكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَتَاعٌ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا تَكْتُمُونَ[190].

صان الإسلام حرمة المنازل، ومنع من هتكها وهتك أسرارها حتى ولو كان في الأمر جرم، فقد حرم الإسلام تفتيش المنازل بصورة غير شرعية. وروي عن **عمر بن الخطاب** أنه" سمع صوت رجل وامرأة في منزل فتسور الحائط حيث شاهد الرجل يحتسي الخمر فقال له عمر " يا عدو الله، أكنت ترى أن الله يسترك وأنت على معصية؟ فقال الرجل: يا أمير المؤمنين أنا عصيت الله في واحدة، وأنت عصيته في ثلاثة: الله يقول "ولا تجسسوا" وأنت تجسست علينا، **والله يقول "وآتوا البيوت من أبوابها وأنت صعدت من**

---

[188] محمد عبد العزيز أبو سخيلة: حقوق الإنسان ،مرجع سابق، ص 238.

[189] ابراهيم مدكور & عدنان الخطيب: حقوق الإنسان في الإسلام، مرجع السابق، ص 17.

[190] سورة النور، الآيات(72–28–29).

الجدار، والله يقول "لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها" وأنت لم تفعل ذلك فعفا عنه عمر"[191]. وفي هذا الشأن يقول سول الله صلى الله عليه وسلم: "لا تحسسوا ولا تجسسوا وكونوا عباد الله أخوانا"[192].

اللجوء السياسي:

وقد وضع الفقهاء الإسلاميون تعاليم كثيرة في كيفية حسن معاملة اللاجئين الوافدين إلى دار الإسلام لشتى الأغراض النزيهة، وليس مهما من هذه التعاليم ان يثبت منها ما يقبل التغيير بمرور الزمان والمكان وتفاوت المصالح، وإنما المهم والأهم هو إبراز الروح الكامنة في هذه التعاليم السمحة، وما فيها من تعاون وقسط ومروءة إنسانية نبيلة.

وقد قال الأستاذ علي منصور في كتابه " مقارنات بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية " واصفا رعاية الإسلام هؤلاء اللاجئين والمهاجرين الأجانب المقيمين بين ظهراني المسلمين بأنه بالنسبة لرعايا الدول المحاربة من المستأمنين والذميين لا تجيز الشريعة الإسلامية القبض عليهم ما داموا مقيمين وموجودين في دار الإسلام قبل نشوب الحرب بين المسلمين ودولهم، فلا يجوز القبض عليهم أو جعلهم أسرى وسبايا، كما لا يجوز اعتقالهم لمجرد أنهم رعايا الأعداء أو لمجرد قيام الحرب بين دولة المسلمين وبين دولتهم[193].

وقد ورد في كتاب **صبح الأعشى**: أنا الحربيَّ من أعداء الإسلام إذا دخل الإسلام للسفارة بين المسلمين، كتبليغ رسالة أو نحوها، أو لسماع كلام الله، فهو آمن دون حاجة لعق أمان، أما إذا دخل للتجارة وأذن له أمام المسلمين أو نائبه أو من يملك هذا الإذن_ كإدارة الهجرة في عصرنا_ فهو مستأمن لمدة معينة، وهو فيها آمن على نفسه لا يروع ن وإن احتاجت أعماله التجارية لمدة أكثر من سنة فهو ذمي آمن في جوار المسلمين وذمتهم.

---

[191] إحسان الكيالي: السلامة الشخصية وحقوق الدفاع ودور المحاماة في الإسلام، مجلة الحقوق، كلية الحقوق بجامعة الكويت، السنة السابعة، العدد الثالث، سبتمبر 1983، (صص175_214) ص190.

[192] إحسان الكيالي: السلامة الشخصية وحقوق الدفاع مرجع سابق، ص191.

[193] سعيد محمد أحمد باناجة: الإعلان العالمي، مرجع سابق، 1985، ص107.

أخيرا وليس آخر، فقد ورد في مقدمة كتاب **السير الكبير للإمام محمد بن الحسن الشيباني**: "من أنه لو مات المستأمن في دار الإسلام، أو في دار الحرب، أو قتل في الميدان محاربا للمسلمين، أو لا تذهب عنه ملكية ماله، و تتقل إلى ورثته ..." [194].

السلام:

المسلم من سلم الناس، في السر والعلن، من يده، ومن عينه وقلمه، إنها مسالمة تسع الإنسانية، وتملأ الدنيا وداعة وحبا وحسن معاملة، وصدقا في السر والجهر وفي القول والعمل، وهو أيضا حرب بلا هوادة على من يهدد المجتمع أو يكيد له [195].

ظل رسول الله صلى الله عليه وسلم في مكة يدعو إلى دين الله ثلاثة عشر عاما، وهو على الرغم من الأذى والاضطهاد، لا يرد العدوان حتى يتقرر الأصل في السلام ولما استأنف الدعوة إلى الله في المدينة بعد الإذن بالقتال كان يقول لأصحابه: "يا أيها الناس لا تتمنوا لقاء العدو وسلوا الله العافية [196]. وهذا يؤكد أن الأصل في علاقات المسلمين بغيرهم هو السلام[197].وإنما وقعت الحرب حماية للدعوة ودفعا للعدوان.

وفي القرآن آيات صريحة في إيثار السلام على الحرب ومع ذلك قوله تعالى: وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ [198].وقوله تعالى: يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ[199].

ومفهوم السلام مفهوم أصيل في ثقافتنا الإسلامية فالسلام والإسلام مشتقان من أرومة لغوية واحدة، والسلام اسم من أسماء الله تعالى[200]. والسلام هو تحية الإسلام يبادر المسلم إلى إلقائها على من يعرف ولا يعرف ويرددها في صلواته الخمس مرات متعددة كل يوم [201].

---

194 سعيد محمد أحمد باناجة: الإعلان العالمي مرجع سابق ،ص110.

195 أحمد سليم سعيدان: مقدمة لتاريخ الفكر العلمي في الإسلام، سلسلة عالم المعرفة، العدد 131،الكويت، 1988.، ص 182.

196 صبحي الصالح: الإسلام ومستقبل الحضارة، دار الشورى، بيروت 1982، ص234.

197 صبحي الصالح: الإسلام ،مرجع سابق، ص234.

198 سورة الأنفال، الآية 61.

199 سورة البقرة، الآية 208.

200 مساعد راشد هارون: المناهج التربوية وثقافة الإسلام، مجلة التربية، العدد 16، السنة6، يناير/كانون الثاني،1996، (صص6_19)،ص7.

201 مساعد راشد هارون: المناهج التربوية وثقافة الإسلام، مرجع سابق ،ص7.

خلاصة:

ترتسم حقوق الإنسان في الإسلام قيما ومبادئ قدسية وتتدفق في القلب الإنساني عطاءا وجدانيا وروحيا. وهي في صورتها هذه تتجاوز مقامات التصور الوضعي لحقوق الإنسان العالمية التي تتجسد في نسق تصورات قانونية ووضعية تداهم الإنسان بقوى المؤسسات الخارجية التي تمتح رنينها من طاقات التهديد القانوني التي تمارسها هذه القوى المؤسساتية الخارجية. وشتان ما بين اندفاعات الوجدان الأصيل وبين ما تفرضه مدونات القوانين.

لقد جاء القرآن الكريم بكليته سفرا في مجال الحق وحقوق الإنسان. وهذه الحقوق كما تبين تأخذ طابع قيم قدسية خالدة. ونستطيع أن نقول بأن كل آية من آيات القرآن تحمل طابع قيمة إنسانية ويمكن أن تترجم إلى حق من حقوق الإنسان. لقد بلغ من تعظيم الإسلام للحقوق الإنسانية أنه نظر إليها على أنها حقوق الله على الإنسان وهنا كما في كل موقع من القرآن والسنة نجد ملا يناله الحلم من تصورات خالدة حول مفهوم الحق. فالقرآن كتاب الحق. وسنة النبي الكريم هي ترجمة أصيلة لمنطق القرآن. لقد جاء سلوك النبي الأعظم وسلوك كبار الصحابة دستورا في الحق والقيم والمبادئ. وقد لعبت هذه المبادئ دورها التاريخي في بناء الحضارة الإنسانية بأجمل صورها وأرقى تجلياتها. ومذ خبت بين المسلمين عطاءات الحق والحقوق الخالدة للوجود الإنساني خبت حضارة العرب والمسلمين. وإذا كان العرب والمسلمون يرغبون اليوم في مكان تحت الشمس فعليهم من جديد بقيم حضارتهم وحضارتهم هي تجسيد لقيم الإسلام ولقيم النبي الأعظم ومن تبعه من الصحابة والسلف الصالح .

ما أوردناه حول موقف الإسلام من الحقيقة والحق والحقوق غيض من فيض وما سجلناه لا يعدو **قطوفا من حقوق الإنسان وحقوق الله الأبدية على الإنسان لأخيه الإنسان**. ويكفينا من أمواج العطاء الإسلامي في هذا الميدان أن نقدم طلاوته وحلاوته، **وعلى قدر أهل العزم تأتي العزائم**. وهذا يعني أن التقصير فعلينا والنجاح في تقديم الصورة المناسبة يأتي بعون الله سبحانه وتعالى. وعلى مبدأ فمن اجتهد وأخطأ فله أجر ومن اجتهد وأصاب فله أجران ونسأل الله التوفيق والرحمة.

وإذا كنا قد قدمنا بعضا من صور الحب والإخاء والتسامح في الإسلام فإننا في الفصل القادم سنبحث في إشكالية الحقوق الإنسانية بين الصيغة القدسية للإسلام والصورة الوضعية التي تتمثل في الحقوق العالمية لحقوق الإنسان التي صدرت عن المؤسسات الدولية ولاسيما بيان الحقوق الإنسانية الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1948 فنسأل الله التوفيق والعون في رحلة البحث عن الحق والحقيقة ونأمل بعونه أن نقدم تصورا للإشكالية الوضعية لحقوق الإنسان ما بين الشريعة الإسلامية والمبادئ المعلنة في مسار بناء تصورات

جديدة يرتبط فيها الوجدان بأساس حقوقي متكامل يعزز من قيم الإنسان وحقوقه ويترجمها إلى ما سطره الإسلام في هذا الميدان.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: منطلقات وتطلعات .

في العاشر من ديسمبر(كانون الأول) 1948 أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأعلنته بمواده الثلاثين، ودعت الدول الأعضاء إلى ترويج نص الإعلان، وإلى العمل على نشره، وتوزيعه، ومناقشته. **ولقد أثار صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان موجات متعاقبة من المماحكات الساخنة في ماهية هذا الإعلان وفي أبعاده الاجتماعية والثقافية**. وقد تنافرت هذه الرؤى بصورة راديكالية متطرفة، وتأرجح هذا التنافر ما بين القبول الكلي والرفض الكلي لمعطيات هذا الإعلان.

لقد ثمن عدد كبير من المفكرين الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بوصفه واحدة من أعظم الوثائق التاريخية للإنسانية وأهمها، وهم في هذا الصدد يرون أن هذه الوثيقة **تترجم أهم التحولات التاريخية في مجال آدمية الإنسان وحقوقه**. ويكاد يجمع المفكرون على أن أهمية هذا الإعلان تأتي من حقيقته العالمية والإنسانية التي تتجلى في ديباجته ومضمونه: **فهو يغطي دائرة الانتماء الإنساني**، رجالا ونساء، أيا كان عرقهم، أو كانت عقيدتهم، أو ثقافتهم، أو بلدانهم، كبيرة أو صغيرة، دونما تمييز. يقول يان مارتنسن في هذا الصدد " إن ضخامة قوة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كامنة في حقيقته العالمية [202].

فالإعلان العالمي يستمد نسغ وجوده من جماع المبادئ والقواعد الأخلاقية لمدنيات الإنسانية وحضاراتها على مر التاريخ. وهو كما يعتقد يان مارتنسن، يشمل على تعاليم وضعها الإسلام، وعلى مبادئ

[202] يان مارتنسن: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بعد أربعين عاما، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد مائة وستة وعشرون، السنة الثانية عشرة، آب، 1989، صص37-42، ص42.

وضعتها الديانات السماوية، عن المساواة وعدم التمييز، وعن العدل والتضامن الاجتماعي والحرية[203].

فهو كما يتضح يستند إلى مرجعية إنسانية، تتمثل في التراث الإنساني بصورته النقية السمحاء [204].

وإنه لمن الخطأ الكبير القول بأن تراث الغرب هوالمصدر الأساسي لتشريعات حقوق الإنسان ولتطوراته الجديدة، ولا أدل على ذلك من أن **الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها لم تصدق على العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية**، ولا العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، **وهما يشكلان قلب ما يسمى بالشرعية الدولية لحقوق الإنسان، فالمصدر الحقيقي للتشريع الدولي في مجال حقوق الإنسان، هو في واقع الأمر، حركة عالمية تستهدف أن تكون غير سياسية**، أو على الأقل محايدة سياسيا، هذه الحركة تدعمها حكومات مختلفة من العالم الغربي ومن العالم الثالث ومن حكومات أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي سابقا، وهذا الدعم متفاوت في طبيعته ومشروعيته ودرجة الحماسة فيه، والمهم هو أن هذه الحركة تطورت بفعل تطور المجتمعات المدنية في أرجاء متفرقة من العالم، وتدعمت بفعل الازدهار غير المسبوق للمنظمات الكفاحية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية لحقوق الإنسان [205].

رفضت الولايات المتحدة وحكومات غربية أخرى المطلب العالمي الخاص **بإقرار الحق في التنمية كحق أساسي للإنسان**، وهناك قائمة طويلة من المطالب التي واجهت فيها الحركة العالمية لحقوق الإنسان، ولاسيما في شقها غير الحكومي،حكومات غريبة مختلفة، وخاصة الإدارة الأمريكية، ويصدق الأمر نفسه بالنسبة للمواجهات بين هذه الحركة من ناحية وحكومات من العالم الثالث من ناحية أخرى[206].

إن حقوق الإنسان ليست مجرد تراث ليبرالي غربي بل هي فضلا عن ذلك تتويج لقيم العقائد الدينية والثقافات العالمية ومبادئها التي تبجل الإنسان، وتعلي من شأنه وتنبذ العنف والظلم. ومع ذلك فإن الكفاح من أجل حقوق الإنسان غالبا ما اتخذ المصادر الوضعية الليبرالية مصادر أساسية لتحقيق أهدافه، ليس إسقاطا منه لقيمة ما خلفته الديانات من تعاليم في هذا الشأن، وإنما التزاما منه بفضاء الصراع، وهو فضاء

---

203 يان مارتنسن: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بعد أربعين عاما، المرجع السابق، ص37.

204 أحمد بشارة، حقوق الإنسان بين الإعلان العالمي والإعلان الإسلامي،مؤتمر الكويت والتحديات الفكرية، جامعة الكويت، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 2مايو 1998،ص11.

205محمد السيد سعيد: حول حقوق الإنسان: هل فشل مؤتمر فيينا، العربي، العدد 424، مارس1994،صص(28-33)،ص32.

206محمد السيد سعيد: حول حقوق الإنسان: المرجع السابق ،ص33.

مدني، ووعيا منه بأهمية تحكيم البعد الإنساني في انتزاع هذه الحقوق، فضلا عن أن المضمون الوضعي الذي تمثله تشريعات الدولة كان يفرض على النضال الحقوقي أن يلتزم إطارها ضمانا لشرعيته[207].

فالإعلان العالمي يؤكد على مبدأ الحرية والمساواة بين الناس وذلك في المادة الأولى من الإعلان إذ جاء فيها: **يولد جميع الناس أحرارا، متساويين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلا وضميرا، وعليهم أن يعامل بعضهم بعضا بروح الإخاء**. ويرتبط بهذا الأساس مبدأ: **أن لكل إنسان حق التمتع بكل الحقوق والحريات دون تمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي أخر، دون تفرقه بين الرجال والنساء**. وقد استند العهدان الدوليان الخاصان بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحقوق المدنية والسياسية إلى الأساس الفلسفي نفسه، وهو الإنسان في إطار الفلسفة الليبرالية بمصادرها الأساسية والمذهب الفردي[208].

لقد جاء هذا الإعلان العالمي لحقوق **الإنسان نتاجا تاريخيا لنضال الإنسانية المستمر من أجل الحرية والحق والقانون وحقوق الإنسان**. ومن يستعرض تاريخ تطور حقوق الإنسان سيجد بالضرورة أن هذه الحقوق التي تبلورت في الإعلان العالمي **جاءت تتويجا لمراحل تاريخية مهمة في صيرورة المجتمع الإنساني**.

لقد لعبت الأحداث التاريخية الكبرى دورا كبيرا في ولادة هذا الإعلان، ويمكن أن يشار في هذا السياق إلى الثورات الداخلية **كالثورة الفرنسية، والإصلاح البروتستانتي**، وإلى تطور المراحل التاريخية، ولاسيما تأثير **عصر التنوير** في فرنسا، وإلى تأثير عدد كبير من المفكرين مثل جون لوك، ومارتن لوثر، وجان جاك روسو، ولامتري، ودافيد هيوم، وفولتير، وغيرهم من المفكرين والأدباء الذي أسهموا في بناء الأسس المعرفية والنظرية لحقوق الإنسان الحديثة. وهذا يعني أن حقوق الإنسان كما تبلورت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لم تكن مجرد وثيقة **وضعت في مداولات سياسية في أروقة الأمم المتحدة بل هي ثمار عطاء تاريخي تمثل في نضال الإنسانية الفكري والسياسي** من أجل بناء صورة أفضل للإنسان وحمايته من مختلف أشكال الظلم والإرهاب والعبودية والاستبداد .

ومن أهم الأحداث التاريخية التي توجد في أصل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يشار بقوة إلى الحربين العالميتين الأولى والثانية، حيث عرفت سنوات الحرب العالمية الثانية والسنوات السابقة عليها أشكالا

---

207 – أمينة البقالي: حركة حقوق الإنسان: من أجل أنسنة العمل السياسي، الوحدة، ضمن المجلس القومي للثقافة العربية: حقوق الإنسان في الوطن العربي، العددان 63-64، ديسمبر/يناير 1990، صص(75-80)، ص75.

208 زكي حنوش: مستقبل حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص235.

متعددة من الانتهاكات لحقوق الإنسان، مما حدى بالأمم المتحدة أن تستهل ميثاقها بالعبارة التالية: **"نحن شعوب الأمم المتحدة وقد ألينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي جلبت على الإنسانية مرتين أحزانا يعجز عنها الوصف، وأن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد**، وبقدره وكما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية" وفي مادته الأولى الخاصة بأهداف الأمم المتحدة أكد على تعزيز احترام الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا والتشجيع على ذلك إطلاقا بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين أو الجنس [209].

هذا ويعتقد عدد كبير من المفكرين بأن ولادة حقوق الإنسان، وفقا للصيغة العالمية في العاشر من ديسمبر 1948، **تأتي تتويجا لضرورة تاريخية، أملتها التطورات العاصفة في مختلف ميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية.** فحقوق الإنسان وفقا لهذه الرؤية أمر حتمي تفرضه الضرورة التاريخية لمنطق العصر وحركته، **ونمو هذه** الفكرة مرتبط بالنمو المطرد لهذا النظام الآلي الضخم الذي يضفي على هذه الحقوق معناها.

فالإعلان العالمي لحقوق **الإنسان يعد أول وثيقة دولية تبلورت فيها التطلعات الإنسانية التي سجلتها الإنسانية عبر تاريخها الطويل**، وهي إذ تؤكد حرمة الحقوق الثابتة لكل فرد ينتسب إلى الجنس البشري، فإنها تمثل سعيا لكي يتمتع كل فرد بحقوقه الإنسانية، وتملي على الحكومات أن تحمي وتشجع احترام هذه الحقوق وصونها [210]. يقول أحد المفكرين في هذا الصدد " بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في 10 ديسمبر 1948، أرست الأمم المتحدة قواعد هدفت إلى أن تكون ذات صبغة دولية، تضمن احترام إنسانية الإنسان وآدميته، من خلال احترام حقوقه الإنسانية الأساسية، وقد جاء الإعلان العالمي تتويجا لإنجازات إنسانية متراكمة في هذا الميدان ابتداء من الإسلام الذي أكد على حرية الإنسان وكرامته، مرورا بالثورتين الفرنسية والأمريكية [211].

لقد أحدث الإعلان العالمي، منذ إعلانه عام 1948، **موجات من التأثيرات المتلاحقة في مجال الحياة الثقافية والاجتماعية والسياسية للمجتمعات الإنسانية.** لقد وفر هذا الإعلان بمناهجه وروحه

209– عبد العالي ناصر عبد العالي: في مسألة حقوق الإنسان والديمقراطية والتدريب عليها، الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان، المنظمة العربي لحقوق الإنسان، الكويت، 1993، ص38.

210 يان مارتنسن: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بعد أربعين عاما، مرجع سابق، ص38.

211 إبراهيم ابرش: حقوق الإنسان ومفهوم حقوق الشعب الفلسطيني الوحدة، العددان 63–64، ديسمبر/يناير، 1990، صص(19–27)، ص19.

الجديدة عنصرا مرجعيا تستلهمه بلدان عديدة في صوغ دساتيرها وأنظمتها القانونية والتشريعية. لا يزال كل يوم يمر، يؤكد سلامة تطور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في تحديده للحقوق المدنية والسياسية، أو في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[212].

إذا كان من المسلم به أن حقوق الإنسان تستلهم مادتها من القوانين الطبيعية ومن الأخلاق والمبادئ الإنسانية، فإنها أصبحت مجالا للتشريع الوطني والدولي، حيث تصاغ القواعد العامة والإجراءات، وحيث تربط النصوص القانونية بالضمانات القضائية، إذ تقاس قيمة القانون الوضعي بقيمة الضمانات المتاحة للأفراد والجماعات قصد حمايتهم من التعسف والاستبداد. [213].

ومن يتأمل منهجيا في طبيعة المواد الثلاثين لوثيقة حقوق الإنسان سيجد ثمة منطلقات وقيم ومبادئ فلسفية، تشكل منطق ومنطلق هذه الحقوق. فإعلان حقوق الإنسان ينطلق من مبدأ "**الطبيعة الإنسانية الواحدة للبشر جميعا**" وهنا تكمن غائية الطابع العالمي لهذا الإعلان، وتسند هذه الفكرة إلى قوام الفكرة القديمة القائلة بوجود **قانون طبيعي تنتظم فيه مقومات وجود الإنسان.** إن هذه الطبيعة الإنسانية المتجانسة بين البشر تختلف جوهريا عما عداها من طبائع الكائنات الحية. فمن الواضح أن الكائنات الأخرى التي هي أحط مرتبة من الإنسان ليست لها حقوق إنسانية، ولا يحتمل أن تكون هناك كائنات أرقى من الإنسان، فالإنسان سيد نفسه وسيد الكون. وهو المشرع الأسمى على وجه الأرض[214].

وتنطلق هذه الوثيقة من مبدأ "كرامة الإنسان الفرد " فالإنسان كائن خلاق قائم بذاته غير مقيد بوجود غيره. وحقوق الإنسان يجب أن توظف في حماية كرامة الفرد إزاء المجتمع والدولة. فالهدف الأساسي من حقوق الإنسان هو حماية الفرد قبل كل شيء.فالفرد له كرامة ثابتة لا يمكن التنازل عنها. لأنه غاية في نفسه، وكائن مطلق. **فمن حقك أن تقطع إصبعا لتنقذ الجسم كله، ولكن لبس من حقك أن تقتل شخصا لإنقاذ شخص آخر**[215].يقول ريموندو بانيكار في هذا الخصوص: "نجد في إعلان حقوق الإنسان شيئا فريدا وثوريا ألا وهو تأكيد صفة الفرد لا الشخص، فكل كائن بشري فرد له كرامة وحقوق على قدم

---

[212] يان مارتنسن: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بعد أربعين عاما، مرجع سابق، ص39.

[213] عبد القادر القادري: حقوق الإنسان: الخطاب والممارسة، الوحدة،المجلس القومي للثقافة العربي، العددان 63-64، ديسمبر/يناير، 1990، صص(28-34)، ص31.

[214] ريموندو بانيكار: هل فكرة حقوق الإنسان من المفاهيم الغربية؟، ترجمة أمين محمود الشريف، ديوجين مصباح الفكر، العدد 64، السنة 17، فبراير، إبريل 1984،صص(42-61)،ص46.

[215] ريموندو بانيكار: هل فكرة حقوق الإنسان من المفاهيم الغربية؟، المرجع السابق، ص47.

المساواة مع غيره بحكم فرديته، وبمجرد مولده، لا بحكم مكانته في المجتمع أو درجة تحضره، ولا بحكم مواهبه العقلية والأخلاقية وعقيدته الدينية. فمجرد مولد الإنسان هو الرمز الذي ترتكز عليه حقوق الإنسان على أساس متين[216]. **وتقوم حقوق الإنسان المعلنة على مبدأ النظام الاجتماعي العادل، الذي يحقق للفرد كرامته وحريته ومساواته مع الآخرين وفقا لمبدأ الجدارة والإمكانية.**

" وإذا كانت أغلب الثقافات التقليدية تركز على الحقوق السماوية، وبعضها الآخر يركز بعضها على صورة الكون، فإن فكرة حقوق الإنسان، كما وردت في الإعلان العالمي، **تركز على الإنسان نفسه**، ولعلنا الآن على استعداد لقبول فلسفة جديدة تجمع بين فكرة السماء والكون والإنسان في وحدة متكاملة متناسقة تعمل في اتساق وانسجام على أداء حقوق الإنسان بمعناها الصحيح[217].

هذا ويميز الباحثون وفقا لصيغة الإعلان مجموعة من المحاور الأساسية لحقوق الإنسان مثل: **حق الوجود الطبيعي** الذي **يعبر عنه الحق في الحياة**، والحق في مستوى معيشة يكفي لضمان صحة الشخص ورفاهيته (حق المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية..الخ) والحق في عدم الخضوع للتعذيب أو لأي اعتداءات أخرى على سلامته البدنية أو حريته. ويوجد إضافة إلى **ذلك الحقوق المتعلقة بالعقل والوجدان، والحق في التعليم**، وحق المشاركة في حياة المجتمع الثقافية، **والحق في حرية التفكير والوجدان والدين**، والرأي والتعبير[218].

التطورات العالمية اللاحقة لمعاهدات حقوق الإنسان ومواثيقها:

ولم يتوقف نضال الإنسانية في المطالبة بحقوق الإنسان عند حدود صدور الإعلان **العالمي ولم يشكل الإعلان العالمي سوى منطلق تأسست عليه سلسلة من المواثيق والاتفاقيات والمعاهدات الدولية** والإقليمية، التي تمثلت في محاولات أكثر نضجا من أجل إيصال حقوق الإنسان إلى أعلى مستوى من مستويات تطورها وتبلورها.

لقد أنشأت المنظمة العالمية في هذا السبيل عدة هيئات، أقامتها معاهدات دولية وآليات لحماية حقوق الإنسان في العالم بأسره. ويقضي دورها بتقويم مسالك البلدان إزاء هذه القواعد الدولية، والقيام عند

---

[216] ريموندو بانيكار: هل فكرة حقوق الإنسان من المفاهيم الغربية؟، المرجع السابق، ص55.

[217] ريموندو بانيكار: هل فكرة حقوق الإنسان من المفاهيم الغربية؟، مرجع سابق، ص62.

[218] يان مارتنسن: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بعد أربعين عاما،، مرجع سابق، ص38.

الاقتضاء، بمساءلة البلدان التي لا تتقيد بها. **ذلك هو شأن لجنة حقوق الإنسان، التي تحولت من هيئة تضع المبادئ الأساسية في مجال حقوق الإنسان إلى هيئة رقابة أيضا.** وهناك، إلى جانب لجنة حقوق الإنسان، **اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري، ولجنة مكافحة التعذيب، وتلعب جميعا دورا حيويا.**

وثمة شيء كان يستحيل التفكير فيه منذ وقت قريب، **وهو أن أغلبية كبيرة من الدول تقدم بانتظام تقارير إلى الهيئات عن النحو الذي تفي به بالتزاماتها، وتناقش علنا ممارساتها في مجال حقوق الإنسان**[219].

هناك اليوم ما يقرب أربعين دولة قبلت أن توضع موضع المساءلة من جانب رعاياها، وتقضي الحلول التي تقدم لهذه الحالات لا إلى حصول الأفراد على تعويض وحسب، وإنما إلى تعديل القوانين والممارسات الوطنية. وتعتبر دراسة الحالات التي في هذا البلد أو ذاك والتحقيقات التي تجري بصدد هذه الحالات، من جانب مقررين خاصين أو من جانب هيئات أخرى مخصصة تعينها اللجنة. وسيلة أخرى تلجأ إليها الأمم المتحدة للفت النظر إلى انتهاكات حقوق الإنسان، ولمحاولة إحداث تغييرات. كذلك أنيطت دراسة ظواهر أخرى لا تقل عن ذلك خطورة مثل حالات الاختفاء والتعذيب والإعدام بلا محاكمة أو الإعدام التعسفي، أو مسألة التعصب الديني، بمقررين خاصين، أو ممثلين خاصين ينتقلون إلى موقع الأحداث، ويستطيعون توجيه نداءات عاجلة إلى الحكومات عندما تصل إليهم معلومات موثوقة.

لقد تعزز الإعلان العالمي لحقوق الإنسان منذ صدوره عام 1948 باتفاقيات وعهود دولية متنوعة اعتنت وعالجت جوانب أخرى من الحقوق الأخرى للإنسان، منها على سبيل المثال لا الحصر: **اتفاقية القضاء على التمييز العنصري، واتفاقية جنيف بشأن الحروب، واتفاقية التمييز ضد المرأة، واتفاقية محاربة الجرائم ضد الإنسانية، واتفاقية مناهضة التعذيب والمعاملة القاسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية**، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ونحوها كثير من المواثيق والقرارات الدولية[220].

ويمكن الإشارة أيضا إلى بعض الوثائق الدولية كإعلان جنيف بشأن حماية لطفل **لسنة 1924 ،وإعلان حقوق الطفل لعام 1959، والإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته لعام 1990، واتفاقية حقوق**

---

[219] يان مارتنسن: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بعد أربعين عاما، مرجع سابق ،ص40.

[220] أحمد بشارة، حقوق الإنسان،مرجع السابق ،ص10.

الإنسان بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الثقافية الصادرتين عن منظمة الأمم المتحدة في عام 1966[221].

وتحوي هذه الاتفاقية حقوقا اقتصادية واجتماعية وثقافية إلى جانب الحقوق الفردية الأخرى، فمن هذه الحقوق الفردية حق كل إنسان في الحياة والحرية والأمن، وفي حرمته الشخصية، والحق في المحاكمة العادلة للأفراد، وحمايتهم من الاعتقال التعسفي والتعذيب[222].

لقد غدت حقوق الإنسان إحدى أبرز المهمات الأساسية التي تؤديها المنظمات الدولية، وتتولى اليوم رعاية هذه الحقوق ثلاثة أجهزة رئيسية في الأمم المتحدة هي:

1. **الجمعية العامة .**
2. **المجلس الاقتصادي والاجتماعي.**
3. **مجلس الأمن .**

لقد خولت المادة 68 من الميثاق المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن ينشئ جيلا لتعزيز احترام حقوق الإنسان التي أنشئت بالفعل عام 1946.

وقد بذلت لجنة "حقوق الإنسان" جهودا متواصلة لإعداد مواثيق دولية تكفل حقوق الإنسان منها مشروع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948/12/10).

ووافقت الجمعية العامة على عدة اتفاقيات بخصوص حقوق الإنسان عرضتها على الدول للتوقيع هي:

- **الاتفاقية الدولية لإزالة مختلف أشكال التمييز العنصري 1965.**
- **الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية الاجتماعية والثقافية 1966.**
- **الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية 1966.**

لقد نجحت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 16 كانون الأول 1966 في إقرار الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية، وبذلك انتقلت حقوق الإنسان إلى دائرة القانون الدولي الوضعي[223].

---

[221] جاسم علي سالم: موقف الشريعة الإسلامية من اتفاقية حقوق الطفل، شؤون اجتماعية،العدد48، شتاء 1995، السنة12،صص(5–23)، ص5.

[222] سعيد محمد أحمد باناجة: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مؤسسة الرسالة،بيروت، 1985،ص88.

وبتوقيع الدول والتصديق عليها تم تحويل المبادئ التي تضمنها الإعلان إلى التزامات دولية، ومع إقرار الوثائق الدولية ودخولها إلى حيز النفاذ تأكدت ذاتية القانون الدولي لحقوق الإنسان، واستقراره كأحد الفروع الهامة للقانون الدولي العام، لا بوصفه قانونا للعلاقات بين الدول فحسب، **وإنما بوصفه أيضا قانونا للمجتمع الدولي بأسره**[224].

إن وجود هذه الاتفاقيات ليس هو مصدر الإلزام الدولي الوحيد لاحترام حقوق الإنسان، بل **إن المصدر الدولي الأساسي للإلزام هو ميثاق الأمم المتحدة، ولاسيما المادتين 55 و56، اللتين تعهدت بموجبهما الدول الأعضاء الموقعة على الميثاق بالعمل على احترام حقوق الإنسان**[225]. **ومن أهم النتائج التي ترتبت على هذه التطورات في العهود والمواثيق الدولية هي:** أن الحرية التي كانت تكفلها للمواطن مجرد ضمانات قانونية ودستورية صارت حقا للإنسان كمواطن دولي تكفله المواثيق والعهود الدولية[226]. لقد أصبح الإنسان وبفضل هذه المواثيق والعهود الدولية **يتمتع بقدر من الشخصية الدولية**، يسمح له بأن يدافع عن حريته في وجه دولته نفسها، وعلى المستوى الدولي بوصف هذه **الحريات حقوقا دولية تقيد من سيادة دولته**.

وتعد منظمة العفو الدولية من أهم المنظمات الدولية التي بدأت العمل، منذ عام 1961، على تأكيد احترام مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهي تضم عشرات الألوف من المتطوعين في كثير من دول العالم المتحضر، وترتبط بعلاقات رسمية بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بالأمم المتحدة واليونسكو، وقد منحت جائزة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وجائزة نوبل للسلام عام 1977[227].

وتهدف هذه المنظمة إلى حماية حقوق الإنسان بصرف النظر عن الخلافات الأيديولوجيا والعقائدية، والعمل على ضمان الإفراج عن سجناء الرأي، وإتاحة محاكمة عادلة وعاجلة لكل سجناء الرأي، وهي تعارض استخدام التعذيب والعقوبات القاسية التي تتنافى والكرامة الإنسانية بالنسبة لجميع السجناء دون تحفظ. وتصدر تقريرا سنويا بأهم لغات العالم عن مدى احترام كل دولة لحقوق الإنسان، باعتبار أن حماية

---

[223] فوزي الأختاوي: حقوق الإنسان والضمانات الدولية، مركز الدلتا للطباعة، الاسكندرية، 1988، ص94.

[224] صلاح الدين عامر: الحماية الدولية لحقوق الإنسان، مجلة القانون والاقتصاد، العدد 12.

[225] نبيل سليم: احترام حقوق الإنسان والالتزام القومي، الوحدة، ضمن المجلس القومي للثقافة العربية، العددان 63-64، ديسمبر/يناير1990، صص(35-49)، ص43.

[226] محمد عصفور: الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، 1993.

[227] نبيل سليم: احترام حقوق الإنسان والالتزام القوميالمرجع السابق ص40.

حقوق الإنسان مسؤولية عالمية، ومبدأ أقرته المواثيق الدولية، وأصبحت الحكومات بمقتضاها مسؤولة أمام المجتمع الدولي عن حماية حقوق مواطنيها[228].

ويتمتع بعضوية هذه المنظمة أعضاء عاملون ينتشرون في جميع أنحاء العالم وقد بلغ عددهم أكثر من ثلاثمائة وخمسين ألفا من الأعضاء وهم يعملون داخل أكثر من مائة وخمسين دولة من دول العالم وأقاليمها. وفي المحيط العربي، توجد في حدود معينة مجهودات عربية مختلفة، علمية ودفاعية وإعلامية فيما يتعلق بحقوق الإنسان العربي بوجه عام، هذه بالإضافة إلى ما صدر عن بعض المتخصصين في شؤون حقوق الإنسان من مقالات وأبحاث ودراسات إعلامية، علاوة على مناداة البعض بوضع ميثاق الإنسان العربي ومناداة البعض الآخر بإنشاء محكمة عربية لهذه الحقوق[229].

لقد أثبت الواقع أنه مهما أثبتت الضمانات القانونية والدستورية الداخلية للحريات، في داخل كل دولة، من أحكام فإنها تظل مرهونة بمشيئة سلطة الحكم القادرة على أن تعصف بكل هذه الضمانات، ولا يكون هناك مناص **عندئذ من الاحتماء بالضمانات الدولية مهما بدا من عجز هذه الضمانات أو هزالها في كثير من الأحيان**[230].

فلا أمل في ضمان حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ما لم يهتم الرأي العام العالمي بهذه الحقوق والحريات، وما لم تتضامن الدول والحكومات جميعا على تأكيد هذا الاحترام وإيجاد الأجهزة الدولية الكفيلة بتحقيق هذه الغاية. ويتمتع الإعلان العالمي بآلية تزداد قوتها يوما عن يوم للرقابة على تطبيقه والالتزام بنصوصه، وليست منظمة العفو الدولية في جنيف، المختصة بمراقبة التزام الدول بالإعلان العالمي، وآلياتها المعتبرة إلا أحد الشواهد على جدية الإعلان[231].

لم تعد مسألة حقوق الإنسان من الاختصاص الوطني للدول استنادا إلى ميثاق هيئة الأمم المتحدة والعهدين الدوليين المتعلقين بالحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وبالتالي فلم يعد من الجائز التستر وراء المادة (2) فقرة (7) من الميثاق العالمي للحيلولة دون تدخل هيئة الأمم المتحدة بدعوى أن حقوق الإنسان مسألة تندرج ضمن الاختصاص الوطني للدول. لقد جاء تدويل مسألة حقوق

---

228 فوزي الأختاوي: حقوق الإنسان والضمانات الدولية، مركز الدلتا للطباعة، الاسكندرية، 1988، ص7.

229 نبيل سليم: احترام حقوق الإنسان والالتزام القومي، مرجع سابق ،ص41.

230 محمد عصفور: الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، 1993، ص242.

231 أحمد بشارة، حقوق الإنسان بين الإعلان العالمي المرجع السابق ،ص12.

الإنسان، بمعنى انتقالها من المجتمع الوطني إلى المجتمع الدولي، نقلة نوعية وتقدما إيجابيا على طريق بناء الحقوق الإنسانية على أسس راسخة [232].

وضمن سياق هذا التدويل يأخذ البرنامج الذي يعتمد عليه عمل الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، شكل مثلث، يمثل جانب منه التدوين والتشريع، ويمثل الجانب الآخر التنفيذ أو التطبيق، ثم يمثل الجانب الثالث المعلومات والتعليم. **ويمكن القول بأن حقوق إنسان الغد ونجاح برنامج حقوق الإنسان بصفة عامة، يرتكزان على المعلومات والإجراءات التي يمكن اتخاذها في هذا المجال،** وذلك لأسباب عديدة، أولها أنه من الواضح أنه يجب على الأفراد، لكي يتمكنوا من التطلع إلى التمتع بحقوقهم، أن يكون لديهم قبل كل شيء معرفة دقيقة بوجود هذه الحقوق وبمحتواها أيضا[233].

فالصمت كثيرا ما يكون في الواقع حليف الطغيان. ويجب على كل إنسان أن يعرف أنه توجد قواعد دولية يرجع إليها، قواعد ينبغي لها أن تطبق على الجميع، ويجب على كل إنسان أن يعرف أنه يوجد أيضا، في محاذاة ذلك، آليات تنصب مهمتها بالذات على توفير الاحترام لهذه الحقوق والسهر على تطبيقها.

والإنسان حين يدرك هذه الجوانب المتعددة إنما يدرك في الواقع دوره، والمسؤوليات التي تقع على عاتقه. ومن الواضح أنه لا يمكن لمثل هذا العمل أن يتحقق في الواقع، **ولا للمبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن تصبح حقيقة قبل أن يشيع إدراك عام لهذا النظام**. ومن هنا تدعو الحاجة **بالدرجة الأولى إلى الإعلام والتدريب والتعليم**، ولاسيما في هذا العصر الذي قلص فيه تطور الاتصالات اللاسلكية ووسائط الإعلام أبعاد عالمنا، بحيث أصبحت كل بقعة في الكرة الأرضية، وحتى أشدها بعدا، تحت مراقبة العين والسمع والرؤية [234].

---

[232] عبد القادر القادري: حقوق الإنسان: الخطاب والممارسة، الوحدة، المجلس القومي للثقافة العربي، العددان 63-64، ديسمبر/يناير، 1990، صص(28-34)، ص31.

[233] يان مارتنسن: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بعد أربعين عاما، مرجع سابق، ص41.

[234] يان مارتنسن: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بعد أربعين عاما، مرجع سابق، ص41.

اللعبة السياسية وأيديولوجيا انتهاكات حقوق الإنسان:

في الوقت الذي يؤكد أهل الرأي على القيمة الأدبية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فإنهم يعتقدون بأن القيمة القانونية لم تأخذ مجراها، فأغلب الدول لا تلتزم به التزاما قانونيا، ولا تأخذ هذا الإعلان بوصفه مكملا لميثاق الأمم المتحدة [235].

ومع أن واضعي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هدفوا إلى أن يكون ذا صبغة دولية تضمن احترام إنسانية الإنسان في دول العالم الثالث التي كانت آنذاك تابعة لوصاية دول أخرى أو خاضعة للاستعمار، وبالتالي **كان الإعلان العالمي أقرب إلى الخطاب الموجه للدول المستقلة القائمة آنذاك، وهذا يجعل منه إعلانا قاصرا لوحده عن التجاوب مع أوضاع ومتطلبات الشعوب الخاضعة للهيمنة الأجنبية، والمحرومة من حقها في تقرير مصيرها** [236].

ويرى بعض المفكرين أن **حقوق الإنسان العالمية تجسد صورة أخرى للسيطرة التي تمارسها الدول القوية للاحتفاظ بامتيازاتها وإخضاع الدول الضعيفة، حيث توظف حقوق الإنسان سلاحا سياسيا في السيطرة السياسية للدول الاستعمارية الكبرى**[237]. فالتاريخ الإنساني كما يذهب نفر من النقاد "يوضح لنا أن **المنتصرين فقط هم الذين يعلنون الحقوق التي يراها الأقوياء حقوقا في وقت معين**[238].**إن زمننا هو زمن موت الإنسان، على حد تعبير ميشيل فوكو، ذلك الإنسان الذي رفع إلى مرتبة العالمية في نهاية القرن الثاني عشر، والذي نشجبه اليوم على أنه لم يكن سوى الإنسان الأبيض والغربي** [239].

لقد أثارت حقوق الإنسان جدلا سياسيا وأيديولوجيا واسع المدى وأفرز صراعات دولية تأخذ ثلاثة اتجاهات أساسية هي:

أولا: **الحكومات الديمقراطية الغربية طرحت تصورا يقوم على أن الإقرار بحقوق الإنسان هو جزء لا يتجزأ من دعوة النظام العالمي الجديد**، ولكن صياغاتها النظرية والعملية لآليات هذا النظام تفتح الباب واسعا أمام احتكار السلطة في النظام الدولي وانتقائية أو ازدواجية المعايير على أساس سياسي مصلحي وهو ما لا يتفق مع جوهر حقوق الإنسان.

---

[235] صبيحي الصالح: الإسلام ومستقبل الحضارة، دار الشورى، بيروت 1982، ص219.

[236] إبراهيم ابرش: حقوق الإنسان ومفهوم حقوق الشعب الفلسطيني مرجع سابق، ص19.

[237] ريموندو بانيكار: هل فكرة حقوق الإنسان من المفاهيم الغربية، مرجع سابق ،ص49.

[238] ريموندو بانيكار: هل فكرة حقوق الإنسان من المفاهيم الغربية؟، مرجع سابق ،ص50.

[239] عبد القادر القادري: حقوق الإنسان: الخطاب والممارسة، مرجع سابق، ص31-32.

ثانيا: في مواجهة الطرح الغربي أصرت جبهة معينة من دول العالم الثالث بقيادة الصين على عدم تمرير أي آليات تنفيذية قوية لضمان إلزامية حقوق الإنسان، كجزء من رفضها لأطروحة النظام العالمي الجديد أصلا.

وفي الوقت الذي تذعن فيه حكومات تسلطية كثيرة في العالم الثالث لضغوط الدول الغربية الكبرى من مجلس الأمن وخارجه —في إطار العلاقات الثنائية– فيما يتصل بقضايا أخرى، فإنها قاومت حقوق الإنسان، وهو المجال الأكثر تماسا باستقرارها السياسي: أي بإمكان التغيير السلمي والمنهجي لسلطة الحكم،واستطاعت فعلا جبهة المعارضة هذه أن تجهض المطالب التجديدية والمهمة المتعلقة بإلزامية التشريع الدولي لحقوق الإنسان في مؤتمر فيينا، والسبب في ذلك يعود إلى أن الدول الغربية الكبرى لم تجد في ذلك ضررا شديدا بمصالحها، إذ أنها قد تجد في المطالب الخاصة بإلزامية حقوق الإنسان قيدا على سياستها الخارجية لأن هذه المطالب تتعلق بأسبقية القانون على السياسة وبالحياد السياسي لآليات تنفيذ حقوق الإنسان، وهذا يحرم الدول الغربية من مجال واسع لحرية التصرف ويقيد ممارستها للكيل بمكيالين والتعامل على أساس انتقائي في مجال الإلزام.

وهذا يعني في الجوهر أن مستقبل التشريع والإلزام الدوليين لحقوق الإنسان قد خرج تاريخيا من أيدي الحكومات– شرقا وغربا وشمالا وجنوبا– وصار رهنا بنضال عالمي غير حكومي، أي أن التقدم في مجال الإلزام بالتشريع الدولي لحقوق الإنسان قد صار أمانة في عنق الناس كافة: المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المدنية والفعاليات الثقافية وذات النفوذ المعنوي والأخلاقي.. في أعناقنا جميعا[240].

لقد تبين بجلاء أن إعلان حقوق الإنسان مع كل ما فيه من مواطن القوة والإيجاب يعاني من مواطن ضعف وقصور متعددة. ذلك أن الاضطرار إلى إصدار هذا الإعلان بشكل صريح يدل على أن العالم كان يفتقر إلى هذه الحقوق، حيث يقول الصينيون في هذا الصدد: **إن صوت الطقوس لا يرتفع إلا إذا خفت صوت العدالة** (...) وعندما تعلن حقوق الإنسان فإن ذلك يعد دليلا على أن الأساس الذي ترتكز عليه قد اعتراه الضعف وأنه يوشك أن ينهار، ولكن الإعلان يؤجل الانهيار فقط، **ومعلوم أنك إذا اضطررت إلى تعليم الأم كيف تحب ولدها كان ذلك دليلا على وجود قصور في الأم، أو كما قال بعض علماء حقوق الإنسان: عندما يسن تشريع خاص بحقوق الإنسان فإن الهدف من ذلك هو إيجاد مبرر للاعتداء على حرية شخص آخر.**

---

[240] محمد السيد سعيد: حول حقوق الإنسان: هل فشل مؤتمر فيينا، مرجع سابق ،ص33.

إن القوانين قد تعلن، ولكن الإعلان عن شيء لا يتم إلا إذا انسدل عليه ستار النسيان، وأصبح بحاجة إلى الإعلان. إن إعلان حقوق الإنسان **قد يكون بمثابة حصان طروادة قد أعد** للسيطرة على بلدان العالم وأقاليمه. لقد أصبحت مواثيق وعهود حقوق الإنسان سلاحا سياسيا ودبلوماسيا لا تتورع بعض الدول اليوم عن التهديد باستعماله في بعض المناسبات. بل إن بعض القوى الكبرى لا تتردد في استخدامه من أجل زعزعة أركان النظام الداخلي لبعض الدول، لأن هذا النظام أو ذاك لا يتفق مع أهدافها [241]. فحقوق الإنسان أصبحت اليوم أشبه بالتكنولوجيا التي يتم إدخالها في كثير من بلدان العالم بحجة أن استيرادها يحل كثيرا من المشكلات التي تعانيها هذه البلدان [242].

وفي هذا الصدد يقول ميشيل فييلي الذي اتخذ موقفا مناوئا لحقوق الإنسان " **إن الخطاب بخصوص حقوق الإنسان خدعة**" [243]. إن إدخال حقوق الإنسان (بمعناها الغربي طبعا) في الثقافات الأخرى قبل إدخال الثقافة التكنولوجية لا يؤدي إلى وضع العربة أمام الحصان فحسب، بل يؤدي أيضا **إلى تمهيد الطريق للغزو التكنولوجي باستخدام حصان طروادة**، ومع ذلك فإن الحضارة التكنولوجية بدون حقوق الإنسان تخلق موقفا غير إنساني لا يمكن تصوره، ولا شك بأن هذه المشكلة معقدة للغاية [244].

لقد تحولت قضية حقوق الإنسان في قاموس الدبلوماسية الأمريكية إلى ذريعة لانتقاد الأنظمة السياسية في شروق أوروبا وفي دول العالم الثالث التي لا تجاريها في السياسية ولا تشاطر المواقف الأمريكية الرأي في القضايا [245](...) وهكذا مارست الدبلوماسية الأمريكية الضغط على هذه البلدان ولاسيما البلدان العربية بإدراجها في قائمة الدول التي لا تحترم حقوق الإنسان والديمقراطية، ولم تتردد في قطع المساعدة عنها. هذا مع العلم أنها لا تجد غضاضة في التعامل مع أنظمة يمثل وجودها إهانة للمجتمع الدولي، كنظام برتوريا، ونظام تل أبيب، وغيرهما كثير في آسيا وأمريكا اللاتينية.

ولم تكتف دبلوماسية حقوق الإنسان بمجرد التلويح والتوعيد بل عمدت إلى إتباع سياسة الضغط والابتزاز حتى ضد الاتحاد السوفياتي عام 1974 لإرغامه على تقديم تنازلات لصالح اليهود المهاجرين إلى إسرائيل. لقد فضل الاتحاد السوفياتي التخلي عن معاهدة التجارة الموعودة على الرضوخ للضغوط

---

[241] عبد القادر القادري: حقوق الإنسان: الخطاب والممارسة، مرجع سابق، ص32.

[242] ريموندو بانيكار: هل فكرة حقوق الإنسان من المفاهيم الغربية؟، مرجع سابق ،ص52.

[243] ميشيل فييلي: القانون وحقوق الإنسان، المنشورات الجامعية الفرنسية.

[244] ريموندو بانيكار: هل فكرة حقوق الإنسان من المفاهيم الغربيةمرجع سابق ،ص61.

[245] عبد القادر القادري: حقوق الإنسان: الخطاب والممارسة، مرجع سابق، ص32.

الأمريكية ،حيث اشترط الكونغرس ربط التصديق على هذه الاتفاقية بشرط التزام الاتحاد السوفياتي بتخفيف شروط هجرة اليهود إلى اسرائيل، مما يعد انتقاصا للسيادة الوطنية وتدخلا في الشؤون الداخلية للاتحاد السوفييتي السابق.

وإذا كانت حقوق **الإنسان تنتهك في المستوى العالمي بين الدول فإنها أيضا تتعرض لأشد وضعيات الانتهاك في داخل البلدان والدول ولاسيما هذه التي تأخذ فيها السلطة طابعا شموليا.** ومن أجل تقنين هذه الانتهاكات وإعطائها طابع الشرعية فإن الدول التي تمارس هذا الانتهاك **تنطلق من أدبيات ذات طابع أيديولوجي وتنظم قوالب فكرية جاهزة لتبرير وضعيات الاعتداء على حقوق الإنسان.** وهذه القوالب التي يرد ذكرها عادة في مجال انتهاك حقوق الإنسان عديدة منها: **غياب السلطة الوطنية، وعدم التقيد بالقانون والعهود الدولية**، سواء تم توقيعها أو لم يتم، **وتجميد أحكام الدستور عن طريق إعلان حالة الطوارئ، والأحكام العرفية، وإصدار قوانين تحد من الحريات العامة خلافا للدستور، وعدم احترام القوانين الجاري بها العمل**[246].

أما المبررات التي يتذرع بها فيذكر منها: **مبدأ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الوطنية، والتخلف، وحماية مشروع سياسي أو اقتصادي، واستحالة قيام مؤسسات ديمقراطية في بلد نامي** .

ومن أنماط انتهاك حقوق الإنسان هناك: **الاعتقال بدون محاكمة، التعذيب للحصول على اعترافات، أحكام الإعدام الفورية، أو اختفاء المعارضين، السجن بسبب الرأي، الرقابة على الصحافة، التمييز ضد الأقليات، الاعتداء على استقلال القضاء، ومنع التعددية الحزبية أو النقابية ...إلخ. وهناك الجديد في كل يوم. أما الذرائع المقدمة لتبريرها فإنها غير مقنعة، وإذا صحت فإنها يجب أن تدعو إلى مزيد من الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان** .

فالحفاظ على الاستقلال، واستلهام التراث، التحديث، ومجابهة الخطر الأجنبي، وتحقق الأهداف الطموحة وضعف البيانات كلها تعد أسبابا لإطلاق الحريات، واحترام حقوق الإنسان، وليس العكس[247].

ولهذا السبب فإن ضمانات وآليات احترام حقوق الإنسان والتشريع الدولي الكاشف عن هذه الحقوق يجب أن تكون عالمية بطبيعتها، وألا تخضع للعوامل السياسية حتى لا تتلاعب بها أهواء الحكام

---

[246] عبد القادر القادري: حقوق الإنسان: الخطاب والممارسة، مرجع سابق ،ص33.

[247] عبد القادر القادري: حقوق الإنسان: الخطاب والممارسة، مرجع سابق، ص34.

والحكومات، مهما كانت قوتها أو سطوتها، ومن هنا تلح جداول أعمال مؤتمر فيينا بتلك المطالب الأساسية **التي صاغتها الحركة العالمية لحقوق الإنسان والتي تتركز على التنفيذ والتطبيق من خلال أو بواسطة آليات محايدة سياسيا.**

ومن أجل تفعيل قضية حقوق الإنسان ومن أجل المزيد من العمل على تعزيز وجودها وتمتين قدرتها في المحافظة على حقوق البشر هناك عدد من المطالب، التي ترفعها مؤسسات وتنادي بها منظمات إنسانية وشخصيات عالمية في مختلف أنحاء العالم ومن أبرز هذه المطالب ما يلي:

1. **إنشاء محكمة جنائية دولية** لحقوق الإنسان تكون مفتوحة لأهلية الأفراد والمنظمات في تحريك الدعوى الجنائية ضد القائمين على انتهاك حقوق الإنسان والقانون الدولي للإنسان،وتكون قادرة على إصدار أحكام قابلة للتنفيذ بخصوص جرائم مثل الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية والانتهاكات المستمرة والجسمية ضد حقوق الإنسان، وتكون هذه المحكمة دائمة تتمتع بشتى الضمانات القضائية ضد عسف أي حكومة أو سلطة تنفيذية فردية أو جماعية .

2. **إنشاء منصب المفوض السامي** لحقوق الإنسان في إطار الأمم المتحدة يتمتع بالاستقلال عن الإرادات الحكومية بما في ذلك إرادة مجلس الأمن.

3. **إنشاء منصب المقرر الخاص عن العنف ضد الأطفال والنساء** في إطار الأمم المتحدة كتعبير مؤسسي عن المطلب العام والخاص بدمج حقوق المرأة في القاون الدولي لحقق الإنسان، وكذا إنشاء منصب المقرر الخاص للحقوق الإنسان للمرأة عموما.

4. **اتخاذ منظور شمولي للحق في التنمية** بما في ذلك ضمان أن تأتي شتى البرامج الاقتصادية، بما في ذلك برامج التكيف الهيكلي التي يضعها صندوق النقد الدولي.

5. إنشاء مجموعة عمل خاصة في إطار لجنة حقوق الإنسان العامة لحماية حقوق الأقليات.

6. الاعتراف بالحق الشامل للشعوب الأصيلة كحق جماعي بما في ذلك حقها في تقرير المصير والتنمية

.

7. مجموعة مطالب تتصل بتكثيف الطبيعة الإلزامية للمواثيق الدولية الأساسية لحقوق الإنسان واستصدار ما هو ضروري من تشريعات لضمان هذا الإلزام، وخاصة القبول به والتصديق على البروتوكول الاختياري الملحق بميثاق مناهضة التعذيب، وهو بروتوكول يشمل نظاما عالما للتفتيش المبكر والدوري على

السجون وأماكن الحجز[248]. هذه المطالب الجوهرية تمتعت بإجماع عالمي –على المستوى غير الحكومي– لأنها تمثل مفاتيح مهمة لضمان تماشي سلوك الدول مع المواثيق والعهود والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وتقطع مشوارا كبيرا على طريق ضمانات التنفيذ وآليات الحماية[249].

خاتمة:

وفي الختام يمكن القول إن الإعلان العالمي الذي نشرته الجمعية العامة على الملأ في العشر من ديسمبر 1948 بوصفه غاية عليا مشتركة لجميع الشعوب والأمم، يمكن أن يعتبر من جوانب عديدة واحدا من أضخم إنجازات الإنسانية قاطبة [250].

إن قضية حقوق الإنسان قد بلغت في أيامنا هذه درجة كبيرة من الأهمية توجب حشد جميع الجهود من أجل نصرتها في جميع المناسبات. والواقع أن الخطاب الذي يكتسح ساحة الفكر السياسي في شقيه الداخلي والدولي يركز على المطالبة بحقوق الإنسان وتجسيدها القانوني وعلى وجوب تنظيمها عبر فعاليات وآليات ضرورية لمواجهة التجاوزات والحد من الانتهاكات [251]. هذا ويمكن لمن يرصد هذا الخطاب أن يكشف عن الفعاليات والأسس والمنهجية التي يتبناها هذا الخطاب لتحقيق مراميه التاريخية وأبعاده السياسية[252].

وفي هذه الخاتمة يمكن أن نقدم صورة ملخصة لأهم المراحل التي مرت بها أفكار وممارسات حقوق الإنسان على النحو التالي:

– بدأت الأفكار التي تتناول حقوق الإنسان ضمن مبادئ عامة مجردة، لها صبغة أخلاقية، ذات نزعة فردية، ثم تم تسجيلها في إعلانات سياسية، كموجهات عامة.

– في مرحلة تاريخية تالية بدأ المضمون الاجتماعي لهذه الحقوق يتسع ويتحدد، مع صدور ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإبرام الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، ونشاط بعض المنظمات الدولية، ومنظمة العفو الدولية وهيئة الصليب الأحمر.

---

[248] محمد السيد سعيد: حول حقوق الإنسان: هل فشل مؤتمر فيينا، العربي، العدد 424، مارس1994،صص(28-33)،ص30.

[249] محمد السيد سعيد: حول حقوق الإنسان: هل فشل مؤتمر فيينا، المرجع السابق، ص31.

[250] يان مارتنسن: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بعد أربعين عاما، مرجع سابق، ص38.

[251] جاك مورجون: حقوق الإنسان، سلسلة ماذا أعرف، 1728، المنشورات الجامعية الفرنسية، 1978.

[252] عبد القادر القادري: حقوق الإنسان: الخطاب والممارسة، مرجع سابق، ص28.

– أخذت المبادئ الأساسية الآمرة لحقوق الإنسان طريقها إلى دائرة القانون الدولي الوضعي عن طريق عدد كبير من المواثيق والاتفاقيات الدولية، قيود والتزامات، لا تستطيع أن تخرج عليها، بل أن المبادئ الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان لم تعد قاصرة على الدول التي قامت بالتصديق عليها، بل امتد أثرها إلى سائر الدول أعضاء المجتمع الدولي، لأن هدفها هو حماية الإنسان بوجه عام، ولأن أحكامها تنصرف إلى البشر جميعا، أيا كانت جنسيتهم أو أصلهم أو دينهم أو اللغة التي يتكلمونها[253].

[253] نبيل سليم: احترام حقوق الإنسان والالتزام القومي، مرجع سابق ،ص41.

نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

الديباجة:

لما كان الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة، وهو أساس الحرية، والعدل، والسلام في العالم.

ولما كان تناسي حقوق الإنسان، وازدراؤها، قد أفضيا إلى أعمال همجية آذت الضمير الإنساني، وكان غاية ما يرنو إليه عامة البشر انبثاق عالم يتمتع فيه الفرد بحرية القول والعقيدة، ويتحرر من الفزع والفاقة.

ولما كان من الضروري أن يتولى القانون حماية حقوق الإنسان، لكيلا يضطر المرء آخر الأمر إلى التمرد على الاستبداد والظلم.

ولما كانت شعوب الأمم المتحدة قد أكدت في الميثاق الجديد إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية، وبكرامة الفرد، وقدره، وبما للرجال والنساء من حقوق متساوية،وحزمت أمرها على أن تدفع بالرقي الاجتماعي قدما، وأن ترفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح.

ولما كانت الدول الأعضاء قد تعهدت بالتعاون مع الأمم المتحدة على ضمان اطراد مراعاة حقوق الإنسان، والحريات الأساسية، واحترامها. ولما كان للإدراك العام لهذه الحقوق، والحريات الأهمية الكبرى للوفاء التام بهذا التعهد:

فإن الجمعية العامة تنادي بهذا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه المستوى المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه كافة الشعوب والأمم، حتى يسعى كل فرد وهيئة في المجتمع، واضعين على الدوام هذا الإعلان نصب أعينهم، إلى توطيد احترام هذه الحقوق والحريات عن طريق التعليم والتربية، واتخاذ إجراءات مضطردة، قومية وعالمية، لضمان الاعتراف بها، ومراعاتها بصورة عالمية فعالة بين الدول الأعضاء ذاتها، وشعوب البقاع الخاضعة لسلطانها.

المادة الأولى:

يولد جميع الناس أحرارا، متساويين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلا وضميرا، وعليهم أن يعامل بعضهم بعضا بروح الإخاء.

المادة الثانية:

لكل إنسان حق التمتع بكل الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان، دون أي تمييز، كالتميز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو التميز السياسي، أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني، أو الاجتماعين أو الثروة، أو الميلاد، أو أي وضع آخر، دون أي تفرقة بين الرجال والنساء.

وفضلا عما تقدم، فلن يكون أي تمييز أساسه الوضع السياسي، أو القانوني، أو الدولي للبلد أو البقعة التي ينتمي إليها الفرد، سواء كان هذا البلد أو تلك البقعة مستقلا، أو تحت الوصاية، أو غير متمتع بالحكم الذاتي، أو كانت سيادته خاضعة لأي قيد من القيود.

المادة الثالثة:

لكل فرد الحق في الحياة، والحرية، وسلامة شخصه.

المادة الرابعة:

لا يجوز استرقاق أو استعباد أي شخص، ويحظر الاسترقاق، وتجارة الرقيق، بكافة أوضاعهما.

المادة الخامسة:

لا يعرض أي إنسان للتعذيب، ولا للعقوبات، أو المعاملات القاسية، أو الوحشية، أو الحاطة بالكرامة.

المادة السادسة:

لكل إنسان أينما وجد الحق في أن يعترف بشخصيته القانونية.

المادة السابعة:

كل الناس سواسية أمام القانون،ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة منه دون أي تفرقة، كما أن لهم جميعا الحق في حماية متساوية ضد أي تمييز يخل بهذا الإعلان، وضد أي تحريض على تمييز كهذا.

المادة الثامنة:

لكل شخص الحق في أن يلجأ إلى المحاكم الوطنية لإنصافه من أعمال فيها اعتداء على الحقوق الأساسية التي يمنحها القانون.

المادة التاسعة:

لا يجوز القبض على أي إنسان، أو حجزه، أو نفيه تعسفا.

المادة العاشرة:

لكل إنسان الحق، على قدم المساواة التامة مع الآخرين، ف بأن تنظر قضيته أمام محكمة مستقلة نزيهة نظرا عادلا علنيا للفصل في حقوقه، والتزاماته، وأية تهمة جنائية توجه إليه.

المادة الحادية عشر:

1- كل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئا إلى أن تثبت إدانته قانونا بمحاكمة علنية، تؤمن له فبها الضمانات الضرورية للدفاع عنه.

2- لا يدان أي شخص من جراء أداء عمل، أو الامتناع عن آداء عمل، إلا إذا كان ذلك يعتبر جرما، وفقا للقانون الوطني أو الدولي وقت الارتباك، كذلك لا توقع عليه عقوبة أشد من تلك التي كان يجوز توقيعها وقت ارتكاب الجريمة.

المادة الثانية عشر:

لا يعرض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة، أو أسرته، أو مسكنه، أو مراسلاته، أو لحملات على شرفه وسمعته، ولكل شخص الحق في حماية القانون من مثل هذا التدخل، أو تلك الحملات.

المادة الثالثة عشر:

1- لكل فرد حرية التنقل، واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة.

2- يحق لكل فرد أن يغادر أية بلاد بما ف يذلك بلده، كما يحق له العودة إليه.

المادة الرابعة عشر:

1- لكل فرد الحق في أن يلجأ إلى بلاد أخرى، أو يحاول الالتجاء إليها خوفا من الاضطهاد.

2- لا ينتفع بهذا الحق من قدم للمحاكمة في جرائم غير سياسية، أو لأعمال تناقض الأمم المتحدة و مبادئها.

المادة الخامسة عشر:

1- لكل فرد حق التمتع بجنسية ما.

2- لا يجوز حرمان فرد من شخصيته تعسفا، أو إنكار حقه في تغييرها.

المادة السادسة عشر:

1- للرجل والمرأة متى بلغا سن الزواج في التزوج، وتأسيس أسرة دون أي قيد بسبب الجنس أو الدين، ولهما حقوق متساوية عند الزواج، وأثناء قيامه، وعند انحلاله .

2- لا يبرم عقد الزواج إلا برضا الطرفين، الراغبين في الزواج رضا كاملا، لا إكراه فيه.

3- الأسرة هي الوحدة الطبيعية الأساسية للمجتمع، ولها حق التمتع بحماية المجتمع، والدولة.

المادة السابعة عشر:

1- لكل شخص حق التملك بمفرده، أو بالاشتراك مع غيره

2- لا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفا.

المادة الثامنة عشر:

لكل شخص الحق في حرية التفكير والضمير، والدين، ويشمل هذا الحق حرية تغيير ديانته، أو عقيدته، وحرية الإعراب عنها بالتعليم، والممارسة وإقامة الشعائر، ومراعاتها، سواء أكان ذلك سرا، أم مع الجماعة.

المادة التاسعة عشر:

لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء، والأفكار، وتلقيها، وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية .

المادة العشرون:

1- لكل شخص الحق في حري الاشتراك في الجمعيات، والجماعات السلمية.

2- لا يجوز إرغام أحد على الانضمام لجمعية ما.

المادة الحادية والعشرون:

1- لكل شخص الحق في الاشتراك في إدارة الشؤون العامة لبلاده، إما مباشرة، وإما بواسطة ممثلين يختارون اختيارا حرا.

2- لكل شخص نفس الحق الذي لغيره في تقلد الوظائف العامة في البلاد.

3- إن إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة، ويعبر عن هذه الإرادة بانتخابات نزيهة دورية، تجري على أساس الاقتراع السلمي، وعلى قدم المساواة بين الجميع، أي إجراء مماثل يضمن حرية التصويت.

المادة الثانية والعشرون:

1- لكل شخص بصفته عضوا في المجتمع الحق في الضمانة الاجتماعية، وفي أن تحقق بواسطة المجهود القومي، والتعاون الدولي، وبما يتفق ونظم كل دولة ومواردها، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والتربوية التي لا غنى عنها لكرامته، وللنمو الحر لشخصيته.

المادة الثالثة والعشرون:

1- لكل شخص الحق في العمل، وله حرية اختياره بشروط عادلة مرضية، كما ان له حق الحماية من البطالة.

2- لكل فرد دون أي تمييز الحق ف يأجر مساو للعمل.

3- كل فرد يقوم بعمل الحق في أجر عادل مرض يكفل لـه، ولأسـرته، عيشـة لائقـة بكرامـة الإنسـان تضاف إليه، عند اللزوم، وسائل أخرى للحماية الاجتماعية.

4- لكل شخص الحق في أن ينشأ وينضم إلى نقابات حماية لمصلحته.

المادة الرابعة والعشرون:

لكل شخص الحق في الراحـة، وفي أوقـات الفـراغ، ولاسـيما في تحديـد معقـول لسـاعات العمـل، وفي عطلات دولية بأجر.

المادة الخامسة والعشرون:

1- لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على صحته، والرفاهيـة لـه، ولأسـرته، ويتضمن ذلك التغذية، والملبس، والمسكن، والعناية الطبية، كذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة، وله الحق في تأمين معيشته في حالات البطالة، والمرض والعجز، والترمل، والشيخوخة، وغير ذلك من فقدان وسـائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن إرادته.

3- للأمومـة والطفولـة الحـق في مسـاعدة ورعايـة خاصـتين، ويـنعم كـل الأطفـال بـنفس الحمايـة الاجتماعية، سواء أكانت ولادتهم ناتجة عن ارتبط شرعي، أم بطريقة غير شرعية.

المادة السادسة والعشرون:

1- لكل شخص الحق في التعلم، ويجب أن يكـون التعلـيم في مراحلـه الأولى والأساسـية، علـى الأقـل بالمجان، وأن يكون التعليم الأولي إلزاميا، وينبغي أن يعمم التعليم الفني والمهني، وأن يسر القبول للتعليم العالي على قدم المساواة التامة للمجتمع، وعلى أساس الكفاءة.

2-يجب أن تهدف التربيـة إلى إنمـاء شخصـية الإنسـان إنمـاء كـاملا، وإلى تعزيـز احـترام الإنسـان، والحريات الأساسية، وتنمية التفاهم، والتسامح، والصداقة بين جميع الشعوب، والجماعات العنصرية، أو الدينية، وإلى زيادة مجهود الأمم المتحدة لحفظ السلام.

3- للآباء الحق الأول في اختيار نوع تربية أولادهم.

المادة السابعة والعشرون:

1-لكل فرد الحق في أن يشترك اشتراكا حرا في حياة المجتمع الثقافية، وفي الاستمتاع بالفنون، والمساهمة في التقدم العلمي، والاستفادة من نتائجه.

2- لكل فرد الحق في حماية المصالح الأدبية والمادية المترتبة على إنتاجه العلمي، أو الأدبي، أو الفني.

المادة الثامنة والعشرون:

لكل فرد الحق في التمتع بنظام اجتماعي دولي تتحقق بمقتضاه الحقوق، والحريات المنصوص عليها في هذا الإعلان تحققا تاما.

المادة التاسعة والعشرون:

1- على كل فرد واجبات نحو المجتمع الذي يتاح فيه وحده لشخصيته أن تنمو نمو حرا كاملا.

2- يخضع الفرد في ممارسة حقوقه وحرياته لتلك القيود التي يقررها القانون فقط لضمان الاعتراف بحقوق الغبر، وحرياته، واحترامها، ولتحقيق المقتضيات العادلة للنظام العام، والمصلحة العامة، والأخلاق في مجتمع ديمقراطي.

3- لا يصح بحال من الأحوال أن تمارس هذه الحقوق ممارسة تتناقض مع أغراض الأمم المتحدة ومبادئها .

المادة الثلاثون:

ليس في هذا الإعلان نص يجوز تأويله، على أنه يخول لدولة، أو جماعة أو فرد أي حق في القيام بنشاط، أو تأدية عمل، يهدف إلى هدم الحقوق، والحريات الواردة فيه[254].

---

[254]سعاد محمد الصباح: حقوق الإنسان في العالم المعاصر، المرجع السابق، ص 187.

من الإعلان العالمي إلى الإعلان الإسلامي لحقوق الإنسان

شكل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1948، محورا من قضايا الصراع الفكري بين رجال الفكر والسياسة والدين، **وقد غطت الماحكات الفكرية الساخنة حول مشروعية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان نصف قرن من الزمن**، وما يزال الجدل حامي الوطيس، وما زالت المنازعات الفكرية حول هذه **القضية تستعر بين حين وآخر**، وما زال السجال بين العلماء والمفكرين يخضع لمعايير الرؤى المتنافرة والمتناقضة إلى حد كبير، حيث يتوزع المثقفون والمفكرون بين مواقف التأييد والمعارضة والاعتدال.

وإذا كانت حقوق الإنسان تشكل اليوم عصبا حيويا في نسق الحياة الاجتماعية والسياسية للعالم المعاصر فذلك لأنها تنطوي في مضامينها الاجتماعية على جوهر قضايا الديمقراطية والعدالة، والمساواة، والحرية التي تعطي لقضية الحقوق الإنسانية **أهميتها الكبيرة وخصوصيتها المتميزة.**

وفي العالم العربي المعاصر تأخذ قضايا حقوق الإنسان درجة متزايدة من الأهمية، تتمثل في **إشكالية الخصوصية التاريخية والثقافية التي يعيشها العرب والمسلمون في المرحلة الراهنة من تاريخهم العصيب،** وهي الخصوصية التي تتجلى في أزمة الوضعية الحضارية وإشكالية الموقف الحضاري الذي يتجلى في التناقض بين حالة الشعور بالانتماء إلى حضارة عريقة وبين حالة وضعية التخلف الحضاري الشامل ؛ ففي الوقت الذي يُسجل التاريخ للعرب واحدة من أعظم حضارات التاريخ، فإنهم يعيشون اليوم وضعية تاريخية عصيبة ومأساوية إلى حد كبير.

لقد صُدم العرب بالحداثة والحضارة الغربية من قبل فانكفؤوا إلى تاريخهم ينشدون فيه الإحساس بالتفوق والأمن، وتمترسوا خلف حضارتهم العربية الإسلامية يلتمسون فيها مزيدا من الإحساس بالقوة والحضور، وفي كل صدمة جديدة يرتمي العرب في أحضان الماضي وفي عصر الأمجاد يستنطقونه من أجل تقديم صورة متألقة لهويتهم وحضورهم التاريخي ويمتنعون في هذا التاريخ عن مسار الحركة الحضارية

المتقدمة في العالم. **وفي الوقت الذي تطل فيه عليهم إعلانات المبادئ بقيم الإنسان وحقوقه، يكتشفون متأخرين، وبعد أربعة عشر قرنا، أن رسالة الإسلام كانت أعظم منارة تاريخية في عالم الحق والعدل والمساواة وحقوق الإنسان**، وفي الوقت الذي يدركون فيه أن دينهم هو رسالة في الحقوق الإنسانية يصابون بصدمة الواقع المروع الذي تغيب فيه حقوق أغلب حقوق الإنسان حيث يجد الإنسان العربي نفسه **في حصار واقع من القهر والظلم لا يضاهيه ظلم أو قهر في تاريخ الشعوب المعاصرة .**

وأمام هذه التناقضات والصدمات والإحساس بالمرارة والقهر من جهة والشعور بعظمة الانتماء إلى الإسلام ومبادئه السمحاء من جهة أخرى، يُؤخذ الإنسانُ العربي والمفكر العربي بحالة من الذهول والصدمة التي تجعله حائرا في اتخاذ الموقف التاريخي من حقوق الإنسان العالمية التي تتقدم لتفرض حضورها دون توقف وبدفع عالمي جديد.

ومن أجل الخروج من هذه المعضلة التاريخية شهد النصف الثاني من القرن العشرين حماس المفكرين وعلماء الدين الذين قدموا فيضا من الدراسات العلمية والدينية التي تستجلي جوهر حقوق الإسلام في أصول الدين الإسلامي ولاسيما القرآن الكريم والسنة النبوية السمحاء [255]. وقد شكلت هذه الدراسات والأبحاث الأساس النظري والمعرفي للرؤية الإسلامية والعربية المعاصرة في حقوق الإنسان .

إشكالية الموقف الإسلامي من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

تتحدد إشكالية موقف المفكرين المسلمين من البيان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في عام 1948 ومن غيره من بيانات دولية في أربعة مواقف أساسية متناقضة ومتباعدة إلى حد كبير.

ينظر بعض المفكرين في العالم الإسلامي، **في إطار الموقف الأول**، أن الإعلان ينطوي على نزعة استعمارية وأنه يتعارض مع قيم الإسلام وتشريعه. " ويرى البعض أن نظام حقوق الإنسان يمثل أداة لتفكيك وقهر الثقافات غير الغربية، ومحاولة لبعث الفوضى في مجتمعات الجنوب، وأن هذه الثقافات الغربية تستند إلى مفاهيم أخرى ورؤى للعالم، وأديان، وأنماط ثقافية، لا تتفق مع النمط الثقافي العربي الإسلامي وأن هذه المحاولة الإمبراطورية **لصناعة العالم على مثال الغرب تمثل نزعة لتصفية مصادر الغنى**

---

[255] يمكن الإشارة إلى دراسات عديدة أبرزها: حقوق الإنسان وأحكام الشريعة الإسلامية للغزالي، وندوة حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية عام 1980، وأركان حقوق الإنسان للدكتور صبحي المحمصاني، والسلام وحقوق الإنسان لقطب محمد قطب طبلية عام 1980، أصول حقوق الإنسان في التشريع الإسلامي لفتحي الدريني، وحقوق الإنسان في الإسلام محمد الزحيلي، مثل محمد الزحيلي، وحقوق الإنسان لعبد السلام الترمانيني الترمانييني، وحقوق الإنسان لمحمد ...الخ.

الثقافي في العالم كله [256]. **فالحقوق العالمية في هذا السياق تتعارض مع الحقوق في الإسلام وتناهض القيم الإسلامية**، وبالتالي يجب على المسلمين كحكومات وشعوب وفقهاء أن يعلنوا الحرب على إعلانات المبادئ الحقوقية الصادرة عن الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية. ونورد فيما يلي صورة عن هذا الموقف الذي ورد في توصيات ندوة حقوق الإنسان التي عقدت في الكويت 1980 : " **لقد آن الأوان، لإعلان بطلان فكر ومفهوم ومسيرة حقوق الإنسان، فهي تراث غربي، وأن الأساس النظري الوحيد لتلك الحقوق هي أفكار فلاسفة عصر النهضة الأوروبية، وكتابات مفكري الثورتين الأمريكية والفرنسية**، هذه الفكرة الخاطئة التي انتقلت إلى بلدان العالم الثالث، ومنها البلدان الإسلامية، التي اندفعت إلى تقليد النظم الغربية، في شتى الميادين: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية دون تدبر لفحوى هذا الاتجاه وخطورته على الإسلام كمنهج حضاري مستقل [257].

يقول أحمد بشارة في هذا الخصوص: " " يرى الكثير من النشطين في الشأن السياسي الإسلامي، كغيرهم من القوميين واليساريين العرب، أن مبادئ حقوق الإنسان التي يصر الغرب على التعهد بما هي في **الواقع تعبير آخر عن الرغبة في فرض مفاهيمه وتعزيز نفوذه في المجتمعات الإسلامية، وإن مصالح الغرب السياسية والاقتصادية تطغى على حماسه لحقوق الإنسان، وأن المقصود بحقوق الإنسان هو في الواقع حقوق الإنسان الغربي في السيطرة على الغير فحسب**، وهي بذلك مدخل آخر للاستعمار كما عرفته المنطقة [258].

وفي الموقف الثاني نجد بأن أصحاب هذا الموقف يعلنون أن حقوق الإنسان العالمية فكرة جديدة وغير موجودة في التراث العربي الإسلامي نصا أو ممارسة. وبالتالي فإن هذه الحقوق جديرة بأن تؤخذ وتؤصل في تجربتنا الحضارية والإنسانية. يقول أحمد بشارة في هذا الصدد مشيرا إلى الآراء التي المختلفة حول حقوق الإنسان العالمية: " إن هذه الآراء تتجاوز الحقيقة والواقع دون اكتراث، " وتتجاهل حقيقة أن العرب **والمسلمين حديثو العهد بفكرة حقوق الإنسان**، وأن حقوق الإنسان هذه غريبة عن تراثهم إن لم تتناقض

---

[256] زكي حنوش: مستقبل حقوق الإنسان والشعوب في ظل النظام العالمي الجديد،عالم الفكر، العدد التسعون، السنة الثامنة عشرة، خريف1997، (صص228_245)، ص235.

[257] الوثيقة النهائية لندوة حقوق الإنسان في الإسلام المنعقدة في الكويت بتاريخ 9_14 ديسمبر1980، مجلة الحقوق،كلية الحقوق بجامعة الكويت، السنة السابعة، العدد الثالث، سبتمبر 1983، ص380.

[258] أحمد بشارة، حقوق الإنسان بين الإعلان العالمي والإعلان الإسلامي، مؤتمر الكويت والتحديات الفكرية، جامعة الكويت، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 2مايو 1998، ص5.

معه[259]. وفي سياق آخر يرى بعض المفكرين المسلمين وبعض التيارات الإسلامية أيضا، **أن الإسلام سبق الغرب في الانتصار لحقوق الإنسان، وأن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لا يفي بمفهوم حقوق الإنسان في الإسلام، بل بتعارض مع نصوص قطعية في الشرع بشأن هذه الحقوق**، الأمر الذي يوجد في أصل دعوة منظمة المؤتمر الإسلامي إلى تبني إعلان القاهرة لحقوق الإنسان الإسلامي"[260] .

ويأخذ الموقف الثالث بأغلب معطيات واتجاهات الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ويرى بأن هذا الإعلان متضمن بصورة مستترة أو علنية في المصادر الأساسية للشريعة الإسلامية. ويتضح هذا الموقف في مواقف بعض الحكومات العربية وفي مختلف اتجاهات منظمات حقوق الإنسان العربية. وخلاصة موقف أصحاب هذا الاتجاه أن حقوق الإنسان هي نتاج لحركة التاريخ الإنساني بمختلف حضاراته وبالتالي فإن هذا الإعلان يجسد التراث العربي الإسلامي بمختلف معطياته وتجلياته كواحد من اهم مصادر الحضارة الإنسانية.

وفي هذا السياق يذهب بعض المفكرين إلى الاعتقاد بأن حقوق الإنسان كما وردت في الإعلان العالمي **هي صيغة مقتبسة من تراثنا ومن قيمنا الإسلامية**، وهذا ما يذهب إليه صبحي الصالح في كتابه *الإسلام ومستقبل الحضارة*، وهو بصدد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة عام 1948 يقول: " ما علينا إلا أن ندرس دراسة تحليلية دقيقة لكل المواد المتعلقة بهذه الحريات والحقوق في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وسنجد أن صياغتها تكاد تكون مستعارة من صيغنا ومقاييسنا ومعاييرنا سواء أعرف ذلك واضعوها أم لم يعرفوه. وإذا عدلنا بعض ما فيها من ألفاظ (...) وسعنا في النهاية أن نقول: "تلك بضاعتنا ردت إلينا"[261].

لقد وقعت عدة دول إسلامية على الاتفاقية المزدوجة لسنة 1966 (الميثاق العالمي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والميثاق العالمي للحقوق المدنية والسياسية) والتي تمثل بالاشتراك مع الإعلان العالمي لسنة 1948 الشكل الحديث."لميثاق حقوق الإنسان" [262]. وهذا يؤكد أهمية الاتجاه الإسلامي الذي يرى بأنه لا يوجد أي تناقض بين القيم الإسلامية والمفهوم الحديث لحقوق الإنسان.

---

[259] أحمد بشارة، حقوق الإنسان بين الإعلان العالمي والإعلان الإسلامي،المرجع السابق، ص6.

[260] أحمد بشارة، حقوق الإنسان بين الإعلان العالمي والإعلان المرجع السابق، ص6.

[261]صبحي الصالح: الإسلام ومستقبل الحضارة، دار الشورى، بيروت 1982، ص221.

[262] ممتاز صويصال: حرية الرأي والتعبير والتجمع، مجلة الحقوق،كلية الحقوق بجامعة الكويت،السنة السابعة، العدد الثالث، سبتمبر 1983،(صص376_376) ص372.

أما الاتجاه الرابع والأخير فيأخذ طابعا توفيقيا، حيث تؤخذ أغلب بنود الإعلان العالمي على أنها صورة للقيم والمبادئ الإسلامية، فالإسلام حدد ورسم معالم هذه الحقوق منذ أربعة عشر قرنا من الزمن، وأن هذا الإعلان لا يأتي بجديد فالإسلام بمبادئه وممارساته سباق إلى هذا الفضل. ولكن أصحاب هذا الاتجاه يتحفظون فيما يتعلق ببعض بنود هذا الإعلان، ولاسيما هذا الذي يتعرض مع قيم وأحكام الشريعة الإسلامية، وهذا الذي يتعلق بحرية العقيدة الدينية ووضعية المرأة وبعض الأحكام المخالفة في الإسلام. **يقول سعيد أحمد باناجه في هذا الصدد:** " إن الإسلام قد سبق كافة المنظمات الدولية وما أصدرته من مواثيق وإعلانات (منذ أربعة عشر قرنا) حيث أقام دعوته على هذه الحقوق، ولم يتخذ منها مجرد مواعظ أخلاقية، بل أوامر تشريعية حاسمة، وأقام إلى جانبها كافة النصوص التشريعية اللازمة لضمان تنفيذها، وهذا ما لم تصل إليه بعد نصوص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان " [263]. وهذا القول يتضمن قبولا لحقوق الإنسان في صيغتها العالمية مع إعلان أسبقية الإسلام إلى صوغ هذه الحقوق وممارستها.

ويؤكد عدد كبير من العلماء في العالم الإسلامي بانسجام القيم الإسلامية مع مبادئ الحقوق الإنسانية المعلنة ويعتقدون أنه لمن الخطورة بمكان الفصل بين مفهوم حقوق الإنسان والمثل العليا الدينية التي توحي بها هذه الحقوق. فالعقيدة الإسلامية بما تنطوي عليه من قدرة وجدانية وعطاء روحي يمكنها أن تكون أكثر قدرة على تفعيل هذه الحقوق في مستوى الحياة والسلوك[264].

فأغلب الدراسات الإسلامية التي تناولت الإعلان بالرصد والفحص والتمحيص، قد بينت بصورة قطعية على أن **الشريعة الإسلامية تتضمن محتوى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان** وتؤكد جوهره على مر المراحل التاريخية السابقة. وتبين هذه الدراسات على وجه الإطلاق **أن مبادئ الإسلام وشريعته تجسد حقوق الإنسان، وأن الإسلام هو دين القيم والمبادئ والحقوق وأن لا تعارض بين الحقوق التي أعلنتها المنظمة الدولية ومبادئ الإسلام السمحاء**.

وتؤكد اليوم أغلب الاتجاهات الإسلامية على سبق الإسلام وأفضلية ما قدمه في مجال حقوق الإنسان وهذا هو التوجه الذي انطلقت منه أغلب الندوات والمؤتمرات والمنتديات الفكرية الإسلامية وهذا ما نجده واضحا وجليا في الوثيقة النهائية لندوة حقوق الإنسان في الإسلام المنعقدة في الكويت بتاريخ 9-14 ديسمبر1980 ،في كلية الحقوق بجامعة الكويت حيث تؤكد الندوة على ما يلي: ((**أن للإسلام فضل**

---

[263] سعيد محمد أحمد باناجة: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مؤسسة الرسالة،بيروت، 1985،ص85.

[264]انظر مؤتمر الفقه الإسلامي وحقوق الإنسان في الإسلام: وزارة العدل، دار الكتب اللبناني، بيروت، 1972، ص 217.

السبق في وضع حقوق الإنسان منذ أربعة عشر قرنا من الزمن، بمضمون وضمانات لم تصل إليها الإعلانات العالمية والقوانين الوضعية إلا في الآونة الأخيرة، وأن الحقوق والحريات في النظام الإسلامي ليست حقوقا طبيعية، وإنما هي منح إلهية تستمد من أحكام الشريعة وتستند إلى العقيدة الإسلامية، وهذا ما يكسبها قدرا من الهيبة والاحترام والقدسية، التي تشكل ضمانة أساسية ضد تغول السلطات عليها، ويجعل من خصائصها الشمول والعمومية، وأنها كاملة ابتداء وغير قابلة للإلغاء)) [265].

" كما تؤكد الندوة أن للإسلام فضل السبق في تقرير مبدأ المشروعية وسيادة أحكام القانون،وأن الدولة الإسلامية تسبق النظم السياسية المعاصرة في كونها دولة قانونية منذ لحظة ميلادها، تتصرف هيئاتها الحاكمة من أعلاها إلى أدناها وفقا للأحكام التي جاء بها الشارع الحكيم"[266].

يقول المفكر العربي إمام عبد الفتاح إمام في كتابه الطاغية " **إن حقوق الإنسان وحريته وكرامته وقيمته منصوص عليها في القرآن الكريم والأحاديث النبوية الكريمة، على نحو واضح وصريح**، ولم يكن ينبغي أن ننتظر حتى يطلعنا عليها المحدثون، بل يرى البعض أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 1948 " قد سبقه الإسلام في هذا الشأن منذ أربعة عشر قرنا، فهو في حقيقته لم يكن إلا إعلاما إلهيا بهذه الحقوق في صورة أدق وأحق وأعم وإرساء لدعائم الحرية والعدل والمساواة وتكريما للإنسان في كل زمان ومكان"[267].

لقد أصبح واضحا أن الاختلاف بين الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وحقوق الإنسان في الإسلام يقوم على أساس أن **الإعلان العالمي هو نص علماني مبني على التجربة العملية**، ويمكن أن يتغير بتغيرها (...) بيد أن حقوق الإنسان في النصوص الإسلامية هي **وثيقة دينية من أصل إلهي مستمدة من الوحي لذا لا يمكن تغييرها** رغم ان أهدافها هي ذاتها التي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[268].

---

265 الوثيقة النهائية لندوة حقوق الإنسان في الإسلام المنعقدة في الكويت بتاريخ 9_14 ديسمبر1980،مجلة الحقوق،كلية الحقوق بجامعة الكويت، السنة السابعة، العدد الثالث، سبتمبر1983،ص385.

266 الوثيقة النهائية لندوة حقوق الإنسان في الإسلام، المرجع السابق، ص385.

267 إمام عبد الفتاح إمام: الطاغية: دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي،سلسلة عالم المعرفة،مارس/ آذار 1994،ص182-183.

268 سامي عوض الذيب أبو ساحلية: حقوق الإنسان المتنازع عليها بين الغرب والشرق، دراسات عربية، العددان الخامس والسادس، أذار / نيسان – مارس /إبريل، السنة الثامنة والعشرون، 1992، (صص 3 – 37) ص8.

ومن ابرز محاور الاختلاف بين الإسلام وحقوق الإنسان العالمية يتمثل في الفقرة (ب) من المادة (18) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي أعطت (كل شخص الحق في تغيير دينه)، وهذا المبدأ يتعرض مع القيم الإسلامية. فالإسلام يحرم على المسلمين هذا التصرف، حتى لا يستغل المندسون على الشريعة الإسلامية، وذلك لقمع مكائدهم المستترة ضد الإسلام، ومثال ذلك ما حدث في صدر الإسلام، حين أسلم جميع أهل المدينة المنورة، واتحدت كلمتهم، وبدأ اليهود الموجودون بها يحيكون المؤامرات ضد المسلمين وفكروا بأن يدخل بعضهم في الإسلام حتى يسهل لهم الدس والتآمر، ثم يرتدون عنه بعد أن يشككوا المسلمين في دينهم، فتولد عن ذلك الحكم في منع تغير المسلم لدينه مع عقوبته إن ارتد، وذلك حتى لا يدخل أحد في الإسلام إلا بعد إقناع تام، وبحث عقلي وعلمي، ينتهي بالعقيدة الدائمة، وفي ذلك قطع لطريق المضللين والمدسوسين وأمثالهم من الدخول في الدين الإسلامي تحت طائلة العقوبة، واستئصال لعوامل الفساد في الأرض من دأب على الإفساد فيها من اليهود والمنافقين، والمارقين والزنادقة ماضيا وحاضرا.

ويتضح من ذلك أن منطق الإسلام حول هذه **النقطة، أنه لا ينطلق من منطلق القيد على الحرية، وإنما من منطق القمع لمكائد الكائدين،** الذين دأبهم الإفساد في الأرض، ولذلك، فكما أن الإسلام لا يكره أحدا على الدخول فيه فإنه يحرص على أن لا يدخل فيه إلا من يعتقد فيه اعتقادا جازما بكل قناعة خالية من كل إغراء مادي ومعنوي. وذلك منتهى الحرية للعقيدة التي لا يسمح الإسلام بأن تكون عقيدة سطحية وعرضة لتضليل المضللين[269].

وتحت تأثير صدمة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتزايد الاهتمام العالمي بهذه المسألة وجدت المنظمات الإسلامية والدول الإسلامية والحركات الفكرية نفسها في مواجهة ضرورة بناء موقف وتصور إسلامي يتسم بالوضوح ويبلور الاتجاهات الإسلامية إزاء حقوق الإنسان العالمية.

ومن أجل هذه الغاية بذلت جهود إسلامية كبيرة وعلى درجة عالية من الحساسية، لإيجاد صيغة توافق بين القيم الإسلامية ومبادئ حقوق الإنسان المعلنة عالميا. وتجسدت هذه الجهود في البحث عن صيغة وثيقة أن نص إسلامي يستطيع أن يجمع بين آراء مختلف الاتجاهات والتيارات الإسلامية. ولقد باءت المحاولات الأولى في هذا السبيل بالفشل لأن هذا الطريق يصعب السير فيه دون الوقوع في أخطاء

---

[269] رابطة العالم الإسلامي: ندوات علمية في الشريعة وحقوق الإنسان،في الإسلام، بيروت1973، ص29.

التعصب، وهنا تبدو أهمية تطور اتجاه فلسفي جديد تجاه حرية الرأي والتعبير والتجمع، يمكنه اليوم أن يشكل عونا كبيرا في التغلب على هذه المعضلة الصعبة .

وهنا تبرز أهمية الجهود الكبيرة من **أجل بناء تصور إسلامي يمكنه من احتواء حقوق الإنسان العالمية وصهرها في أفران الثقافة العربية الإسلامية**. وهذا يعني أيجاد صيغة إسلامية عصرية لمفاهيم ومبادئ القيم الإنسانية بما تشتمل عليه من عطاء وضعي يجعلها تدخل في صميم الحياة الاجتماعية والروحية للعالم الإسلامي. وقد أكدت اغلب المؤتمرات والندوات الإسلامية على أهمية التوصل إلى مثل هذه الصيغة لوضع ميثاق إسلامي، وهذا ما أكدته الوثيقة النهائية لندوة حقوق الإنسان في الإسلام المنعقدة في الكويت بتاريخ 9–14 ديسمبر1980 حيث جاء في التوصيات ما يلي: " تؤكد الندوة على ضرورة وضع ميثاق إسلامي لحقوق الإنسان، تأكيدا لفضل السبق الإسلامي في هذا المضمار، ومساهمة في وضع حقوق الإنسان في العالم كله، ودفعها إلى غد أفضل من حيث المضمون والضمانات. وتحمل اللجنة رؤساء الحكومات الإسلامية أمانة وضع ذلك موضع التطبيق، خصوصا وأن اللجنة تعلم أن مؤتمر القمة الإسلامي سينعقد في مكة المكرمة في يناير1981 وسيناقش هذا الموضوع" [(270)].

وما تزال المحاولات التي تبذلها القوى والمنظمات والتيارات الإسلامية تلقى صدودا وتعاني موجة من الإحباطات السياسية والثقافية. **فالطريق إلى إيجاد مثل هذه الصيغة التكاملية بين الدين الإسلامي وحقوق الإنسان ما زالت في مخاض الولادة**، وما أكثر العقبات التي تحول دون وجود صيغة وضعية دينية لحقوق الإنسان [(271)].

وقد بدأ العمل الإسلامي من أجل بناء وثيقة إسلامية لحقوق الإنسان تحظى باتفاق أغلب الدول والاتجاهات والتيارات الإسلامية. لقد لعبت المنظمات الإسلامية دورا كبيرا في تقديم تصورات تاريخية لحقوق الإنسان المعاصرة وعملت على بلورة هذه الحقوق **في منظومة من التشريعات والوثائق والبيانات** ويمكن أن نذكر منها:

1 – مشروع إعلان حقوق الإنسان وواجباته في الإسلام، وقد نشرته رابطة العالم الإسلامي في عام 1980 [(272)]. ويأتي هذا المشروع تعبيرا عن اهتمام منظمة المؤتمر الإسلامي في جدة بحقوق الإنسان وبدأت

---

[270] الوثيقة النهائية لندوة حقوق الإنسان، المرجع السابق، ص397.

[271] ممتاز صويصال: حرية الرأي والتعبير والتجمع، مرجع السابق، ص 373.

[272] ورد نص المشروع في مجلة، Islamochristiana ، العدد 9، 1982، ص 92 – 96.

هذه الفكرة على صورة مشروع أو "شرعة " حيث شكلت لجنة من المتخصصين في دمشق ووضعت ما سمي شرعة حقوق الإنسان في الإسلام عام 1980 [273]. وتعد هذه الوثيقة أول تقنين لمبادئ الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بحقوق الإنسان [274]. وقد تضمنت شرعة حقوق الإنسان هذه خمسة وعشرين مادة تضمنت الحقوق السياسية والسياسية وحقوق الأسرة، وحقوق الانتماء والجنسية، وحقوق التربية والتعليم، والضمان الاجتماعي، والملكية، والتقاضي، والاجتماع، والتنقل، واللجوء[275].

وقد تعرضت هذه الوثيقة لتاريخ طويل من النقاش والأخذ والرد على مدى عشرة سنوات. ولم تحظ هذه الشرعة بموافقة منظمة المؤتمر الإسلامي، أحيلت إلى المؤتمر الإسلامي الحادي عشر، الذي أحالها بدوره إلى لجنة قانونية، ومن ثم عرض النص المعدل على لجنة أخرى وانتقلت الوثيقة من لجنة إلى أخرى ومن مؤتمر إلى آخر إلى أن حظيت بموافقة المؤتمر التاسع عشر لوزراء الخارجية لدول منظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد في القاهرة في الفترة بين 9-13 محرم 1411 الموافق 31 آب أغسطس 1990.

2 – البيان الإسلامي العالمي لحقوق الإنسان في الإسلام، نشر من قبل المجلس الإسلامي الأوروبي في لندن في 12نيسان/إبريل 1980 .

3 – البيان العالمي عن حقوق الإنسان في الإسلام، نشر من قبل المجلس الإسلامي الأوروبي في لندن في 19 أيلول /سبتمبر 1981 [276].

4– صدرت صيغة الإعلان الإسلامي العالمي لحقوق الإنسان الذي أعلن في اليونيسكو في 1981/9/19. وهو الإعلان الذي يأتي حصيلة جهود كبار العلماء المسلمين وأساتذة القانون من مختلف التيارات والحركات الإسلامية، ويتكون من ثلاثة وعشرين مادة ترتكز على القرآن والسنة، أهمها: حق الحرية، والحياة، والمساواة، والعدالة، وحق المحاكمة، العادلة، والحماية من التعذيب، والمشاركة في الحياة العامة، وحرية الاعتقاد، والحرية الدينية، وحرية التفكير والتعبير، وحق الملكية، وحرية الإقامة، والتنقل، واللجوء، والهجرة، وحقوق الأقليات، وحق بناء الأسرة، والحقوق الاقتصادية، وحقوق الزواج والزوجية. ومع ذلك كله يقي هذا الإعلان يجمل قيمة أدبية وعلمية ولم يسجل حضوره السياسي والقانوني في المجتمعات الإسلامية.

---

[273] ابراهيم مدكور & عدنان الخطيب، حقوق الإنسان في الإسلام، دار طلاس، دمشق 1992، ص 45-64.

[274] محمد الزحيلي، حقوق الإنسان في الإسلام، دار ابن كثير، دمشق- بيروت، 1997، ص 114.

[275] انظر النص الكامل لشرعة حقوق الإنسان في الملاحق.

[276] ورد نص المشروع في مجلة، Islamochristiana، العدد 9، 1982، ص 96 – 101.

4 – مشروع وثيقة حقوق الإنسان في الإسلام، اقتراح مقدم إلى مؤتمر القمة لمنظمة المؤتمر الإسلامي في الطائف، في كانون الثاني / يناير، 1981[277].

5 – ولم تستطع الدول الإسلامية إصدار بيان لحقوق الإنسان إلا في عام 1990 الذي تمثل في مشروع إعلان حقوق الإنسان في الإسلام، وقد تم الاتفاق عليه في المؤتمر الخامس لحقوق الإنسان في طهران، في ديسمبر 1989، أي بعد نصف قرن من الزمن تقريبا على بيان الأمم المتحدة وقد وقع هذا البيان في المؤتمر التاسع عشر لوزراء خارجية الدول الإسلامية في القاهرة عام 1990[278].

وقد شكل صدور الإعلان الإسلامي لحقوق الإنسان والذي **يطلق عليه غالبا إعلان القاهرة بدوره** موضوعا للجدل ومقارنة مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948. وقد أجريت دراسات وأبحاث عديدة في هذا المجال لتحري أوجه التجانس والاختلاف بين الإعلانين. ومن أهم الملاحظات التي سجلت حول هذا الإعلان هي أنه: " لم يتضمن بنود أو مواد تنص على إيجاد أية آلية لمراقبة الالتزام به، ولا توجد في العالم الإسلامي، ولا رسميا ولا شعبيا، **أية منظمة تراقب تطبيق الإعلان**، بل كافة الدول الإسلامية، والمعنية بالإعلان، **تهاب التذكير بشأن حقوق الإنسان، وهي أكثر الدول تعديا عليها**، وسجل الدول الإسلامية قاطبة، والتي وافقت على إعلان القاهرة بخصوص حقوق الإنسان، وهو الأسوأ بين الأمم، وبلا منافس[279].

ومن الانتقادات التي وجهت يتمثل في أن " الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو الإعلان الأساس للمرجعية التي يحتكم لها العالم بشأن الحقوق الأساسية للإنسان، وهو الذي صدر بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في العاشر من ديسمبر عام 1948، أي أكثر من نصف قرن، بينا جاء إعلان القاهرة 1990، بعد محاولات ومساومات طويلة بين الدول الإسلامية **وكأنه محاولة شكلية لاستكمال ديكورات منظمة المؤتمر الإسلامي**[280].

ويبدي كثير من الباحثين أيضا أن هذا الإعلان جاء في جوهره وفحواه صورة عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في عام 1948. ولا يكاد البعض يجد ما يميزه في جوهره عن الإعلان العالمي. وقد

---

[277] هذه مرحلة من مراحل تطور العمل في وثيقة شرعة الإسلام عام 1979.

[278] محمد الزحيلي، حقوق الإنسان في الإسلام، مرجع سابق، ص 400.

[279] أحمد بشارة، حقوق الإنسان بين الإعلان العالمي والإعلان الإسلامي،مؤتمر الكويت والتحديات الفكرية، جامعة الكويت، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 2مايو 1998،ص12.

[280] أحمد بشارة، حقوق الإنسان، المرجع السابق، ص10.

أجريت دراسات مقارنة واسعة بين الإعلانين أحثها الدراسة المقارنة التي سجلها الدكتور محمد الزحيلي في كتابه المعروف حقوق الإنسان في الإسلام: دراسة مقارنة مع الإعلان العالمي والإعلان الإسلامي [281]. وفي هذه الدراسة يعلن الزحيلي أن الإعلان الإسلامي متأثر بالإعلان العالمي صياغة وتركيبا وفي الاقتباس ويرى أن الأفكار المقتبسة من الإعلان العالمي تتوافق مع التشريع الإسلامي، ويبين الزحيلي أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ينفرد بمبدأين أساسيين، هما: حق الجنسية وحق الانخراط في التنظيمات النقابية والاتحادية. أما الإعلان الإسلامي فينفرد بأشياء كثيرة أهمها: حق الأبوين، وحق التربية الدينية، وحق التحرر من الاستعمار، وحق الدعوة إلى الخير، وحق الفرد في حماية مقدساته من المنظور الإسلامي، وحق حماية الضعفاء، وحركة اللجوء إلى إفناء النوع البشري.

وتتابع اليوم المنظمات والقوى الإسلامية جهودها الفكرية والسياسية في سبيل تعزيز حقوق الإنسان وقيم التسامح وهذا ما يؤكده المؤتمر القومي الإسلامي الثاني الذي عقد في بيروت عام 1997. حيث يطالب المؤتمر بوقف عمليات قمع الأنظمة للقوى السياسية في الأقطار **العربية وضمان حقوق الإنسان المادية والمعنوية من خلال إطلاق الحريات العامة السياسية والثقافية والفكرية... الخ والتأكيد على كرامة الإنسان**. ومن ثم فإن المؤتمر يؤكد في على اعتبار حق المواطنة والحقوق المدنية جزءا من توفر الديمقراطية ونجاحها [282]. وقد طالب هذا المؤتمر بإطلاق سراح المسجونين السياسيين من جميع سجون الدول العربية وأسرى الحروب بين الدول العربية والإسلامية وإلغاء المحاكمات الاستثنائية والعسكرية ورفع الحصار عن المحاصرين وإلغاء الإقامة الجبرية[283]. **وفيما يلي نورد النص الكامل لإعلان القاهرة عن حقوق الإنسان في الإسلام .**

---

[281] محمد الزحيلي، حقوق الإنسان في الإسلام، مرجع سابق، ص 121-127.

[282] البيان الختامي الصادر عن المؤتمر القومي – الإسلامي الثاني، الفكر السياسي الصادر عن اتحاد الكتاب العرب، السنة الأولى، العدد الأول، شتاء 1997، (207-220)، ص 215.

[283] البيان الختامي الصادر عن المؤتمر القومي – الإسلامي، المرجع السابق، ص 216.

إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام 1990

إن المؤتمر الإسلامي التاسع عشر لوزراء الخارجية المنعقد في القاهرة بجمهورية مصر العربية في الفترة 9-13 محرم 1411ه الموافق 31 يوليو-4 أغسطس 1990م.

إذ يدرك مكانة الإنسان في الإسلام باعتباره خليفة الله في الأرض.

وإذ يقر بأهمية إصدار وثيقة حول حقوق الإنسان في الإسلام، لكي تسترشد بها الدول الأعضاء في مختلف مجالات الحياة .

يوافق على إصدار "إعلان القاهرة عن حقوق الإنسان في الإسلام" الذي يشكل إرشادات عامة للدول الأعضاء في مجال حقوق الإنسان.

وتأكيدا للدور الحضاري والتاريخي للأمة الإسلامية التي جعلها الله خير أمة أورثت الإنسانية حضارة عالمية متوازنة، ساد فيها الانسجام بين الحياة الدنيا والآخرة، واقترن فيها العلم بالإيمان، والدور الذي ينبغي لهذه الأمة أن تلعبه لتهدي الإنسانية الحائرة بين الاتجاهات والأيديولوجيات المتنافسة ولتهيئ الحلول للمشكلات المزمنة لهذه الحضارة المادية، ومساهمة في الجهود البشرية المتعلقة بحقوق الإنسان التي تهدف إلى حمايته من الاستغلال والاضطهاد وتهدف إلى تأكيد حريته وحقوقه في الحياة الكريمة التي تتفق مع الشريعة الإسلامية [284].

وثقة منها بأن الحقوق الأساسية والحريات العالمية في الإسلام جزء لا يتجزأ من الدين الإسلامي لا يملك أحد بشكل مبدئي تعطيلها كليا أو جزئيا، أو خرقها أو تجاهلها فهي أحكام إلهية تكليفية أنزل الله بها كتبه وبعث بها خاتم رسله، وتم بها ما جاءت به الرسالات، وأصبحت رعايتها عبادة، وإهمالها أو العدوان عليها منكرا في الدين وكل إنسان مسؤول عنها بمفرده، والأمة مسؤولة عنها بالتضامن ... إن الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، تأسيسا على ذلك، تعلن ما يلي:

المادة الأولى

أ_ كل الكائنات البشرية تشكل أسرة واحدة يتحد أعضاؤها بانقيادهم لله وانحدارهم من آدم. وكل الناس سواسية في الكرامة الإنسانية الأساسية والواجبات والمسؤوليات دون أي تمييز بسبب السلالة أو

---

[284] سعاد محمد الصباح: حقوق الإنسان في العالم المعاصر، دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع، الصفاة، الكويت، الطبعة الثانية، 1997، ص 187.

اللون، أو اللغة، أو الجنس أو الاعتقاد الديني، أو الانتماء السياسي أو الوضع الاجتماعي، أو غير ذلك من الاعتبارات، والإيمان الصادق هو التضامن لتعزيز هذه الكرامة على طريق الكمال الإنساني.

ب_ الناس كلهم عيال الله، وأحبهم إلى الله نفعهم لعيالهم، ولا فضل لأحد على أحد إلا بالتقوى والعمل الصالح .

المادة الثانية:

أ_ الحياة هبة الله، وهي مكفولة لكل إنسان وعلى الأفراد والدول والمجتمعات حماية هذا الحق من كل اعتداء عليه، ولا يجوز إزهاق روح دون مقتضى شرعي.

ب_ يحرم اللجوء إلى وسائل تفضي إلى إفناء الينبوع البشرى .

ج_ المحافظة على استمرار الحياة، واجب شرعي .

د_ سلامة جسد الإنسان مصونة، ولا يجوز الاعتداء عليها، كما لا يجوز المساس بها إلا بمسوغ شرعي، وتكفل الدولة حماية ذلك.

المادة الثالثة:

أ_ في حالة استخدام القوة أو المنازعات المسلحة، لا يجوز قتل من لا مشاركة لهم بالقتال، كالشيخ والمرأة والطفل، وللجريح والمريض الحق في أن يداوى وللأسير أن يطعم ويؤوى ويكسى، ويحرم التمثيل بالقتلى، ويجب تبادل الأسرى اجتماع شمل الأسر التي فرقتها ظروف القتال.

ب_ لا يجوز قطع الشجر أو إتلاف الزرع والضرع أو تخريب المباني والمنشآت المدنية للعدو بقصف أو نسف أو غير ذلك .

المادة الرابعة:

لكل إنسان حرمته والحفاظ على سمعته في حياته وبعد موته وعلى الدولة والمجتمع حماية جثمانه ومدفنه.

المادة الخامسة:

أ_ الأسرة هي الأساس في بناء المجتمع، والزواج أساس تكوينها، وللرجال والنساء الحق في الزواج، ولا تحول دون تمتعهم بهذا الحق، قيود منشؤها العرق أو اللون أو الجنسية .

ب_ على المجتمع والدولة إزالة العوائق أمام الزواج وتيسير سبله وحمية الأسرة ورعايتها.

المادة السادسة:

أ_المرأة مساوية للرجل في الكرامة الإنسانية ولها من الحقوق مثل ما عليها من الواجبات، ولها وضعها المدني الخاص وذمتها المالية المستقلة، ولها الحق في أن تحتفظ باسمها ونسبها.

ب_ على الرجل عبء الإنفاق على الأسرة ومسؤولية رعايتها ورفاهيتها.

المادة السابعة:

أ_ لكل طفل منذ ولادته حق على الأبوين والمجتمع والدولة في الحضانة والتربية والرعاية المادية والصحية والأدبية، كما تجب حماية الجنين والأم وإعطائهما رعاية خاصة.

ب_ للآباء ومن بحكمهم الحق في اختيار نوع التربية التي يريدون لأولادهم مع وجوب مراعاة مصلحتهم ومستقبلهم في ضوء القيم الأخلاقية والأحكام الشرعية.

المادة الثامنة:

لكل إنسان الحق في التمتع بأهليته الشرعية من حيث الإلزام والالتزام، وإذا فقدت أهليته أو انتقصت قام وليه مقامه.

المادة التاسعة:

(أ) طلب العلم فريضة والتعليم واجب على المجتمع والدولة وعليها تأمين سبله ووسائله وضمان تنوعه بما يحقق مصلحة المجتمع ويتيح للإنسان معرفة دين الإسلام وحقائق الكون وتسخيرها لخير البشرية.

(ب) من حق كل إنسان على مؤسسات التربية والتوجيه المختلف من الأسر والمدرسة والجامعة وأجهزة الإعلام وغيرها أن تعمل على تربية الإنسان دينيا ودنيويا تربية متكاملة ومتوازنة تنمي شخصيته وتعزز إيمانه بالله واحترامه للحقوق والواجبات وحمايتها.

المادة العاشرة:

الإسلام دين الفطرة المطهرة، يحرم ممارسة أي شكل من أشكال إكراه الرجل، أو استغلال فقرة وجهله بغية تحويله إلى دين آخر، أو إلى الإلحاد .

المادة الحادية عشرة:

أ_ ولد الناس أحرارا وليس للإنسان الحق في أن يستعبد الناس أو يذلهم أو يظلمهم أو يستغلهم، ولا يجوز الخضوع لغير الله سبحانه وتعالى .

ب_ لما كان الاستعمار بكافة أشكاله من أسوأ أشكال الرق كان محرما تحريما مطلقا. وللشعوب التي تعاني من الاستعمار كل الحق في الحرية وتقرير المصير، ومن واجب الدول والشعوب جميعا دعم كفاح

الشعوب المستعمرة من أجل تصفية كافة أشكال الاستعمار والاحتلال، ولكل الدول والشعوب الحق في الحفاظ على استقلالها وممارسة السيطرة على ثروتها ومواردها الطبيعية.

المادة الثانية عشرة:

لكل إنسان الحق "في إطار الشريعة في حرية التنقل واختيار محل إقامته سواء داخل أو خارج بلاده، وإذا اضطهد فمن حقه أن يطلب اللجوء إلى بلد آخر، وعلى البلد الملجأ أن يكفل حمايته حتى يبلغ مأمنه، وذلك ما لم يكن الباعث على اللجوء عملا يعد جريمة في نظر الشريعة.

المادة الثالثة عشرة:

العمل حق تكفله الدولة والمجتمع لكل قادر عليه، وللإنسان حرية اختيار العمل اللائق ما تتحقق به مصلحته ومصلحة المجتمع، وللعامل حقه في الأمن والسلامة وفي كافة الضمانات الاجتماعية الأخرى. ولا يجوز تكليفه بما لا يطيقه، وإكراهه أو استغلاله أو الإضرار به. وله دون تمييز بين الذكر والأنثى أن يتقاضى أجرا عادلا مقابل عمله دون تأخير، وله الإجازات والعلاوات والترقيات التي يستحقها، وهو مطالب بالإخلاص والإتقان، وإذا اختلف العمل، وأصحاب العمل، فعلى الدولة أن تتدخل لفض النزاع ورفع الظلم وإقرار الحق والانتظام بالعدل دون تحيز.

المادة الرابعة عشرة:

للإنسان الحق في الكسب المشروع، دون احتكار أو غش أو إضرار بالنفس أو بالغير، والربا ممنوع مؤكدا.

المادة الخامسة عشرة:

(أ) لكل إنسان الحق في التملك بالطرق الشرعية، والتمتع بالحقوق الملكية، بما لا يضر به أو بغيره من الأفراد أو المجتمع، ولا يجوز نزع الملكية إلا لضرورات المنفعة العامة ومقابل تعويض فوري وعادل.

(ب) تحرم مصادرة الأموال وحجزها إلا بمقتضى شرعي.

المادة السادسة عشرة:

لكل إنسان حق في الانتفاع بثمرات إنتاجه العلمي أو الأدبي، أو الفني أو التقني أو الفني، والحق بأن يحمي مصالحه المادية والأدبية الناشئة عنه على أن يكون هذا الإنتاج غير مناف لأحكام الشريعة .

المادة السابعة عشرة:

(أ) لكل إنسان الحق في أن يعيش في بيئة نظيفة من المفاسد والأوبة الأخلاقية تمكنه من بناء ذاته معنويا، وعلى المجتمع والدولة أن توفر له هذا الحق.

(ب) لكل إنسان على مجتمعه ودولته حق الرعاية الصحية والاجتماعية بتهيئة جميع المرافق العامة التي يحتاج إليها في حدود الإمكانات المتاحة.

(ج) تكفل الدولة لكل إنسان حقه ف يعيش كريم يحقق له تمام كفايته وكفاية من يعوله، ويشمل ذلك المأكل والملبس والمسكن والتعليم والعلاج وسائر الحاجات الأساسية.

المادة الثامنة عشرة:

(أ) لكل إنسان الحق في أن يعيش آمنا على نفسه ودينه وأهله وعرضه وماله .

(ب) للإنسان الحق في الاستقلال بشؤون حياته الخاصة في سكنه وأسرته وماله واتصالاته، ولا يجوز التجسس أو الرقابة عليه أو الإساءة لسمعته ويجب حمايته من كل تدخل تعسفي.

(ج) لمسكن حرمته في كل حال ولا يجوز دخوله بغير إذن أهله أو بصورة غير مشروعة، ولا يجوز هدمه أو مصادرته أو تشريد أهله منه.

المادة التاسعة عشرة:

أ_الناس سواسية أمام الشرع يتساوى في ذلك الحاكم والمحكوم.

ب_ حق اللجوء إلى القضاء مكفولة للجميع.

ج_المسؤولية في أساسها شخصية.

د_لا جريمة ولا عقاب إلا بموجب أحكام الشريعة.

ه_المتهم بريء حتى تثبت إدانته بمحاكمة عادلة يعطى فيها كل ضمانات الدفاع.

المادة العشرون:

لا يجوز القبض على إنسان أو تقييد حريته أو نفيه أو عقابه بغير موجب شرعي، ولا يجوز تعريضه للتعذيب البدني أو النفسي أو لأي نوع من المعاملات المذلة والقاسية أو المنافية للكرامة الإنسانية، كما لا يجوز إخضاع أي فرد للتجارب الطبية أو العلمية إلا برضاه، بشرط عدم تعرض صحته وحياته للخطر، كما لا يجوز سن القوانين الاستثنائية التي تخول ذلك للسلطات التنفيذية.

المادة الحادية والعشرون:

أخذ الإنسان رهينة محرم بأي شكل من الأشكال ولأي هدف من الأهداف .

المادة الثانية والعشرون:

أ_ لكل إنسان الحق في أن يعبر عن آرائه بحرية على نحو لا يتعارض مع مبادئ الشريعة.

ب_لكل إنسان الحق في الدفاع عن ما هو حق، وأن ينشر ما هو خير، ويـذر مـن الضـرر والشـر طبقـا لأحكام الشريعة.

ج_الإعلام ضرورة حيويـة للمجتمـع، ولا يجـوز اسـتغلاله أو سـوء اسـتعماله علـى نحـو تنتهـك فيـه المقدسات وكرامة الأنبياء، ويحطم القيم الأدبية والأخلاقية ويحطم المجتمع، أو يفسد، أو يضره أو يضعف إيمانه.

د_ لا يجوز إثارة الكراهية القومية أو المذهبية أو ارتكاب أي عمل فيـه تحـريض علـى أي شـكل مـن أشكال التمييز العنصري بكافة أشكاله.

المادة الثالثة والعشرون:

أ_السلطة أمانة. وسوء استعمالها أو استغلالها بشكل ضار محرم تحريما مطلقـا، حتـى يمكـن ضـمان حقوق الإنسان الأساسية.

ب_لكل إنسان الحق في أن يشارك بالذات أو الواسطة في إدارة الشؤون العامة لـبلاده، ولـه الحـق في أن يتقلد الوظائف العامة طبقا لنصوص الشريعة.

المادة الرابعة والعشرون:

كل الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الإعلان خاضعة للشريعة الإسلامية.

المادة الخامسة والعشرون:

الشريعة الإسلامية هي المصدر الوحيد لتفسير أو توضيح أي من مواد هذه الوثيقة [285].

---

[285] سعاد محمد الصباح: حقوق الإنسـان في العـالم المعاصـر، دار سـعاد الصـباح للنشـر والتوزيـع، الصـفاة، الكويـت، الطبعـة الثانيـة، 1997، (صص239-246).

الفصل السادس

الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي

ترصد الأدبيات المعاصرة اليوم غيابا واسعا ومتزايدا لحقوق الإنسان العربي. فالإنسان العربي المعاصر يتعرض لكافة أشكال الاضطهاد والتمييز والتسلط، ويعاني مختلف ألوان التعصب والقهر، ويكابد من غياب الحريات العامة، بدءا من حرية القول والتعبير، ووصولا إلى حرية الاعتقاد والتملك والمشاركة السياسية.

وفي خِضَمِّ هذه المعاناة، وفي غمرة هذه **المكابدة التاريخية**، ينزوي الإنسان العربي صاغرا في دائرة الصمت، **حتى غدا إنسانا يخشى الحلم**، ويرهب الكلمة، وتغتذي في نفسه كل مشاعر الهزيمة. إن المتأمل في حال الإنسان العربي في المرحلة الراهنة يستطيع أن يلمس بسهولة أن هذا الإنسان يعاني حالة حرمان من أهم حقوقه الأساسية كإنسان، فهو محروم من **حرية إبداء الرأي والتعبير في شؤون مجتمعه ووطنه وأمته وهو مغلول عن المشاركة في تقرير مصيره ومصير بلده ومكبل بقيود القهر والخوف والحاجة**"[286].

أعلنت رابطة الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية في العالم العربي (تأسست في باريس عام 1983) في تقريرها السنوي في تشرين أول/أكتوبر 1985 أن وضع الحريات الأساسية للإنسان والمواطن في بعض البلدان العربية مأساوي إلى حد كبير، فالحرية الفردية يضرب بها عرض الحائط والحريات الجماعية لا تصان، والرقابة مفروضة، وحرية التعبير لا تمارس إلا سرا، وعندما يعتقل رجل فإن زوجته وأمه وأخواته يحتجزن لاستجوابهن[287]. وقد بين التقرير أن هجرة الأدمغة والعقول العربية إلى الخارج إنما يأتي نتيجة لغياب الديمقراطية وحقوق الإنسان في البلدان العربية.

---

[286] خالد الناصر: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، في علي الدين هلال وآخرون: الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1983، ص51.

[287] جريدة الوطن الكويتية، عدد 9 تشرين الأول/اكتوبر 1985.

وقد بينت اغلب بحوث المشاركين في ندوة حقوق الإنسان التي عقدتها المنظمة العربية لحقوق الإنسان في القاهرة في إيار/مايو 1985 : " إن حقوق الإنسان التي نُصَّ عليها في معظم الدساتير ونادت بها الشريعة الإسلامية، والتزمت بها الدول العربية أمام المجتمع الدولي لا تزال تنتهك في الأقطار **العربية، وأن المواطن العربي يدفع ثمن كل هذا، ولذلك فإن حصول المواطن العربي على حقوقه كاملة أصبح واجبا لا يحتمل المساومة لتحقيق التقدم والوحدة** " [288].

هذه هي صورة الإنسان العربي على تخوم القرن العشرين، لقد حاصرته كل القوى التي تدمر وتقهر، **وفي غمرة هذا الحصار، تحول إلى مواطن لا يعرف من حقوق الإنسان غير ألفاظها، ومن القيم التي تنهض عليها غير رنينها، ومن الأمل في حياة حرة كريمة غير التصورات الخيالية الحالمة.**

الأنظمة السياسية العربية وموقفها إزاء حقوق الإنسان:

يعد موقف الأنظمة السياسية من حقوق الإنسان معيارا لدرجة الديمقراطية التي وصلت إليها هذه الأنظمة. والحقوق المعنية هنا هي الحقوق المدنية كما جاءت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وهي تشمل: حق الحياة، حق الحرية والأمن، وحرية التفكير والتعبير، وتبادل الرأي والأفكار، وحق التنقل من بلد لآخر، وحق طلب اللجوء إلى دولة أخرى هربا من الاضطهاد، وحرية العقيدة والاجتماع، والحكم الذاتي، والحق في الجنسية، والحق في عدم الاعتقال التعسفي، أو التدخل في شؤون الأفراد الخاصة والعائلية، ومنع العبودية والتعذيب الجسدي والمعنوي...إلخ[289].

وعندما يرصد المرء موقف الحكومات العربية من هذه الحقوق، ويأخذ هذا الموقف معيارا للحكم على مستوى الديمقراطية ودرجتها في الحياة السياسية لهذه الأنظمة سيصل إلى قناعة قوامها الغياب الكبير للطابع الديمقراطي في الحياة السياسية العربية.

لقد رفضت بعض الدول العربية، كالمغرب، المصادقة على البروتوكول الاختياري الأول المتصل بالحقوق المدنية والسياسية الذي يسمح لكل مواطن بأن يقدم شكوى ضد انتهاك حقوقه إلى لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة [290].

---

[288] حسن جميل: حقوق الإنسان في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص 120-121.

[289] صالحي عبد الرزاق: ديمقراطية نور أم سراديب ظلمة: عن مواقف العلمانيين من التيار الإسلامي، الناقد، العدد71، أيار/مايو، 1994، صص(26-30)، ص26.

[290] صالحي عبد الرزاق: ديمقراطية نور أم سراديب ظلمة ،مرجع سابق، ص27.

يلاحظ أغلب الكتاب العرب اليوم أن أكثر الحكومات العربية تحكم شعوبها اليوم بالنار والحديد من جهة، وبالخداع والتضليل من جهة أخرى. وبين النار والحديد والخداع والتزييف والترهيب تتبدد كل القيم الإنسانية وتغيب كل الممارسات الديمقراطية والحقوقية للإنسان. فالنظم السياسية العربية القائمة في أغلبها " **خطفت السلطة بالحراب، وهي باقية على رؤوس الحراب**. فالدولة تفرض رأيها على مختلف أشكال التعبير الثقافي[291].

والإنسان العربي في ظل هذه الممارسات، وفي غثيان هذا الواقع، **وفي حمأة هذا القهر والتسلط يفقد جوهر إنسانيته وحرياته وحقوقه الإنسانية، ويقع في حصار الخوف والقلق إزاء الحياة والمستقبل والمصير**.

إن أغلب الأنظمة السياسية في الوطن العربي تقوم على الإرهاب والاستبداد الفردي في الداخل، " **وأن السجن والموت، على حد تعبير شاكر مصطفى، هو الخيار الوحيد لمن رفض الولاء**، وفي ظل هذه الممارسات الإرهابية خسر الإنسان العربي منذ عهد الاستقلال إلى اليوم كرامته كانسان وحقوقه كبشر[292]. فالحكام العرب في غالبيتهم **لم ينهجوا منهج عمر بن الخطاب وفلسفة علي في الحكم بل رفعوا من فلسفة الحجاج بن يوسف الثقفي شعارا لهم عندما قال يصف حكمه: " ومن نطق قتلناه صبرا. ومن سكت قتلناه كمدا"** [293].

لقد " ألغي المواطن وأصبحت جماهير الناس أصفارا، وغدا الحاكم هو الرقم الوحيد الذي يقف وراء الأصفار ليحتمي بها حين يريد أن يوهم الشعب بالحكم الجماهيري، أما عند اتخاذ القرار **فالأصفار كلها توضع وراء ظهره وهو الرقم الوحيد**" [294]. ويبقى الشعب هو العملاق الأبله الذي تخافه الأنظمة العربية وتحتقره في الوقت نفسه[295].

إن سبب الدمار الذي تعانيه الأمة العربية يعود إلى غياب حقوق الإنسان وكرامته حيث يقول محمد عصفور في هذا السياق: " **إن السبب الرئيسي في كل ما عانيناه ونعانيه هو كفر نظم الحكم المتعاقبة بالإنسان وكرامته** (...) ومع أن الكرامة الإنسانية تشكل ركنا أساسيا في العقيدة الإسلامية إلا أن نظام الحكم

---

[291] فؤاد زكريا : خطاب الى العقل العربي، تابع العربي، الكتاب السابع عشر، الكويت 1987.ص20.

[292] شاكر مصطفى: الأمة العربية في المنظور التاريخي، المعهد العربي للتخطيط، الحلقة النقاشية السنوية الرابعة، التخطيط لتنمية عربية أفاقه وحدوده، الجزء الأول، الكويت ،1981، ص31.

[293] حسن جميل: حقوق الإنسان في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 166.

[294] شاكر مصطفى: الأمة العربية في المنظور التاريخي، مرجع سابق، ص 32.

[295] شاكر مصطفى: الأمة العربية في المنظور التاريخي، المرجع السابق ،ص 30.

المتعاقبة قد طمستها (...) **إن الحرية هي قضية العرب وإن الإنسان العربي آدمي لا يجوز أن يعامل معاملة الحيوان** الذي يستأنس في قفص ويوفر له الطعام والشراب [296].

وإذا كانت حقوق الإنسان تشكل البعد الاجتماعي والإنساني المتقدم للديمقراطية فإن هذه الحقوق **تشكل العدو الأول لجميع الأنظمة** القائمة على القهر والاستبداد. ويعبر عن هذه القضية مصطفى دحماني خير تعبير إذ يقول: " إن فكرة الديمقراطية وما تنطوي عليه من تعددية، وحرية التعبير والرأي، وحقوق الإنسان (...) وحق الإضراب وتكوين النقابات، (...) وصحافة حرة متعددة ومستقلة، ومفكرين أحرار، كل هذا يتعارض مع **مشروع نظام حكم استبدادي يجثم على صدر المجتمع ويكتم أنفاس كل الشرائع الحية فيه**[297].

وليس أدل اليوم على مدى غياب الديمقراطية وحقوق الإنسان مما تشهده الحياة الاجتماعية في البلدان العربية والإسلامية اليوم من فصول حياة مأساوية تحكمها علاقات التعصب والقهر والعنف الدموي، وتتجاوز هذه العلاقات الدموية حدود الأديان المختلفة، لتقض مضاجع أبناء الدين الواحد، والطائفة الواحدة. وتتمثل هذه الصورة المأساوية لتاريخ العرب والمسلمين اليوم في الحروب الأهلية في افغانستان، وحمامات الدم في الجزائر، والمقاصل البشرية في جنوب السودان، والحرب الأهلية الطاحنة التي شهدها لبنان، ومذابح الأكراد التي تدور في شمال العراق. وهذه الحروب الأهلية بكل مآسيها وفواجعها هي نتائج طبيعية لغياب الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي وفي العالم الإسلامي على نحو شامل.

يقول محمد عمارة أيضا: إن نفرا من حكام البلاد الإسلامية، الذين اغتصبوا السلطة في بلادهم، ثم ذهبوا يضفون على سلطانهم " غلالة الإسلام" ليصبح هذا السلطان شرعيا — هذا النفر من الحكام الذين تمتلئ خطبهم وبياناتهم. ..بالكلام عن الإسلام قد ذهبت وتأسست ممارساتهم شوطا بعيدا على درب العداء لحقوق الإنسان المسلم في البلاد التي يتحكمون فيها تحت ستار شريعة الإسلام ! حتى لتبلغ **المفارقة الهازلة إلى الحد الذي نراهم فيه يحرمون هذا الإنسان حقوقا لم يمنعها عنه أذكياء المستعمرين قبل أن ينتزع هذا الإنسان استقلال وطنه من هؤلاء المستعمرين** [298].

---

[296] محمد عصفور: ميثاق حقوق الإنسان العربي ضرورة قومية مصيرية، ضمن مركز دراسات الوحدة العربية، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، بيروت، 1986، (صص 215 - 245) ،ص 240.

[297] مصطفى دحماني: فضح الزمن الأصولي: قراءة تحليلية نقدية لبعض مفاهيم الحركة الإسلامية المعاصرة. دراسات عربية عددم8/7 أيار حزيران 1994. ص58.

[298] محمد عمارة: الإسلام وحقوق الإنسان: ضرورات لا حقوق، دار الشروق القاهرة ن 1989، ص 8.

فهذه الفصول الدموية التي تشهدها البلدان العربية والإسلامية في النصف الثاني من القرن العشرين، **تقوم على مبدأ التعصب وغياب الديمقراطية** وحقوق الإنسان، وتؤكد هذا **الانفصال الكبير بين نظرية الإسلام التي تنبض بأسمى معاني التسامح وقيم الحب والعطاء وبين ممارسة التعطش إلى سفك الدماء وقتل الأبرياء**. فالثقافة العربية الإسلامية تفيض بقيم التسامح والعطاء الثقافي، والحب والأخلاق، ومع ذلك فإن الممارسة الاجتماعية الواقعية تؤكد ما يتنافى مع كل المبادئ الإسلامية السَّمحاء.

فالتعصب والتسلط وغياب حقوق الإنسان، على حد **تعبير سعد الدين إبراهيم،** تشكل أهم التحديات التي يواجهها المجتمع والدولة في الوطن العربي خلال الربع الأخير من القرن العشرين، وإذا لم ينجح العرب في مواجهة هذه الظاهرة، فإنهم سيدخلون القرن الواحد والعشرين وهم أكثر تجزئة وتفتيتا، وضعفا، وتخلفا، وتبعية مما هم عليه الآن، وسيكون أطفالنا هم أول الضحايا[299].

ولا بد في هذا السياق من القول بأن هذه الحروب ولاسيما الأهلية والطائفية منها تعود بصورة رئيسة إلى غياب الحياة الديمقراطية، وإلىغياب مفاهيم حقوق الإنسان في البلدان التي تندلع فيها، وغياب الديمقراطية يعني في النهاية الظلم والاستبداد والقهر الذي يؤدي إلى جحيم الحرب والقتال وحمامات الدم من أجل استعادة الحقوق ومن أجل العدالة الاجتماعية. ومن يتأمل في وضعية هذه الحروب والنزاعات يجدها غاليا ما تكون في البلدان التي تغيب فيها القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وفي البلدان التي تخيم فيها أنظمة ديكتاتورية وشمولية تقوم على أساس قيم الاغتصاب والقهر والقوة والعدوان.

لقد بينت التجربة التاريخية أن أغلب البلدان الديكتاتورية والشمولية مرشحة لحروب أهلية وطائفية دموية لا مفر منها. ومثال ذلك ما حدث في إيران أثناء حكم ديكتاتورية الشاه، وما حدث ويحدث في العراق في مختلف جوانب الحياة السياسية والاجتماعية، وما حدث في لبنان، وما يجري في الجزائر وافغانستان والباكستان، وبوادر النزيف الدموي في تركيا وغيرها من البلدان التي تعتمد الأنظمة الديكتاتورية في الحكم والتي تعمل على تغييب كل إمكانيات حقوق الإنسان. وهذا يعني أن البلدان الديمقراطية التي تسود فيها قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وقيم التسامح هي البلدان التي تمتلك الحصانة السياسية والثقافية ضد قيم الحرب والفناء. ولذلك فإن طريق مختلف البلدان إلى السلام هو الطريق إلى الديمقراطية التي تعني العدالة المساواة وقيم الحق والخير والأمن والسلام وحقوق الإنسان.

---

[299] سعد الدين إبراهيم: التعصب والتحدي الجديد للتربية في الوطن العربي، الجمعية الكويتية، الأطفال والتعصب والتربية، احتمالات الانهيار الداخلي للثقافة العربية المعاصرة، (صص19_71)، ص23.

الحكومات العربية وإعلان حقوق الإنسان:

هذا وتشكل حقوق الإنسان القادمة **من وراء البحار صدمة جديدة تهز الوجدان العربي والإسلامي**، حيث بدأت تتحرك في الأعماق الإنسانية للشعوب العربية نزعة الغضب العارم الذي يمكن أن تصبه على مغتصبي حقوقها. وأمام الخوف الشديد للحكام المتسلطين وأنظمة القهر من غضب جماهيري قد يتحول إلى ثورة عارمة تطيح بكل رموز القهر والتسلط والجمود، **جند هؤلاء كل أساطين الكلام وفقه السلطة وأقلام السلطان من أجل تخميد هذه الاندفاعات الفكرية الجديدة**، ومن أجل امتصاص هذه الصدمة الجديدة للوعي العربي والإسلامي وتفريغه من محتواه ومضامينه. **وبدأ نشيد الحرية المخدر يصدح في دواوين القهر ليشغل الإنسان العربي الإسلامي عن قضاياه الأساسية في مجال حقوق الإنسان وحرياته ومتطلبات وجوده.**

وبدأت السمفونيات الجديدة حول حقوق الإنسان تسجل في استديوهات الحكام الشموليين، وتوزع في مختلف أصقاع الوجود العربي والإسلامي. واللحن الأساسي لهذه السمفونية يدق الآذان تحذيرا من الغزو الجديد لحقوق الإنسان. وهو ينشد في قلوب الشعوب العربية وفي وجدان الأمم الإسلامية مزيدا من التمسك بالأصالة التاريخية، ويشحذ الهمم من أجل امتشاق السيوف إعلانا على حرب الردة، **أي الحرب على حقوق الإنسان القادمة من الشمال ومن الغرب الأوروبي** !!!.

منذ عام 1948 والحكومات العربية والإسلامية تطرح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة الصادر في عام 1948 للجدل والمناقشة والتشكيك. وقد رأت بعض الدول الإسلامية أن هذا الإعلان ينطوي على نزعة استعمارية وأنه يتعارض مع قيم الإسلام وتشريعه، مع أن أغلب الدراسات الإسلامية التي تناولت الإعلان بالرصد والفحص والتمحيص قد بينت بصورة قطعية على أن الشريعة الإسلامية تتضمن محتوى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتتجاوزه. وتبين هذه الدراسات على وجه الإطلاق أن مبادئ الإسلام وشريعته تجسد حقوق الإنسان، وأن الإسلام هو دين القيم والمبادئ والحقوق وأن لا تعارض جوهري بين الحقوق التي أعلنتها المنظمة الدولية ومبادئ الإسلام السمحاء. إن هذه الوقائع تبين بأدلة قاطعة على أن بعض الحكومات العربية ما زالت ترهب كل ما يتصل بحقوق الإنسان، وتخشى التوقيع على أي صيغة للمبادئ والحقوق تجعلها مسؤولة أمام المنظمات الدولية، وتأسيسا على ذلك كانت هذه الدول وما زالت تلجأ إلى أسلوب المراوغة والمماطلة في التوقيع على الاتفاقيات الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة والمتعلقة بحقوق الإنسان.

هذا وقد رفضت بعض الدول العربية[300]المصادقة على الميثاق العربي لحقوق الإنسان الصادر عن الجامعة العربية في 1994/9/15. حيث سُجلت تحفظات كبيرة، مع أن الميثاق كما جاء في الديباجة "ينطلق من المبادئ الخالدة التي أرستها الشريعة الإسلامية والديانات السماوية الأخرى في المساواة بين البشر"[301]. وفي هذه الممارسات ما يدعو إلى الشك في نوايا الحكومات العربية إزاء حقوق الإنسان أو على تقصيرها الكبير في هذا المجال.

نلاحظ أن بعض جمعيات حقوق الإنسان العربية تكتفي بنقل دساتير حقوق الإنسان من اللغات الأوروبية إلى اللغة العربية، وخصوصا إعلان 1789 وإعلان الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة عام 1948 [302].

ويمكن لنا في هذا الخصوص أن نقول **بأن خروج العرب فرادى وجماعات خارج اللحظة التاريخية أمر ممكن للجميع ولكن دخول العرب في التاريخ ومشاركتهم في اللحظة التاريخية أمر لا يمكن أن يتم إلا بصورة جماعية أو على نحو كلي**. وهذا الدخول في اللحظة التاريخية والمشاركة في صنع التاريخ مرهون في نهاية الأمر بوحدة العرب رأيا وثقافة وفعلا وعقيدة وتوجها، وبالتالي فإن هذا الدخول في اللحظة التاريخية لا يمكنه أن **يتم إلا تأسيسا على حقوق الإنسان وقيم التسامح لأن هذه الحقوق عندما تصبح حقيقة سياسة وقانونية وثقافية**، تمكن العرب والمسلمين من الالتئام في وحدة واحدة. فالديمقراطية الحقيقية على ما يرى الفيلسوف الأمريكي جون ديوي تتمثل في مدى اشتراك الفرد في مصالح المجتمع، وهذه المشاركة الحقيقة يمكنه أن تتوفر عندما توجد مظلة حقيقة لقيم التسامح وحقوق الإنسان[303]. ومن هنا تأخذ حقوق الإنسان ضرورة تاريخية حيوية وتمثل المنطلق الحقيقي لأي مشاركة حضارية ولأي مشروع عربي ثقافي وقومي في المستقبل. وتأسيسا على هذه القضية فإن حقوق الإنسان ومبادئ الحق والسلام تشكل دائما الجسر الحقيقي نحو مجتمع ينهض بثقافته وحضارته ويكون دائما قادرا على المشاركة الحضارية.

---

[300] دول الخليج العربي واليمن والسودان.

[301] الميثاق العربي لحقوق الإنسان، الفكر السياسي الصادرة عن اتحاد الكتاب العرب في دمشق، العدد الأول السنة الأولى، شتاء 1997، (صص 183-194)، ص 187.

[302] هاشم صالح ،الثقافة العربية في مواجهة الثقافة الغربية و التحديات ،الوحدة، عدد 101، فبراير/ مارس ،1993، (صص 14-30)، في الهوامش ص 23.

[303] Pierre Gauchotte: Le Pragmatisme ,que sais je , P.u.f.,1992,P57.

حقوق الإنسان وصورة العرب في الرأي العام العالمي:

" منذ اللحظة التي أدرك فيه العرب أهمية الرأي العام ودوره الفاعل في تحديد القضايا العربية ومنذ أدركنا أن الرأي العام العالمي له أثر فاعل في تحديد سياسات الدول الغربية الكبرى التي تمتلك مفاتيح كثير من مشاكلنا، قرر العرب خوض المعركة الإعلامية لتقديم صورة مشرقة عن العرب والمسلمين وذلك بهدف إقناع الغرب بعدالة قضايانا ومطالبنا ومواقفنا السياسية. " ووقع في يدنا أن صورتنا كعرب ومسلمين قد تأصلت بملامح مخجلة وقد اصبحت رمزا لكل المعاني التي تتنافى مع قيم الأصالة والحق والحقيقة الإنسانية التي عرف بها العرب عبر التاريخ[304].

فتشويه الصورة العربية لم تكن مجرد عملية تزييف دائمة ومستمرة فهناك من يلصق التهم الباطلة ويزيف صورة العرب بأية طريقة أو وسيلة، وبالمقابل هناك من يجد في واقع العرب المأساوي والمهين ما لا يجعله عرضة لقلق وجداني ينطلق من واقع التزييف. بمعنى آخر أن في نمط حياتنا ووجودنا وممارساتنا ما يكفي ويزيد لتقديم هذه الصورة المرعبة عن العرب والمسلمين.

" فهناك في الغرب من يقول أننا نحتقر الديمقراطية، وليس من غرابة في هذا القول **لأن بعض الحكومات العربية تلعن الديمقراطية في خطب رسمية، ولدينا جمهوريات هي أشد تركيزا للتسلط والسلطة في يد الفرد أكثر مما عرفته أشد الأنظمة الملكية في التاريخ لمركزية السلطة".** لدينا حكومات لا تتوقف عن اضطهاد وقتل خصومها من المسلمين (...) ولدينا مفكرين وكتاب ينادون بتحرير الغرب من أنظمته السياسية وهدايته إلى السلام باستخدام المتفجرات (...) ونحن كعرب غالبا ما نلتف حول طاغية وحاكم ظالم تأييدا له في أي موقف ضد الغرب لم يكن أقنعنا به ولم يتشاور معنا بشأنه، **وكثيرا ما نتضامن مع حاكم يضطهد مواطنيه ويجاهر باحتقاره لكل قيم الإنسان ثم يعلن جهادا مقدسا غير قادر على خوضه مع الغرب** (...) ونحن نشجع محاولات حصول بعض الحكام عندنا على أسلحة الدمار الشامل وندافع عن حقهم في امتلاكها مع أننا نعلم أن تلك الأسلحة ستكون تحت تصرف أيد عصبية غير مسؤولة وسيكون أول ضحاياها من العرب والمسلمين مواطنين وجيران[305].

---

[304] عبد الحميد البكوش: ماذا عن صورة العرب والمسلمين في بلاد الغرب ؟!، جريدة الحياة، الجمعة 17 نيسان(إبريل) 1998، ص19.

[305] عبد الحميد البكوش: ماذا عن صورة العرب والمسلمين في بلاد الغرب ؟!، المرجع السابق، ص19.

ومع ذلك كله كيف يمكن لنا أن **نتوقع من مواطن غربي أن ينظر نظرة احترام لصورتنا ونحن نحيط بديكتاتور ونذود عنه بأرواحنا ودمائنا**. وبعد ذلك كله هل يمكن للغرب أن يصدق ما ندعيه من حرص على الحرية والتسامح وحقوق الإنسان[306].

لقد شهدت **المجتمعات الشرق آسيوية نهضة تقنية وحضارية مميزة علما** بأن هذه النهضة لم تمر بالمراحل التقليدية للحضارة الأوروبية كمراحل التنوير والعلمانية والثورة العلمية والصناعية التي مرت بها أوروبا عبر قرون، كما أن هذه النهضة قد حدثت في بعض البلدان التي تدين بالإسلام (أندونوسيا)، وقد أضعف ذلك حجج العلمانيين الذين دأبوا على الربط بين التخلف الحضاري والإسلام كعقيدة، ويلاحظ أيضا أن هذه النهضة حدثت في مجتمعات أغلبها لم يكن قد مارس الليبرالية السياسية في أي صور من صورها[307].

لقد استمر العرب في علاقاتهم مع الغرب تعاملات متنوعة ومتعددة، على أساس التعاملات التجارية والسياسية والعلمية، وفيها الصراع والتعاون والشد والجذب، ولكن كل ذلك كان يتم، ومازال، في إطار ما يشبه الخضوع للهيمنة الحضارية الغربية، وبانجذاب كامل أحيانا وشبه كامل أحيانا أخرى[308]. وقد يكون الإصرار في تمسك النخب العربية بمنظومة الثقافة الغربية من دون "أقلمتها" مع ظروف الحضارة المحلية كما فعل الآسيويون، السبب في هذا الشرخ الذي تعانيه الثقافة العربية الإسلامية في أزمتها الراهنة، وهذا الشرخ يجر المنطقة العربية في اتجاه تعميق الصدام مع حضارة الغرب، وهو تحد مستمر بل ومتصاعد، ولكنه قد يجرها – وهو الأخطر – في اتجاه التصادم مع الجانب الآسيوي المتطور أو مع الجانب الآسيوي المنغلق في الثقافة الإسلامية وهذا تحد آخر [309].

إن الغزو العراق للكويت قد ألغى الزخم الروحي والمعنوي الذي كانت توفره القومية العربية، وقد أدى هذا الغزو إلى احتضار الفكرة القومية العربية وإجهاضها، بكل ما كانت تنطوي عليه هذه القومية من طاقات هائلة في القدرة على تحريك الوجدان العربي. يقول محمد جواد رضا في هذا السياق " لقد ألغى

---

[306] عبد الحميد البكوش: ماذا عن صورة العرب والمسلمين في بلاد الغرب ؟! ، المرجع السابق، ص19.

[307] جميل مطر: المسألة العربية بين قرنين، المستقبل العربي، السنة العشرون، العدد 230، نيسان /إبريل، 1998، (صص 4-18)، ص 16.

[308] جميل مطر: المسألة العربية بين قرنين، المستقبل العربي الأمة العربية في المنظور التاريخي ،المرجع السابق، ص 17.

[309] جميل مطر: المسألة العربية بين قرنين، المستقبل العربي، المرجع السابق، ص 17.

الغزو العراق للكويت ذلك الاكتفاء الروحي الذي كانت توفره فكرة القومية العربية وخلق فراغا روحيا[310].

لقد طرحت مسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان نفسها أحد أهم المحاور الكبرى للثقافة العربية، وشكلت هاجسا تاريخيا تصدع له الفكر العربي ولاسيما في الفترة التي مُني فيها العرب بأكبر هزيمتين عسكريتين في تاريخهم الحديث والتي ترامت أطرافها بين هزيمتي حزيران [311]، وتتضاءل هاتان الهزيمتان أمام الهزيمة الديمقراطية للشعوب العربية التي لم تستطع أن ترتفع إلى مستوى المشاركة، **حيث اختنق الصوت العربي في الحناجر التي قرّحها زمن الهزائم**، إذ لم تشارك الشعوب العربية حتى لتندد بالأوضاع العربية السياسية والاجتماعية المأساوية التي أدت إلى هذه الحالة من الضعف والانحلال والقصور والهزيمة. وجاء هذا الغياب الشامل لمشاركة الجماهير العربية تعبيرا شاملا عن وضعية المعاناة الوجودية التي **فرضتها السلطات السياسية بأدوات القهر المنظم**، وتعبيرا عن حالة مأساوية سجلت فيها حقوق الإنسان وحقوق الشعب العربي في الحرية والديمقراطية غيابها الشامل. **ويأتي غياب الحريات العامة وحقوق الإنسان العربي** بين مطرقتين تتمثل الأولى في استبداد **السلطات السياسية الداخلي**، بينما **تتمثل الثانية في الاجتياح المنظم الذي تمارسه القوى الاستعمارية لكل الإمكانيات العربية**. وقد يخطئ برأينا اليوم من يقول بأن زمن التآمر الاستعماري قد ولّى ومضى، فالتآمر الاستعماري ما يزال على اشدّه وما زال **يقتلع كل إمكانيات وجودنا العربي المعاصر** [312].

يقول محمد عصفور " إن أكثر الأمور إلحاحا وأشدها اقتحاما للوجدان العربي هي كرامة الإنسان العربي "وأقصد بهذه الكرامة الحريات والحقوق الإنسانية التي بدون توفير أدنى حد أدنى منها، لن تتحق لأي إنسان كرامة ولن تكون له قيمة(...) فالديمقراطية لم تعد ترفا ثقافيا أو موضوعيا يهم المثقفين، بل هي ضرورة حيوية لنهضة الأمة والخروج بها من أزمتها[313].

---

[310] محمد جواد رضا: العرب في القرن الحادي والعشرين: تربية ماضوية وتحديات غير قابلة للتنبؤ، المستقبل العربي، السنة العشرون، العدد 230، نيسان /إبريل، 1998، (صص 47-63)، ص 48.

[311] هزيمة حزيران عام 1967 والاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان في حزيران 1982.

[312] هناك من يروج لفكرة أوهام نظرية التآمر ولكن ما يحدث في الجزائر وفي العراق والسودان والصومال ولبنان والخليج لا يقلل برأينا أبدا من أهمية المخططات التي تنظم خطوطها الدول الاستعمارية الكبرى، وما زالت هذه الأصابع الملوثة تخطط لاستلاب مكونات الوجود العربي والهيمنة على مقدرات المنطقة العربية.

[313] علي الدين هلال: الديمقراطية وهموم الإنسان العربي المعاصر، ضمن مركز دراسات الوحدة العربية، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، بيروت، 1986، (صص7-21)ص 8.

يتساءل علي هلال عن أسرار شغف التيارات الفكرية في الوطن العربي بمسألة الديمقراطية والتأكيد على أهميتها في هذه الفترة من تاريخنا العربي المعاصر وفي معرض إجابته عن هذا السؤال يذكر ثلاثة أسباب أساسية تفسر هذه الظاهرة والذي يتمثل أولها: في أن تنظيم الجماهير ومشاركتها السياسية تشكل الضمان الوحيد والأساسي لأي إنجاز وحدوي أو اجتماعي أو حضاري، وهذا ما أكدته دروس الخبرة التاريخية في الأعوام الثلاثين الأخيرة. **أما ثانيها فيتمثل في الاستخفاف الكبير الذي تواجه فيه السلطات العربية جماهيرها وفي الاعتياد المزمن لممارسة العنف والقسر والإكراه في مواجهة المخالفين والمعارضين واللجوء إلى الحلول البوليسية بدلا من الحلول السياسية**، ويضاف إلى ذلك في خضم هذا السبب في ما تروج له هذه السلطات، بأن تعليق الحقوق والحريات وتغييب الديمقراطية هو الثمن الذي يجب أن يدفع لتحقيق التحولات الاجتماعية والاقتصادية والوحدوية الضرورية لتقدم المجتمع، مع أن هذه الحكومات لم تقدم لشعوبها غير الفقر والفاقة والتجويع والحرمان. أما ثالثها وأخيرها فيتجسد في تردي الأوضاع العربية إزاء الأخطار الخارجية ولاسيما الخطر الصهيوني الأمريكي ودخول إسرائيل مرحلة جديدة في علاقتها بالعرب تتمثل في الهيمنة الشاملة على البلدان العربية (كامب ديفيد، تدمير المفاعل النووي العراقي، ضم الجولان، غزو لبنان [314]. ونضيف نحن إلى ذلك الأهمية المخاطر الناجمة عن التحولات السياسية والعسكرية في الخليج العربي ولاسيما في الحرب الإيرانية العراقية والغزو العراقي للكويت الذي استنزف كل طاقات الوجود العربي المادية والنفسية والقومية، والتي تشكل برأي الكثير من المفكرين العرب أسوأ لحظات التاريخ العربي المعاصر سوداوية وبؤسا وتدميرا للوجود العربي.

"إن ما يزيد في تعقيد أزمة الديمقراطية بشكل عام أن نظام الحكم أو بالأحرى القوى الاجتماعية المسيطرة عليه، تلجأ إلى كل السبل الممكنة لفرض استمرارها وفرض استمرار الشكل الذي تدّعيه للديمقراطية، فتلجأ إلى أسلوبين متكاملين:

الأول وهو: استخدام **وسائل القمع المعنوية والمادية** التي تردع الناس عن مس الأسس التي يرتكز عليها النظام، أو السعي لتغيرها (...) ويتبلور ذلك في إضفاء صفة القداسة عليها لتصبح رادعا معنويا كامنا في النفوس.

أما الثاني فهو: أسلوب **الترغيب الذي يتكامل مع أسلوب الترهيب**، ويتلخص ذلك في تسخير وسائل الإعلام التي يسيطر عليها النظام وقواه السياسية والاجتماعية المتحكمة(...) وتقوم بتشكيل الرأي العام

---

[314] علي الدين هلال: الديمقراطية وهموم الإنسان العربي المعاصر، المرجع السابق، ص 11-12.

وغزو عقول الناس وبث المفاهيم المناسبة وتحويلها إلى قناعات بديهية إضافة إلى تشويه ومحاربة الأشكال والأفكار الأخرى المتناقضة أو المغايرة[315].

" إن جزءا ليس يسيرا أيضا من المسؤولية عن أزمة الديمقراطية في الوطن العربي يقوم على عاتق المثقفين العرب الذين يفترض أن يمثلوا الطليعة التي تفتح الطريق_بالتوعية _أمام الجماهير للمشاركة في صنع الحياة والمستقبل، وهذه المسؤولية تتمثل في عدة جوانب، أهمها[316]:

(1) **تَغرُّبِ القسم الأكبر من المثقفين العرب** ؛ بمعنى ارتباطهم الواعي أو غير الواعي بثقافة الغرب وحضارته واعتبارهما معيار التقدم والتمدن، وبالتالي ابتعاد مطرد وغربة متنامية بينهم وبين الفئات الشعبية والطبقات الشعبية، وبينهم وبين تراث الأمة وتاريخها.

(2) **انغماس معظم المثقفين العرب في تدبير مصالحهم الذاتية**(...) وبالتالي تعطل دورهم في عملية التوعية الجماهيرية والدفاع عن قضايا القطاعات الشعبية بما فيها قضية الديمقراطية.

(3) **اعتكاف البعض الآخر من هؤلاء المثقفين على العمل الأكاديمي** البحت والتحول إلى أدوات حيادية تبحث في مسائل العلم المجرد دون التفات للصراع السياسي والاجتماعي الدائر في المجتمع فيغيبون بذلك عن دورهم الطليعي في هذا الصراع.

(4) **نفور كثير من المثقفين العرب من الالتزام السياسي** والامتناع عن الانضواء تحت شكل تنظيمي.

" إن الإنسان العربي في هذه المرحلة يعاني من حالة حرمان من أهم حقوقه الأساسية كإنسان محروم من إبداء الرأي والتعبير في شؤون مجتمعه ووطنه وأمته، وهو مغلول عن المشاركة في تقريره مصيره ومصير بلده. ومكبل بقيود القهر والخوف والحاجة، كما أنه محكوم عليه بالإقامة الجبرية داخل سجن إقليمه الضيق حيث أن انتقاله إلى أي قطر عربي آخر تقوم في وجهه ألوف العقبات والعوائق، والأمر الأكثر مأساوية أن دخول الأجنبي إلى أي بلد عربي مصحوب بأشد أنواع التسهيلات عكس ما هو الحال بالنسبة للعربي، كذلك فإن العربي الذي ينتقل للعمل في بلد عربي آخر يشعر فورا وفي كل معاملة أنه أشد غربة من الأجنبي الذي يعمل في تلك البقعة[317].

---

[315] خالد الناصر: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، المرجع السابق، ص32-33.

[316] خالد الناصر: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، المرجع السابق، ص50.

[317] خالد الناصر: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، المرجع السابق، ص51.

والإنسان العربي في كثير من أجزاء الوطن العربي محروم من المعلومات التي تتعلق بشؤون بلده وأمه وحياته ومشاكله، **فهو لا يرى، ولا يسمع، إلا ما يسمح به النظام**، ولا يقرأ إلا ما تسمح به الرقابة، **فهو ليس ممنوعا عن إبداء الرأي فحسب، بل ممنوع عن تكوينه** (...) والمفارقة المأساوية أن الأوساط الخارجية – وكثير منها معاد للوطن والأمة وأحيانا للنظام نفسه- تعلم عن مجريات الأمور في ذلك البلد العربي أكثر مما يعلمه أبناؤه. .وأنّى لهم أن يعلموا[318].

ولقد تطور الأمر في كثير من الأجزاء العربية إلى إهدار قيمة الإنسان وامتهان كرامته والتنكيل به جسميا ومعنويا، بل إن التصفية الجسدية للإنسان العربي أصبحت أسلوبا طبيعيا داخل هذه الأجزاء، وكما أن كثيرا من القيم العامة التي كانت تسود المجتمع العربي، والتي كانت موضع اعتبار من الجميع وفوق أي خلاف شخصي أو اجتماعي أو سياسي، قد انهارت أو بالأحرى أهدرت.

"فصيانة الأعراض وعدم المساس بها مثلا كانت قيما شبه مقدسة في الوطن العربي في حين أصبح انتهاك الأعراض الآن وسيلة متداولة لدى كثير من القوى الحاكمة لتعذيب خصومها السياسيين أو لابتزاز المعلومات منهم.

كذلك لم يعد هناك اعتراف لتلك القيم العربية التي كانت تصون المرأة وتحافظ على الطفل وتحترم المسنين؛ **فأصبحت المرأة تعذب وتسجن وتقتل، وأصبح الطفل يعتقل ويصفى، وأصبح الشيخ يهان، ويسحق**[319].

مخارج الأزمة:

يقترح خالد الناصر عددا من النقاط التي يمكنها أن تشكل واحدا من المخارج الأساسية لأزمة القيم وحقوق الإنسان في الوطن العربي ومن أبرز هذه الحلول يتمثل في " إعادة الاعتبار للإنسان العربي واحترام قيمته الإنسانية وكفالة حقه في الحياة وتقرير المصير. وهو يؤكد في هذا الخصوص على **أهمية العودة إلى احترام القيم العربية الإيجابية الأصيلة** التي ترسخت في المجتمع العربي عبر التطور التاريخي للأمة العربية واعتبار هذه القيم فوق الأوضاع الطبقية والمواقف السياسية والانتماء المذهبي [320]. وأخيرا يركز

---

318 خالد الناصر: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، المرجع السابق، ص52.

319 خالد الناصر: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، المرجع السابق، ص52.

320 خالد الناصر: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، ، المرجع السابق، ص57.

الباحث على ضرورة إطلاق حرية الكلمة والتعبير والمعتقد كمقدمة أولى لا غنى عنها في ممارسة الديمقراطية وبالذات لا بد من توفير حرية الرأي المعارض[321].

"فغالبية السكان في الوطن العربي من الفقراء المعوزين الذين يعيشون على حافة الفقر دون مستوى الكفاف، وتتبدد طاقاتهم وأوقاتهم في الصراع اليومي من أجل الحصول على القوت، دون أن يتبقى لهؤلاء السكان من الطاقة والحيوية والوقت ما يمكن توجيهه نحو المشاركة السياسية، ثم أية شجاعة تلك التي يمكن أن تتوافر لمثل هؤلاء الأفراد في مواجهة سلطة يمكنها أن تغلق أمامهم أبواب الرزق" [322].

يقول اسماعيل صبري عبد الله بصدد الديمقراطية في الوطن العربي " لا يمكن نقل النموذج الغربي، فضلا عن أن هذا النقل غير مطلوب، ولكن بشرط ألا يكون البديل الوحيد للديمقراطية الغربية **هو اللاديمقراطية** " [323].

لقد استطاعت الهند والتي يبلغ عدد سكانها اليوم حوالي 700 مليون نسمة والتي تضم عددا كبيرا من القوميات المختلفة، واللغات المختلفة، والأديان المختلفة، والطوائف المختلفة، استطاعت أن تؤمن صيغة برلمانية ديمقراطية للتعايش المشترك بين هذه الشعوب والطوائف والأمم ولم تكن فيها المرة الأولى التي تسقط فيها رئيسة الوزراء في دائرتها الانتخابية وإزاء هذه التجربة يجب على المرء أن ينحني احتراما[324].

" فالديمقراطية لا يمكنها في بلادنا أن تسير إلا بجناحيها السياسي والاقتصادي والحرية كالطائر الذي لا يستطيع أن يطير بجناح واحد، وهذا يعني أنه يجب من أجل تحقيق الديمقراطية أن يضمن للمواطن توزيعا عادلا للثروة وحقا عادلا في المشاركة السياسية[325].

---

[321] خالد الناصر: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي،، المرجع السابق ،ص58.

[322] **جلال عبد الله معوض: أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي، ضمن مركز دراسات الوحدة العربية، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، بيروت،1986،(صص 63-78)، ص69-70 .**

[323] الأخضر الإبراهيمي، إسماعيل صبري عبد الله، جورج قرم، جوزيف مغيزل، حسام عيسى، عادل حسين: ندوة أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، ضمن مركز دراسات الوحدة العربية، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، بيروت،1986،(صص 79-104) ،ص 89.

[324] **اسماعيل صبري عبد الله: المقومات الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في الوطن العربي، ضمن مركز دراسات الوحدة العربية، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، بيروت،1986،(صص 105-78) ،ص 116.**

[325] **اسماعيل صبري عبد الله: المقومات الاقتصادية والاجتماعية، المرجع السابق، ص 119.**

تتمثل الأزمة التي نعيشها اليوم برأي حسن حنفي في غياب الحوار في حياتنا المعاصرة (...) فنحن لسنا أحرارا في تفكيرنا ولا نسلم بحق الآخر في الحرية والتفكير، إذ نواجه الفكرة بالسيف، والرأي بالاعتقال، والعقل بالعضلات، ونرفع سلاح التكفير على كل من يعارض [326].

نقول بأن ما حدث في الوطن العربي من نكبات ومآسي " كان نتيجة طبيعية لاستمرار حرمان المواطن العربي من حقوقه وحرياته الأساسية بأساليب جديدة ومتطورة قامت على سياسة (الإلهاء) و(الترهيب والترغيب) أو (العصا والجزرة) واستهدفت تدجين المواطن وتطويعه وصولا إلى تعطيل اهتماماته العامة ومن ثم تقزيم أهدافه الوطنية والقومية[327].

تطويع المواطن العربي وترويضه:

" تتلخص سياسة تطويع المواطن بإفساح المجال له بشكل عام أن يعمل ويلهو وينام ويسافر، على أن يترك للنظام أن يفكر عنه ويقرر سياسة الدولة بالنيابة عنه، فإذا خرج **عن هذه القاعدة تعرض لإجراءات تبدأ في مطاردته في رزقه وقد تنتهي باختفائه القسري، وربما إلى الأبد**، وهو الوباء الجديد الذي بدأ ينتقل إلى بعض أجزاء الوطن العربي، وإن كان تطبيقه لا يزال محدودا في نطاق ضيق من حسن الحظ.

ويمكن تلخيص الأساليب المتطورة التي اتبعتها الأنظمة في تطويع مواطنيها بما يلي[328]:

أولا أسلوب الدهاء: وقد تمثل في تشجيع النشاطات الرياضية والفنية بشكل ملحوظ بما يعنيه ذلك من شغل أوقات فراغ قطاع كبير من عنصر الشباب وتشجيع انتشار التلفزيون وتنويع برامجه، وخاصة الغربية أو التغريبية منها، والتي ترتكز أساسا على إبراز النزعات الفردية وبما يعنيه ذلك من إضعاف للروابط الاجتماعية وتحويل العقل من جهاز استقبال وإرسال إلى جهاز استقبال فقط، وقد نجح الإعلام الرسمي إلى حد بعيد من خلال احتكاره لوسائط الإعلام في غسل أدمغة المواطنين في عدد من الأقطار العربية.

---

[326] **حسن حنفي: الجذور التاريخية لأزمة الديمقراطية في وجداننا المعاصر، ضمن مركز دراسات الوحدة العربية، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، بيروت، 1986، (صص 175 - 190) ،ص 177.**

[327] منذر عنبتاوي: دور النخبة المثقفة في تعزيز حقوق الإنسان، ضمن مركز دراسات الوحدة العربية، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، بيروت، 1986، (صص 277 - 312) ،ص 279.

[328] منذر عنبتاوي: دور النخبة المثقفة في تعزيز حقوق الإنسان، المرجع السابق، ص 281.

ثانيا أسلوب التنفيس: وقد تمثل بتمكين الصحافة من التعبير عن رأيها إلى حد كبير إزاء الأعداء الخارجين، وفي توجيه النقد إلى الأنظمة العربية بشكل عام شريطة عدم التخصيص إلا إذا تطلبت مصلحة النظام ذلك، مع استمرا حظر التطرق إلى سياسة النظام نفسه.

ثالثا أسلوب تشجيع الاستهلاك: وقد تمثل ذلك ليس في فتح الأسواق المحلية للسلع الاستهلاكية بالطرق المشروعة وغير المشروعة (في الأنظمة ذات القطاع العام) بل أيضا من خلال فتح باب الإعلان في جميع وسائل الإعلام، الأمر الذي أدى إلى فتح شهية المواطن على كسب المال، لكي يلحق بجيرانه وأصدقائه وأقربائه بما يعنيه ذلك من أثر المعايير الأخلاقية في المجتمع.

رابعا: **استقطاب أعداد كبيرة من خريجي الجامعات** وأصحاب الكفاءات للالتحاق بالخدمة الحكومية، بغض النظر عن مدى الرغبة في الاستفادة من قدراتهم.

في العاشر من كانون الأول/ديسمبر من كل عام تحتفل أجهزة الإعلام الرسمية في الأقطار العربية بذكرى صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتحتفل معها في المناسبة نفسها بعض الهيئات والأحزاب ولجان حقوق الإنسان وبعض جمعيات الحقوقيين، إلا أن التركيز الأكبر والأوحد أحيانا، الذي تنصب عليه البيانات العربية الصادرة في هذه الناسبة فهو حقوق المواطن العربي المهدورة في ظل الحكم الإسرائيلي[329].

ويقول منذر عنبتاوي في هذا السياق "إن المهم هنا هو التأكيد على أن تلك المبادئ قد جرى تحديدها وتفصيلها في اتفاقين دوليين تبنتهما الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1966 بموافقة الغالبية العظمى من الدول الأعضاء بما في ذلك الأقطار العربية وأصبحا ساري المفعول في مارس 1976، وقد انضمت إليها ثماني أقطار عربيةهي من أكثر الأقطار العربية نشاطا وأعلاها صوتا في المجالات العربية والدولية.

"يشير منذر عنبتاوي في هذا الصدد إلى أن الحقوق والحريات السياسية تعتبر غائبة في معظم الأقطار العربية، إما لانعدام مضمونها ومعناها الفعلي، وإما بسبب انعدام ضمانات حمايتها، ومن هذه الحقوق يذكر على سبيل المثال: حرية الرأي والتعبير عنه شفاهة أو طباعة أو كتابة، أو بأي وسيلة أخرى[330].

وهذا الحق في حرية التعبير عنه يعني بالأساس حرية الرأي الآخر والقدرة على التعبير عنه، وهو يعني حرية انتقاد السياسة العامة للدولة خارجية كانت أم داخلية، وينتفي هذا الحق بالطبع إذا اقتصر على

---

[329] منذر عنبتاوي: دور النخبة المثقفة في تعزيز حقوق الإنسان، ، المرجع السابق، ص 285.

[330] منذر عنبتاوي: دور النخبة المثقفة في تعزيز حقوق الإنسان، المرجع السابق، ص 287.

حرية نقد سياسات الدول أو الأنظمة الأخرى المعادية فقط أو على تعميم النقد، في المجال العربي، على جميع الأقطار العربية دون تخصيص لبعض الأقطار وخاصة قطر المواطن نفسه، ففي مثل هذه الحالات تتحول حرية الرأي إلى مجرد حرية الموافقة. كما ينتفي ذلك الحق إذا امتنع على المواطن نقد الساسة الأمنية أو الاقتصادية أو العربية أو الدولية لبلاده، كما يعني هذا الحق قدرة صاحب الرأي الآخر على التعبير عن رأيه عبر جميع وسائل الإعلام المتاحة من صحف وإذاعة وتلفزة، وكذلك حقه في الرد والتعليق حول ما يعلن من آراء ومواقف حكومية أو غير حكومية وعبر ذات وسائل الإعلام التي بثتها.

" ومن الحقوق السياسية التي حرم منها المواطن في معظم الأقطار العربية منذ فجر استقلالها مع الأسف يذكر حقه في المشاركة في إدارة الحياة العامة أما مباشرة، وإما عن طريق ممثلين يختارهم بحرية: أي حقه في أن يتقدم على قدم المساواة متمتعا بنفس القدر من الضمانات والحماية، بترشيح نفسه، أو في ممارسة حقه في انتخاب من ينوب عنه.

"تشمل الحقوق المدنية على سبيل المثال حق الإنسان في الحياة، وفي عدم تعرضه للاستعباد والعبودية والعمل الإلزامي، وكذلك حقه في الأمن الشخصي، وفي عدم المساواة أمام القضاء وفي الاعتراف به حيثما كان كشخص أمام القانون وعدم التدخل بشكل تعسفي أو قانوني في شؤونه الخاصة والعائلية. ..الخ[331].

" إن التعرض للتعذيب والمعاملة القاسية والمهينة هي ظاهرة شائعة مع الأسف في معظم دول العالم الثالث. وهي تصيب أكثر ما تصيب ذلك المواطن العادي موضوع هذه الدراسة، ونعني بذلك الطبع الفرد المواطن الذي لا يتمتع بمكانة طبقية أو عائلية أو مالية أو مهنية خاصة في المجتمع، فكأن هذا المواطن محروم من المساواة ليس فقط في الغنم، وإنما في الغرم أيضا [332].

إن التنمية العربية والوحدة العربية لا يمكن تحقيقهما في غياب احترام حقوق الإنسان، ذلك أن الإنسان هو هدف التنمية وأداتها، وهو هدف الوحدة أداتها[333].

يرى حسين جميل أن عدم تطبيق الديمقراطية في الوطن العربي، وعدم احترام حقوق الإنسان، يعود إلى أسباب متعددة، ففي بعض الأقطار العربية يعود عدم تطبيق الديمقراطية إلى أن الحكام يرون، أو

---

[331] منذر عنبتاوي: دور النخبة المثقفة في تعزيز حقوق الإنسان، المرجع السابق، ص290.

[332] منذر عنبتاوي: دور النخبة المثقفة في تعزيز حقوق الإنسان، ، المرجع السابق، ص294.

[333] على الدين هلال: مشاركة في ندوة :الديمقراطية وحقوق الإنسان العربي،ضمن مركز دراسات الوحدة العربية، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، بيروت، 1986،(صص 313 - 334)، ص314.

يعتقدون، أو على الأقل يصرحون؛ بأن الديمقراطية بما **تعني من انتخابات، وبرلمانات نيابية منتخبة، يعرقل التنمية ويحول دون السير بالتنمية**، وتطوير المجتمع وتطبيق الخطط الإصلاحية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والصناعية[334].

يقول الطاهر لبيب إن مشاركة الجماهير في التعبير عن نفسها، والمطالبة بتحقيق طموحاتها شئ يتنافى أساسا مع مصالح الإمبريالية الغربية، **وبالتالي فإن غياب الديمقراطية في البلاد العربية يرتبط بالدور الكبير الذي تلعبه القوى الأجنبية ليس بمعناها العسكري، بل بمعناها الإمبريالي العام**[335].

في بعض الأقطار العربية لا توجد سيادة للقانون، أيا كان مفهوم هذه الديمقراطية، أو أن الناس لا تعرف ما هو القانون المطبق، وإما أن التعامل مع المعارضة لا يتم أصلا وفقا لقانون معروف.

يرى حسين جميل: أن تزايد الإرهاب يشتد بسبب الحركات الشعبية لأن الحكام لا يأبهون ولا يعبؤون بالحركات الشعبية إذا كانت ضعيفة لا تهددهم، وعلى خلاف ذلك عندما تكون هذه الحركات قوية تكون خطرة عليهم، وعلى مصالحهم ومراكزهم عندئذ يحتاجون إلى القمع والسحق[336].

فهناك ثمة عدد من العوامل التي تغيّب حقوق الإنسان وتمنع من ممارستها ويشكل غياب الديمقراطية أحد أهم وأخطر العقبات في وجه تحقيق حقوق الإنسان، ويضاف إلى ذلك تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسواد الجماهير العربية، ومن ثم انتشار الأمية وغياب الوعي السياسي، ويأتي في النهاية عامل تساهل الأغلبية في مواجهة السلطة عند انتهاكها لحقوق الإنسان [337].

حقوق الإنسان والديمقراطية:

" لا يمكن تصور احترام حقوق الإنسان وإمكانية ممارستها وضمانها في نظام غير ديمقراطي. فالديمقراطية هي المناخ الطبيعي الذي يوفر للمواطنين حقوقهم وحرياتهم" [338].

---

334 حسين جميل: مشاركة في ندوة :الديمقراطية وحقوق الإنسان العربي،ضمن مركز دراسات الوحدة العربية، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، بيروت، 1986، (صص 313 - 334)، ص315.

335 الطاهر لبيب: مشاركة في ندوة :الديمقراطية وحقوق الإنسان العربي،ضمن مركز دراسات الوحدة العربية، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، بيروت، 1986، (صص 313 - 334)، ص64.

336 حسين جميل: مشاركة في ندوة :الديمقراطية وحقوق الإنسان العربي،مرجع سابق، ص324.

337 حسين جميل: حقوق الإنسان في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد 62، نيسان /إبريل 1984، (صص 132 – 155).

338 حسين جميل: حقوق الإنسان في الوطن العربي : ، المرجع السابق، ص 341.

لقد ألف الناس في بعض أقطارنا العربية الحكم المطلق والظلم وفي ظل هذا الواقع وبسبب حالة الحرمان التاريخية من الحقوق الإنسانية والحريات العامة فإن الشعوب العربية لم تمارس حقوقها ولم تشعر بتأثير هذه الوضعية بافتقاد هذه الحقوق [339].

الخروج من عنق الزجاجة:

لماذا الديمقراطية كفر وزندقة وإلحاد؟ لأن فكرة الديمقراطية وما تنطوي عليه من تعددية فردية وحرية التعبير والرأي وحقوق الإنسان وتداول السلطة والفصل بين السلطات القضائية – التعددية التشريعية) وحق الإضراب وتكوين نقابات وجمعيات وهيئات ثقافية وصحافة حرة متعددة ومستقلة ومفكرين أحرار وحق المواطن كل هذا يتعارض مع مشروع نظام حكم استبدادي يجثم على صدر المجتمع ويكتم أنفاس كل الشرائع الحية (كتاب – صحفيين – حركات نسوية) ويعلن العمل بالدستور وإلغاء مفهوم المجتمع المدني (إضراب جمعيات والشطب بجرة قلم على القوانين الوضعية وتطبيق القوانين الإلهية. معنى ذلك لا معارضة ولا تداول للسلطة ولا انتخابات ولا جمعيات ولا كتاب أحرار او صحافة مستقلة ولاحق للمواطنة [340].

الجامعة العربية وحقوق الإنسان:

لا يتضمن ميثاق الجامعة العربية الذي وقع في 1945/3/22 أية إشارة لحقوق الإنسان. وتؤكد مسيرة الجامعة العربية منذ نصف قرن من الزمن أن هذه المؤسسة لم تقدم شيئا يذكر في مجال حقوق الإنسان أو في مجال الحياة الديمقراطية العربية بصورة عامة. ومع ذلك فإن الجامعة العربية شكلت لجنة إقليمية عربية دائمة لحقوق الإنسان في 1968/6/8 أي بعد ثلاثة وعشرين عاما من تأسيسها. وفي عام 1970 قرر مجلس الجامعة تشكيل لجنة من الخبراء لوضع مشروع إعلان عربي لحقوق الإنسان تمهيدا لوضع ميثاق عربي لحقوق الإنسان.

---

[339] حسين جميل: حقوق الإنسان في الوطن العربي، المرجع السابق، ص 139.

[340] مصطفى دحماني: فضح الزمن الأصولي: قراءة تحليلية نقدية لبعض مفاهيم الحركة الإسلامية المعاصرة. دراسات عربية عددم8/7 أيار حزيران 1994. ص58.

فالجامعة العربية قد حرم عليها كما يبدو التعرض لموضوع حقوق الإنسان " ويلاحظ في هذا السياق أن الاتفاقيات التي أبرمتها الجامعة العربية مع المنظمات الدولية اقتصرت على ميادين التربية والعلم والتقانة ولم يحدث للجامعة العربية أن وقعت على أي اتفاق بشأن حقوق الإنسان [341].

وهذا يعني أن الجامعة العربية كمنظمة إقليمية للدول العربية هي أبعد ما تكون عن منظمة وحدوية غايتها ضمان حقوق الإنسان العربي وحريته وكرامته في العصر الحديث الذي اصبح فيه شعار الإنسان هو الشعار السائد. ووضع الجامعة العربية يتناقض إلى حد كبير مع الوضعية العالمية السائدة التي تتجمع فيها قوميات مختلفة في كتل كبرى يقوم شعارها الأول على مبدأ ضمان وحماية حقوق الإنسان وذلك كي تستطيع هذه البلدان والقوميات مواكبة منجزات العصر والتقدم في هذا العالم[342].

وفي حمأة التشديد العالمي على حقوق الإنسان أدرك بعض قادة الرأي في الوطن العربي أهمية وجود نوع من الحماية الدولية لحقوق الإنسان في الوطن العربي. وفي غمرة هذا الاهتمام الجديد خرجت الأصوات من الحناجر لتنادي بإصدار ميثاق عربي لحقوق الإنسان في أحضان الجامعة العربية. وتحت تأثير هذه الضغوط المستمرة التي مارستها مؤتمرات واتحادات المحامين والحقوقيين العرب والمثقفين العرب وفي غمرة الاحتفال بعام 1968 بوصفه عاما دوليا لحقوق الإنسان طبقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة قرر مجلس جامعة الدول العربية أخيرا تشكيل لجنة توجيهية لحقوق الإنسان تضم مثلين عن دول الجامعة لمتابعة وتنفيذ الاحتفال بالعام الدولي لحقوق الإنسان. وتحت تأثير قرار الجمعية العامة بتاريخ 1967/3/23 بدعوة الدول الأعضاء إلى إنشاء لجان إقليمية لحقوق الإنسان أصدر مجلس الجامعة قرارا بإنشاء لجنة إقليمية عربية دائمة لحقوق الإنسان [343]. وفي هذا السياق يلاحظ أن عمل هذه اللجنة اقتصر على التنديد بانتهاكات العدو الصهيوني لحقوق الإنسان في الأرض المحتلة ولم تشكل حقوق الإنسان في الوطن العربي موضوعا لهذه اللجنة[344].

وفي خضم الأحداث والتطورات الجديدة في مجال حقوق الإنسان شكل مجلس الجامعة في عام 1970 لجنة من الخبراء لوضع مشروع ميثاق عربي لحقوق الإنسان وقد عمم المشروع على الدول العربية، وما يفاجئ أن تسع دول عربية فقط من أصل 20 هي التي عنيت بالرد على المشروع، وغني عن البيان هذا

---

[341] عبد الهادي عباس: حقوق الإنسان، الجزء الثاني، دار الفاضل، دمشق، 1995،ص 103-104.

[342] عبد الهادي عباس: حقوق الإنسان، المرجع السابق، ص 104.

[343] عبد الهادي عباس: حقوق الإنسان، المرجع السابق، ص 106.

[344] حسن السيد نافعة، الجامعة العربية وحقوق الإنسان، عدد 13، آذار، 1982، ص 494-495.

التباين الكبير في مواقف الدول العربية التسعة ففي الوقت الذي حظي فيه المشروع بموافقة بعض الدول العربية دونما تحفظ، رفضه بعضها جملة وتفصيلا، وبين التطرفين طالب بعضه الآخر بإجراء بعض التعديلات الجوهرية [345].

وتحت تأثير الصدمة أغفل النظر في المشروع وأسدل الستار عليه إلى عام 1983 حيث تم إصدار مشروع جديد وأحيل إلى الدول الأعضاء في الجامعة (22 دولة) لإبداء الملاحظات عليه وقد تقدمت أربعة عشر دولة عربية بملاحظات حول المشروع وما زال حتى الآن مدرجا على جدول أعمال الجامعة العربية.

وبعد جهود كبيرة لاحقة تم الوصول إلى صورة جديدة لمشروع الميثاق العربي لحقوق الإنسان وافق مجلس الجامعة على الميثاق العربي لحقوق الإنسان بتاريخ 1994/9/15 وخول الأمين العام لجامعة الدول العربية بدعوة الدول العربية للتصديق عليه. ومع ذلك فإن الدول العربية أبدت تحفظات شديدة حول الميثاق ولم تتم المصادقة عليه حتى الوقت الراهن، وما زال الميثاق معلقا في الفراغ دون تحقيق أي تقدم في هذا الشأن [346].

وفي ما سبقت إليه الإشارة دليل كبير **على عقم كل المحاولات التي تبذل من أجل حقوق الإنسان في إطار الجامعة العربية وخارجها**، فمنذ نصف قرن والعرب يدورون في الفراغ من أجل احتواء كل الجهود التي تسعى إلى بلورة تصور موضوعي وبناء مؤسسات قانونية تسعى لحماية حقوق الإنسان في الوطن العربي.

إن التحدي الكبير الذي يواجه الأمة العربية هو: كيف تبنى مجتمعات سلمية مدنية ديمقراطية عادلة تستطيع من خلالها تجاوز فيها نمط الدولة التقليدي القائم على القبيلة والعسكر، وكذلك تجاوز العنف والاهاب والتعصب الذي ينخر عظام الحياة الاجتماعية والثقافية.

إن الخروج من المأزق كما يؤكد أغلب الباحثين والمفكرين في الوطن العربي يكون إلا عن طريق الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان. فالوطن العربي يعاني اليوم من خطرين الأول خارجي يتمثل أحدهما في إسرائيل والهيمنة الأجنبية، والثاني داخلي يتمثل في عدد من العناصر أكثرهما أهمية تعاظم استبداد الحكام بالسلطة والثروة. وقد أدى ذلك كله إلى هيمنة الغضب والتطرف بضحايا الاستبداد، وما بين

---

[345] انظر: حسن السيد نافعة، الجامعة العربية وحقوق الإنسان، المرجع السابق.

[346] نص الميثاق العربي لحقوق الإنسان : الفكر السياسي الصادرة عن اتحاد الكتاب العرب، دمشق، العدد الأول، السنة الأولى، شتاء 1997، (صص 185-194)

استبداد الحكام وغضب الجماهير يعتقد العقلاء أن ضمان الخروج الحقيقي من شرك هذه المخاطر مرهون بالمطلب الديمقراطي بوصفه المخرج الأكثر أهمية في مواجهة تحديات المصير[347].

[347] حسن جميل: حقوق الإنسان في الوطن العربي، مرجع سابق ،ص187.

الفصل السابع:

المنطلقات التربوية لتأصيل قيم التسامح وحقوق الإنسان في الوطن العربي:

إن قيم التسامح والديمقراطية وحقوق الإنسان لا تسجل حضورها لمجرد إعلان الدولة والمؤسسات بقبولها وحمايتها، ولا يمكن أيضا للقوانين النافذة أن توفر حسن تطبيقها، بل إن ذلك مرهون بمستوى تطور الوعي التربوي لكل فرد بحقوقه الأساس وممارسته لها في سلوكه اليومي، **ولا يتحقق ذلك إلا بواسطة التربية، ذلك أن التربية هي التي تتحمل مسؤولية إعداد الإنسان للحياة البشرية الناجحة كفرد وكعضو في مجتمع معين**، ثم كعضو في المجتمع الإنساني العام، فالتربية هي التي تشكل عقول الأجيال، وهي التي تنمّي لديهم قيم العمل والسلوك[348]. وهذا يعني أنه **لا يكفي صدور دستور ديمقراطي لتتحقق الديمقراطية إذ تعد التربية على حقوق الإنسان والديمقراطية شرطا ضروريا لمارسة الديمقراطية، حيث تصبح القيمة الديمقراطية مستقرة في أعماق الناس ودخائل نفوسهم** [349].

ولكي لا تبقى حقوق الإنسان وقيم التسامح حبرا على ورق، يترتب على التربية المعاصرة **أن تؤصل في الوعي الجمعي والحقوق التاريخية للإنسان، وأن تعلمهم كيف يزودون عنها ويدافعون عن قدسيتها** [350].

ومن هنا تبرز الأهمية القصوى لقضية **"نشر الوعي والتربية على قيم التسامح وحقوق الإنسان والديمقراطية"** وهذا ما دعا الأمانة العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم إلى التأكيد الدائم على:

---

[348] محمد سعيد هيكل: تدريس الديمقراطية وحقوق الإنسان في المرحلة الثانوية،المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ،التربية الجديدة، العدد58، 1995،صص(27-33)،ص28.

[349] اسماعيل صبري عبد الله: المقومات الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في الوطن العربي، ضمن مركز دراسات الوحدة العربية، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، بيروت،1986،(صص 105-78) ،ص 119.

[350] عبد العالي ناصر عبد العالي: في مسألة حقوق الإنسان والديمقراطية والتدريب عليها، الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان، المنظمة العربي لحقوق الإنسان، الكويت ،1993، ص40.

1- أن من يعي حقوقه ويدركها جيدا يكون أقدر من غيره على حمايتها.

2- أن المعرفة الجماعية لحقوق الإنسان تمثل أحسن وأضمن درع يدرأ مخاطر الانتهاكات.

3- وأن من يعرف حقوقه يصبح أكثر حرصا على احترام حقوق غيره، وهو ما يبشر بمجتمعات أكثر تسامحا، وأميل إلى التعايش السلمي[351].

وهذه الدعوة هي تأكيد لما ورد في ديباجة إعلان منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) من أن *"الحرب تبدأ من عقول البشر"*. فالخطوة الأولى تكون إذا في مكافحة انتهاكات حقوق الإنسان وإثارة الوعي بمضمون حقوق الإنسان وقيم التسامح في عقول البشر، وذلك لخلق أنماط سلوكية إنسانية متقدمة لديهم، **وإيقاظ حبهم للعدالة وتنمية عواطف التسامح والمودة تجاه كل البشر دون تمييز على أساس الدين أو العرق أو الجنس أو اللون**، ليكونوا على استعداد للمشاركة في وقف انتهاك حقوق الإنسان في مختلف المستويات[352].

إن وعي الآخر والاعتراف بوجوده وبشرعية هذا الوجود، ليس مفهوما مجردا، أو رومانسيا، ولا يمكنه أن يكون كذلك، ولكي يتحقق هذا الوعي، ويكون مجديا، لا بد له من **أن يؤسس على تعليم التسامح وحقوق الإنسان بصورة** غير قابلة للمصادرة أو الإلغاء، أو التعطيل، أو الانتقاص"[353].

إن التربية يجب ألا تقف عند حدود تفريغ الشحنة التعصبية في العقائد السائدة بل يجب أن تعمل على تحقيق الاتساق والتكامل بين هذه العقائد وأن تؤكد على أهمية القبول الجماعي لمعتقد مشترك في حده الأدنى[354]. فالإيمان بالقيم الإنسانية المشتركة كما نوهنا سابقا يجب أن ينبع من أعماق الفرد ومن داخل بنيته النفسية، فالفرد في أي مجتمع مغمور بتراث ثقافي يتجاوزه وهو التراث الثقافي للحضارة التي ينتمي إليها[355].

إن أي مجتمع مبتلي بالتعصب هو مجتمع مريض، وعندما توجد هناك إرادة صادقة لتجاوز هذا التعصب، فإنه يمكن اعتماد تربية التسامح، وما أكثر مبررات إيجاد صيغة **علمية لهذه التربية في الوطن**

---

[351] عبد العالي ناصر عبد العالي: في مسألة حقوق الإنسان والديمقراطية والتدريب عليها، مرجع سابق، ص40.

[352] عبد العالي ناصر عبد العالي: في مسألة حقوق الإنسان والديمقراطية والتدريب عليها، مرجع سابق، ص40.

[353] حسن علي الإبراهيم: تربية التسامح مرجع سابق، ص16.

[354] ريمون بولان: الحرية في عصرنا، ترجمة وتقديم عادل العوا، دار طلاس، دمشق، 1993، ص195.

[355] عبد الله عبد الدايم: التربية والقيم الإنسانية في عصر العلم والتقانة والمال، المستقبل العربي، السنة العشرون، العدد 230، نيسان /إبريل، 1998، (صص 64-86)، ص80.

العربي الذي ينخر عظامه بلاء التعصب والعنف والإكراه، الذي يسود بين جنبات الحياة الاجتماعية ويتمثل ذلك في اغتيال حقوق الإنسان والظلم الاجتماعي، وغياب الحريات العامة[356].

إن الحقيقة التي تؤكد عليها التجربة الإنسانية هي أن الديمقراطية هي المنطلق الحيوي لحل التناقضات السياسية والمذهبية والمجتمعية بشكل سلمي، لأنها في جوهرها تستهدف تنظيم **ممارسة السلطة السياسية في الحدود التي لا تهدر حقوق الإنسان وحريته من حيث كونه مواطنا يتنازل عن جزء من هذه الحرية لضمان الحفاظ على الجزء الآخر**، هي إذن عملية تنظيمية في الأساس، يتمثل محورها في ضمان حقوق المواطنين من حيث هم مواطنون لا رعايا، إزاء السلطة، ومن ثم فالديمقراطية الحقة تتأسس على مجموعة من القيم والأعراف الإنسانية العامة: **كالتسامح، والتعايش، واحترام الآخر، والحوار، والحل السلمي للخلافات مع احترام حقوق الإنسان والالتزام بها كأرضية للممارسة في كافة هذه الحالات**[357].

ولا بد في هذا السياق من العمل التربوي الجاد والمستمر لتأصيل الحقوق الإنسانية وقيم التسامح في وعي الأجيال، وتعريف أبناء الوطن بحقوقهم، ومن ثم تأصيل ممارستهم الحقوقية والتسامحية، **ولا بد أيضا من تعريف الحكام بحدود سلطاتهم ومسؤولياتهم بعيدا عن كل إدعاء، أو تلبس بالصفات الإلهية**، والتأكيد على أن الحريات السياسية ليست تمردا على السلطة، كما أن محبة السلطان والولاء لشخصه ولذاته، ليست إخلاصا للوطن أو للأمة[358].

إن التحرر من داء التعصب والتفرقة والنزعات العنصرية في المجتمعات العربية أمر مرهون بإذكاء عملية تربوية تتصف بطابع الشمول والأصالة والعمق، وتكون قادرة على أن توظف كل الطاقات التربوية والمدرسية **في تعزيز بناء قيمي وروحي قوامه التسامح والسلام وحقوق الإنسان**. ولا يمكن لنا أبدا أن نجهل اليوم الأهمية الصارخة لتدريس مواد حقوق الإنسان ونضال الإنسانية من أجل الحرية والسلام

---

356 حسن علي الابراهيم: تربية التسامح، مرجع سابق، ص11.

357 زكي حنوش: مستقبل حقوق الإنسان والشعوب في ظل النظام العالمي الجديد،عالم الفكر ،العدد التسعون، السنة الثامنة عشرة، خريف1997،(صص228_245)،ص243.

358 محمد دكير: من الاستبداد إلى الديمقراطية ،دراسة في فكر الشيخ النائيني من خلال كتابه "تنبيه للأمة وتنزيه الملة"، الكلمة العدد 18، السنة الخامسة،1998، (صص52_83)، ص79.

والتسامح في مدارسنا، وأن يُوجَّه إعلامُنا لتعزيز هذه الانطلاقة التربوية التي تشكل ضرورة تاريخية حيوية لا مندوحة عنها.

ومهمة المدرسة هنا هي التركيز **على** مفهوم السلام ومحاربة مفاهيم وقيم العرقية والعدوانية **حيث يترتب** عليها، من أجل هذه الغاية، أن تضع في مناهجها مقررات حول السّلام وأهميته في الحياة المعاصرة والمستقبلية للإنسان المعاصر، ويجب أن تتم هذه الخطوات في جميع مراحل التعليم[359]. حيث يمكن للتعليم أن يلعب دورا كبيرا في تصحيح الخلل الذي يعانيه نسق القيم الراهن، ولاسيما القيم الإنسانية، ويستطيع أن يعمل على إرساء قيم تنموية واتجاهات مجتمعية تساعد المنطقة على مواجهة التحدي **الذي أفرزه تصدع قيم العمل والإنتاج وتراجع قيم الحب والتسامح والسلام وحقوق الإنسان** [360].

فجوهر السلام والتسامح لا يُؤتي أُكُلَهُ بمعاهدات ومفاوضات ووقف إطلاق نار وتمثيل دبلوماسي مشترك، بل يتحول إلى حقيقة حيّة ومنهج أصيل إذا أخذ مكانه في وعي الشعوب وعقولها، وحين ترتضيه هذه الشعوب طريق هداية ومصير[361]. ومن أجل الوصل إلى هذه الغاية يجب العمل على بناء تربية متطورة من أجل السلام وحقوق الإنسان، وأن **تؤسس المدرسة العربية التي يمكنها أن تؤصل في نفوس الأجيال قيم السلام والتسامح وحقوق الإنسان.**

تقول المربية بيني ريردون " إن على التربية أن تواجه التحدي، وأن تعمل على إعداد الصغار لتحمل مسؤولياتهم الكونية والعالمية (...) وأن يتقبلوا أيضا مسؤولية العمل على خلق مجتمع عادل **تسوده قيم التسامح وحقوق الإنسان**[362]. فالتسامح نتيجة وليس سببا، وهو ينجم عن منظومة من العوامل والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

لقد فرضت الضرورة التاريخية للتسامح نفسها في المجتمع الهندي، المركب من عشرات القوميات والأديان ومئات اللغات المحلية، وهذا التسامح فرض نفسه لأنه يشكل الأساس التارخي لوحدة هذا المجتمع واستمراريته[363].

---

[359] أحمد الحطاب: مرجع سابق. ص29.

[360] علي خليفة الكواري: نحو استراتيجية بديلة للتنمية الاجتماعية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985، ص 100.

[361] سمير هوانة: قضية السلام في المناهج الدراسية الحديثة، الجمعية الكويتية تربية التسامح وضرورة التكامل الاجتماعي، الكتاب السنوي العاشر 1995، ص22.

[362] سمير هوانة: قضية السلام في المناهج الدراسية الحديثة، المرجع السابق ،ص25.

[363] محمد جابر الأنصاري: مفهوم التسامح في الثقافة العربية مرجع سابق،ص48.

إن التحدي الذي يواجهنا، الآن وفي المستقبل، هو أن يكون لكل واحد من أبناء هذا الوطن الكبير آراؤه وأفضلياته **دون أن ينكر ذلك على الآخرين هذه الحقوق**، وأن يقر بأن آراء وأفضليات الآخرين تستحق قدرا كبيرا من الاحترام.

إن العمل الحقيقي من أجل السلام لا يكون إلا بممارسة هذه الفضيلة التي يسميها الفيلسوف **البريطاني برناردو بليانو" الفضيلة الصعبة" وهذه الفضيلة هي فضيلة التسامح والإيمان الكبير بمبدأ قبول الآخر على مبدأ الاختلاف**[364].

فالتسامح ضروري ولاسيما عندما توجد مجموعات مختلفة بمعتقداتها الأخلاقية أو السياسية والدينية، حيث تدرك هذه الجماعات أن لا بديل أمامها سوى العيش معا، لأن البديل الآخر هو الصراع والموت [365].

" يقول الفيلسوف الإنجليزي جيسوب[366]: إن على الإنسان أن يرحل إلى بلاد أجنبية إذا أراد أن يتعلم التسامح، وهذا يعني أن مثل هذه الرحلات ينبغي ألا تكون سياحية حيث لا يرى إلا المناظر الجذابة بتوجيه من مكاتب السياحة، والتي لا تعبر عن حقيقة ما هو أجنبي. ينبغي على الإنسان أن يرحل في مهمة مهنية، ومن ثم يضطر إلى العمل، وإلى طرح أفكاره ومقارنة معتقداته بمعتقدات الآخرين[367]. **فإذا ارتأى الإنسان أن كل ما هو أجنبي رديء فهو متعصب**، وإذا كان مستعدا أن يتخلى عن تراثه ليتكيف مع ما هو أجنبي فهو ليس متسامحا، لأنه في هذه الحالة يرغب في أن يكون مقبولا في البلد الأجنبي وهو موقف مضاد للموقف السابق[368].

وتأسيسا على ذلك ومن أجل تطوير تجاربنا التربوية لا بد لنا من الإشارة إلى الجهود التربوية والسياسية الكبيرة **التي** بذلتها منظمة اليونسكولتجسيد مبادئ السلام والتسامح وحقوق الإنسان. لقد أنشأت منظمة اليونيسكو نظاما من المدارس المتعاونة التي تسعى إلى بناء تجربة تربوية حيّة **في بناء مفاهيم السلام**

---

[364] حسان ناراغاي: فضيلة التسامح _رسالة اليونسكو_ يونيو 1992، ص4.

[365] حسان ناراغاي: فضيلة التسامح المرجع السابق ،ص5.

[366] Tolerance, Its Foundation and Limits in Theory and practice (Entretiens of the international institute of philosophypapers at two California Conferences, In: Pacific philosophy forum, Volume 2, special edition, Stockton Calif. 1963).P.127

[367] أندريه مارسييه برن، التسامح كأمر فلسفي، ضمن مراد وهبة: التسامح الثقافي: أبحاث المؤتمر الإقليمي الأول للمجموعة الأوروبية العربية للبحوث الاجتماعية المنعقد في 21-24 نوفمبر عام 1981، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1987،صص 43-59، ص53.

[368] أندريه مارسييه برن، التسامح كأمر فلسفي، مرجع سابق، ص53.

والتسامح بين الأطفال والناشئة، حيث تتضمن هذه المدارس برامج متكاملة من أجل غرس قيم السلام والتسامح بين أجيال المتعلمين والدارسين. ويوجد اليوم أكثر **من 1300 مدرسة للسلام في 74 دولة عضو في منظمة اليونسكو**. وتهدف المناهج المعدة لهذه المدارس إلى وضع تقنيات ومقررات جديدة للتعليم من أجل تعزيز تربية السلام والتعاون، ومن أجل تسهيل عملية تبادل الخبرات المكتسبة بين البلدان الأعضاء المشاركة في البرنامج. وتعتمد **هذه المدارس نشاطات تتمحور في أربعة محاور هي: القضايا العالمية** والدور الذي تلعبه هيئة الأمم المتحدة في إيجاد الحلول لهذه المشكلات؛ **ومن ثم حقوق الإنسان**؛ وبالتالي **التعريف بالبلدان الأخرى والثقافات الأخرى؛ وأخيرا التعريف بالإنسان والبيئة التي تحيط به.** ويلاحظ أن النشاطات المعرفية لهذه المدارس تختلف من مدرسة لأخرى ومن بلد لآخر. ففي بولونيا، على سبيل المثال هناك 40 مدرسة مشاركة، تقدم للأطفال معلومات عامة عن بلدان مجاورة، وفي كل عام **يقضي تلاميذ هذه المدارس عطلتهم الصيفية في إحدى البلدان المجاورة**، ولاسيما في معسكرات الكشافة، واتحادات الشباب الرياضية. ومن أجل هذه الغاية يتلقى الأطفال تدريبات لغوية أجنبية من أجل التواصل مع ثقافات البلدان المجاورة، ومعرفة عاداتها. ويقدر لمثل هذه النشاطات أن تفعل فعلها في تعزيز قيم السلام والتسامح وتأصيل هذه القيم في نفوس الناشئة وعقولهم.

هذا وتمثل التربية من أجل التسامح وحقوق الإنسان بذاتها حقا من حقوق الإنسان، ومنطلقا أساسيا من منطلقات بناء الوجود الإنساني المتكامل القائم على العدالة والحق والخير والديمقراطية. وغني عن البيان أن مستقبل كل دولة، ومستقبل الإنسانية جمعاء، مرهون إلى حد كبير بالأفكار والاتجاهات والقيم ومعايير السلوك التي يمكن للتربية أن تغرسها في نفوس الناشئة والأطفال[369].

فالرؤية التي يمتلكها كل منا عن العالم هي ظاهرة بالغة التعقيد، وترتكز إلى شبكة من الآراء، ومنظومة من الأفكار، والعقائد والنماذج التي تحدد سلوكنا ومواقفنا من الحياة[370]. ويميز الخبراء في هذا الصدد بين مستويين من الوعي الإنساني هما: **الوعي العلمي أو النظري من جهة، والوعي العادي من جهة أخرى.** فالوعي العادي هو وعي الحياة اليومية الذي ينجم عن خبرة الحياة والملاحظات الشخصية الخاصة بحياة كل منا. وفي مستوى هذا الوعي يدرك الناس العالم ويحكمون عليه بطريقة مشوهة، وذلك

---

369 Zoya A. Malkova: Les études sociales un moyen d'éduquer les enfants dans un esprit de paix et de compréhension mutulle entre les peuples , dans UNSCO: Manuel de l'UNESCO pour l'enseignement des programmes d'études sociales , UNESCo, 1987, PP 93-120, P97.

370 Zoya A. Malkova: Les études sociales ouvrage cité, P98.

لأنهم يستندون في نسق هذا الوعي إلى منظومة احتياجاتهم المباشرة، وذلك دون البحث عن جوهر الظواهر القائمة، وهذا يعني بالضرورة أن الوعي العادي اليومي ينطلق من قاعدة عامة تؤدي بالشخص إلى موقع المغالطات، والأحكام المسبقة، والأحكام الخاطئة.

ففي أغلب الأوقات والحالات، (في مستوى الوعي العادي) تتشكل الأفكار الخاطئة حول **الشعوب والجماعات الأخرى، وتشكل هذه الأفكار مجموعة من الأحكام المسبقة، التي تؤسس على أنماط نموذجية من النظرة إلى الشعوب الأخرى.**

وهنا يتوجب على التربية بمؤسساتها المختلفة أن تساعد التلاميذ على تجاوز هذه النظرة التي يحكمها الوعي اليومي، وأن تطور لديهم وعيا علميا يساعدهم في تلقف الحقيقة بأسلوب علمي يتميز بطابع الأصالة والعمق، **وهذا الوعي العلمي المطلوب يساعد الناشئة على التحرر من إسار تجربتهم الحسية المباشرة، والتحرر من إكراهات الاستنتاجات العامة المباشرة**، ويمكنهم بالتالي أن يمتلكوا القدرة على كشف العلاقات الجوهرية التي تقوم في بنية الأشياء والظواهر، وذلك على خلاف ما يجري في نسق الوعي اليومي المباشر.

ينطلق الوعي العلمي من مفاهيم وتصورات علمية واضحة ومن أحكام نظرية مجردة، وهو الوعي الذي يمكّن التلاميذ من امتلاك صورة موضوعية عن العالم في وضعيات تطوره وتغايره ونمائه. وهذا الوعي يجعل التلاميذ يدركون بصورة **علمية أسباب الحروب وأهمية الشروط الموضوعية من أجل المحافظة على السلام في مستوى الحياة الإنسانية**، ومع ذلك إذا كان صحيحا أن امتلاك المعلومات يشكل قاعدة أية رؤية للعالم، فإن هذه المعلومات لا تضمن أبدا بلورة الرؤية والنظر إلى الحياة، ومن أجل أن تلعب هذه الرؤية **دورها في تشكيل السلوك يترتب على هذا المعلومات أن تتحول إلى معتقدات وآراء واتجاهات مثالية وقيم**، وهذا التحول لا يتم بسهولة وذلك لأن الشخص متأثر إلى حد كبير بمفاهيم سابقة تحتم عليه أن يأخذ وضعية فردية محددة حول القضايا المطروحة.

فمن **أجل إعداد شخص عالمي يمتلك توجهات وقيم عالمية لا يكفي أن نقدم له المعلومات الكافية عن العالم، بل لابد من تنظيم وضعيات يعيشها بصورة شخصية**، وذلك لأن التجربة التي يستمدها من خبراته الخاصة وانفعالاته وإرادته تشكل محرك سلوكه، **وفي النهاية يمكن القول: إن قدرة شخص ما على ترجمة المبادئ إلى فعل تعد مؤشرا على معيار تشكل رؤيته ونظرته إلى العالم** .

تبين الأبحاث العلمية الجارية في هذا المستوى **بأن تشكيل الرؤيا إلى العالم هي عملية معقدة بجوانبها المختلفة**، وهي تتنوع بتنوع الأعمار والحالات. لقد بينت التجربة أن أطفال المستوى المدرسي الأول يمتلكون آراء واتجاهات غير مستقرة أو متبلورة بصورة نهائية، وأن هذه الآراء والاتجاهات مرهونة إلى حد كبير بالظروف والخبرات التي تحيط بهؤلاء الأطفال.

إن تشكل نظرة الطفل إلى العالم ونمو إمكانيات هذه النظرة يعد مؤشرا على تطور نوعي عند الطفل في سن الثانية عشرة أو الثالثة عشرة، وفي هذه المرحلة من الحياة لا يكون الطفل قد اكتسب المعلومات **فحسب، بل تكون هذه المعلومات من طبيعة خاصة مشحونة بانفعالات الطفل وتجاربه**، وبالتالي فإن الطفل في هذا العمر يكون في مستوى القدرة على استخدام مفاهيم مجردة، وعلى التمييز بين العلاقات السلبية وعلى تفسير جوهر الظواهر، وهذا يعني أن آراءه واتجاهاته قد أصبحت أكثر استقرارا، وأن هذه الآراء والاتجاهات أصبحت في مستوى القدرة على أن تترجم نفسها إلى فعل وسلوك .

فالثورة التربوية تشكل في عصرنا كما يقول لوبرو (Lobrot): **" شرطا لازبا لكل ثورة مهما يكن شأنها"**[371]**. وتأسيسا على ذلك يمكن القول: إن تربية الأطفال في بوتقة رؤية منفتحة، ورؤية موضوعية للعالم بعيدة عن مشاعر التعصب والتمييز يمكن تستند إلى تعليم يعزز قيم التسامح وحقوق الإنسان عبرمختلف مقررات التعليم ومواده**، بدءا من الرياضيات والبيولوجيا والأدب واللغات. ومع ذلك فإن المواد الأكثر أهمية هي المواد الاجتماعية كالأدب والتاريخ والجغرافيا والدين. فالأطفال يتعلمون عبر هذه المقررات الاجتماعية كيفية تطور المجتمعات الإنسانية وتاريخها، ويدركون العلاقات التاريخية التي تربط بين الأمم والشعوب، **وهذه المعلومات تساهم في تشكل الرؤية العلمية للأطفال إزاء العالم**، وبالتالي فإن مثل هذه المعلومات يمكنها أن تؤثر في عاداتهم واتجاهاتهم ومواقفهم من معاصريهم في البلدان والشعوب الأخرى .

ومن أجل بناء هذه الروح العلمية **وتشكيل المواقف الإيجابية نحو السلام وحقوق الإنسان** فإن المواد العلمية يجب أن تقدم وفق صيغة من التخطيط الذكي المنظم، حيث يعتمد هذا التنظيم على مواد تربوية خاصة ومناهج تعليم محدودة هدفها تحقيق قيم السلام في نفوس الأطفال والطلاب. وفي هذا الصدد يقول

---

371 عبد الله عبد الدايم: التربية والقيم الإنسانية في عصر العلم والتقانة والمال، المستقبل العربي، السنة العشرون، العدد 230، نيسان /إبريل، 1998، (صص 64-86)، ص79.

أركون: "**إن الحديث عن التربية يعني أولا تعيين القيم التي تؤسس النظام الأخلاقي والحقوقي والسياسي للمجتمع وتنظيمها**"[372].

فالتربية صيرورة يكون فيها الإنسان ذاتا وموضوعا في آن واحد، ومن هنا يترتب على التربية التسامحية أن تنمي في الإنسان الحس النقدي، وأن تعلمه كيف يضع موضع الشك أكثر الأفكار عمومية في انتشارها وقدسية في مركزها [373]. **فالسؤال** الكبير الذي يشغل التربية الأمريكية اليوم على سبيل المثال هو: كيف يمكن إعداد الطفل كي يكون قادرا على مواجهة البيئة التي يعيش فيها بالفكر والتأمل العقلي، وكيف يمكن تزويده **بالقدرة على أن يقارع الحجة بالحجة وليس بالاعتداء الجسدي**[374]. وهذا يعني أن التربية الأمريكية تسعى إلى إعداد الإنسان الذي يمكنه أن يعالج قضاياه في جو من الإحساس بالأمن والثقة وقبول الآخر وعدم اللجوء إلى العنف.

لقد بين تاريخ الاستبداد **أن الحقائق والوقائع التاريخية قد تعرضت للتزييف والتشويه من جانب الطغاة، ومن هذا المنطلق يترتب على تربية التسامح أن تمكن الناس من التمييز بين الوقائع التاريخية، وتحديد مسار هذه الوقائع بعيدا عن التحريف والتزييف والتزوير.**

لقد بين المفكر العربي الكواكبي في كتابه طبائع الاستبداد أن مواجهة الاستبداد والظلم وتأكيد الحضور السامي لحقوق الإنسان يكون عن طريق التربية والتعليم فالتربية هي الدواء " والدواء هو أولا تنوير الأفكار بالتعليم"، على حد تعبير الكواكبي [375]. وعلى هذا المنوال **يجب على التربية التسامحية أيضا أن تعلم الإنسان كيف يقف ضد الاستبداد، وأن تكسبه** الكيفية التي يحكم نفسه فيها، وبالتالي أن تجعله يعرف جيدا كيف ينقل الحقيقة إلى الآخرين دون تشويه أو تزييف أو انتقاص.

إن تعليم حقوق الإنسان هو أساس كل تربية تسامحية ومنطلقها نحو قيم الحب والسلام بين الناس والأمم. وهذا ما أكدت عليه المادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حيث شددت على أهمية تشبع الناشئة بمضامين الحقوق الإنسانية: " لكل شخص الحق في التربية (...) ويجب أن ترمي التربية إلى التفتح والازدهار ودعم حقوق الإنسان والحريات، ويجب ان تسهل التفاهم والتسامح والمحبة بين كل الرهوط

---

372 فيليب أوجيه: التربية من أجل الديمقراطية، ترجمة أنطون حمصي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1996،ص46.

373 فيليب أوجيه: التربية من أجل الديمقراطية، المرجع السابق ،ص33.

374 لبنى القاضي: التسامح في التنشئة الاجتماعية مرجع سابق ،ص109.

375 محمد دكير: من الاستبداد إلى الديمقراطية ،دراسة في فكر الشيخ النائيني من خلال كتابه "تنبيه للأمة وتنزيه الملة"، الكلمة العدد 18، السنة الخامسة، 1998، (صص52_83)، ص77.

الاجتماعية والدينية". فالتربية على قيم التسامح وحقوق الإنسان تعني استدماج مبادئ التسامح وحقوق الإنسان واتخاذها مرجعية أخلاقية، توجه المواقف، وتقود السلوكيات، وبالتالي فإن هذه المبادئ والقيم لا تلقن عن طريق الترهيب والتخويف، ولا عن طريق أوامر ونواهي تعسفية، بل يتم استدماجها في الوعي واللاشعور، كي تصبح قوة ضاغطة تفلت عن سيطرة الأنا، حيث يمكنها تجاوز حالة القلق والتوتر، عندما تدخل هذه القوة في صراع مع مكونات أخرى للشخصية، كما يمكن لهذه المرجعية أن تتغلب على وضعيات تصلب الشخصية، وتحجر المواقف الذي يعوق قدرة الإنسان على التلاؤم مع الحالات الجديدة [376].

فتربية التسامح تبدأ بمعرفة الآخر، والسلوك الديمقراطي بدوره ينطلق أيضا من هذه المعرفة، ويعد هذا الشرط جوهريا في أساس كل فعل ديمقراطي وتسامحي. فتجاوز الوسط الذي يعيش فيه الإنسان، والاهتمام بالبلدان المجاورة، وبأركان الحياة الإنسانية في كل مكان من المعمورة، أمور تشكل **اليوم حجر الزاوية في كل سلوك ينحو أن يكون ديمقراطيا وإنسانيا.** وهذا يعني أنه يجب على المرء أن يدرك اليوم بأن أي حدث في هذا الكون ستكون له نتائج سلبية أو إيجابية على وجودنا وحياتنا، ويجب أن ندرك في هذا السياق **أن ثورة ما تحدث في بلد ما مهما تكن بعيدة عن مجال وجودنا الجغرافي ستمس بآثارها كل البلدان مهما ابتعدت** أو اقتربت من مكان الحدث.

لقد تضمن إعلان حقوق الإنسان للثورة الفرنسية عام 1789 في **مادته الرابعة أن الحرية هي حرية القيام بأي فعل لا يضر بالآخرين. وهذا المبدأ يمكنه أن يندرج في كل برنامج تربوي بوصفه واحدا من أهم مبادئ التسامح وقيمة من أهم قيم الديمقراطية.** وهذا يعني بالضرورة أن فرض المعتقدات يضر مهما كانت الوسائل المستخدمة، وأن كل شكل من أشكال التمييز والعنف يتنافى مع القيم الديمقراطية، وأن كل محاولة للاستيلاء على السلطة بوسائل غير مشروعة، هو عمل يمس الحريات العامة، ويغتال القيم الديمقراطية، وهنا يجب أن تتمركز تربية التسامح وتربية الديمقراطية.

إن تعليم حقوق الإنسان هو أساس كل تربية تسامحيه، ومنطلق كل تربية من أجل الديمقراطية، وهذه التربية لا يجب أن تقف عند حدود تعلم هذه المبادئ، بل يجب أن تزود الأطفال بالوسائل والقوة التي تجعلهم ينافحون عن هذه القيم والمبادئ، ويفتدونها بالنضال والمقاومة، من أجل بناء الضمانات الحقيقية التي تكفل لهذه المبادئ حضورها وتألقها وازدهارها [377].

---

376 نعيمة ثابت: إدخال مبادئ حقوق الإنسان ضمن مناهج التعليم الثانوي، التربية الجديدة، عدد 58- 1995، صص(35-61)، ص38.

377 فيليب أوجيه: التربية من أجل الديمقراطية، مرجع سابق، ص 40.

فالسلوك الديمقراطي يشتمل بالضرورة أيضا على **مبدأ التسامح الفعال** الذي يقوم على أساس الاعتراف بكرامة مختلف التَّنوعات الاجتماعية، ومعرفة مختلف التَّنوعات الثقافية والتركيز على مبدأ التسامح الفعال وليس **التسامح السلبي الذي** يعني صورة من صور موقف اللامبالاة حيال الآخرين. فمبدأ التسامح الفعال يقوم على أساس أن للغير الحق في أن يعيش كما يشاء، وفي أن يفكر كما يريد، وفي أن يتصرف بصورة مختلفة[378] .

إن السعي إلى مهاجمة أزمة التعصب والعدوان في ضمائر الشباب والأطفال العرب، يكمن في بناء مضمون اجتماعي جديد للتربية العربية، وهو مضمون يؤكد على إنتاج مواطنين فطنين، قادرين على التمييز ومحاكمة الأمور محاكمة عقلية، حيث يصعب تضليلهم، أو تعرضهم لتاثير سموم الحقد والكراهية [379].

في عام 1950 طلب المجلس الاجتماعي والاقتصادي التابع للأمم المتحدة إلى اليونسكو أن تشجع وتيسر تعليم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي تم إقراره قبل ذلك بسنتين، وذلك في المدارس، وبين الراشدين وعن طريق الصحافة والإذاعة والسينما[380].

ولا بد من الإشارة في هذا السياق أن تعلم حقوق الإنسان يتطلب أكثر من توفير المعلومات والقنوات، فهو يهدف أيضا **إلى غرس حب قوي للمبادئ والقيم التي تقوم عليها هذه الحقوق كاحترام الكرامة الإنسانية، وحقوق الآخرين**، وتعزيز قدرة الناس على مناصرة حقوقهم ومحاربة الجهل واللامبالاة، ولذلك فإن المعلومات الخاصة بتعليم حقوق الإنسان يجب أن تدخل في كل أنواع التعليم.

لقد وضعت منظمة اليونسكو منذ عام 1953 مشروعا باسم **مشروع المدارس المتحدة** يهدف إلى تعزيز التفاهم الدولي والسلم العالمي. وهناك أكثر من 3000 مدرسة ابتدائية وثانوية تنتهي إلى هذه الشبكة العالمية تقوم بتعليم حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

فالسلام لا يمكن أن يجد طريقه إلى حياة البشر **قبل أن يتأصل في قلوبهم وفي عقولهم قيمة تربوية تفيض على النفوس وتستنهض القدرات والهمم. وهذا يعني أن بناء السلام في أذهان البشر يأخذ طابع عملية**

---

[378] فيليب أوجيه: التربية من أجل الديمقراطية، المرجع السابق.

[379] حسن علي الابراهيم: تربية التسامح مرجع سابق، ص11، 1994-1995.

[380] فرانسيس فورنبيه: حقوق الإنسان، رسالة اليونسكو، مارس \آذار 1994، صص(33_34)، ص33.

تربوية بالدرجة الأولى. وعلى هذا الأساس يجري تركيز العلماء والمفكرين والساسة لبناء المجتمع الذي يؤمن بقيم السلام والحق والإخاء والمساواة والعدالة والتسامح [381].

ولا بد في هذا السياق من الإشارة إلى الدور الكبير الذي يمكن أن يلعبه الآباء في مجال إكساب الأطفال اتجاهات ومواقف عنصرية أو تسامحية من الجماعات الاجتماعية الأخرى، **حيث تبين الدراسات وجود علاقة ترابط كبيرة بين مواقف الآباء التعصبية ومواقف أبنائهم حيث يتشبع الأطفال بقيم آبائهم العنصرية عن طريق التوحد والتقمص والتقليد**[382].

ففي بداية سن المراهقة تتبلور الأحكام العنصرية المسبقة، ويصبح من الصعب جدا على المرء أن يتخلص منها لاحقا. ومهمة التعليم هنا هي العمل على تأصيل قيمة تقبل التنوع اللانهائي للآدميين داخل الجنس البشري، **وأن يؤكد قيمة الوحدة والتنوع كوجهان لحقيقة واحدة**[383]. فتنوع الثقافات والتراث والمجموعات العرقية والمعتقدات والعادات والتقاليد، يشكل تنوعا داخل الوحدة الإنسانية. **فالتسامح هو رعاية التنوع من خلال الوعي بالوحدة والسعي من أجلها**[384].

نحو منهجية تربوية لتأصيل قيم التسامح وحقوق الإنسان:

حقوق الإنسان وقيم التسامح، كما بينا سابقا، أصيلة في تاريخنا وثقافتنا وإسلامنا. وإذا كان الواقع الثقافي يشهد غيابا ملحوظا لهذه القيم والحقوق، تحت تأثير جملة من الظروف التاريخية والمتغيرات السياسية، **فإن تأصيل هذه القيم وفقا لروح التراث الإسلامي الخصيب يطرح نفسه ضرورة تاريخية وتربوية ملحة**. وهذا يعني أنه يتوجب على التربية العربية أن تستوحي هذه القيم من التراث العربي الإسلامي بصورته المشرقة، ولاسيما في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وفي عهد الخلفاء الراشدين، ويضاف إلى ذلك بعض الحقب المتطورة في التراث العربي الإسلامي، كما في عهد عمر بن عبد العزيز وعهد الرشيد والأمين والمأمون والمعتصم.

وإذا كان الوطن العربي يتعرض اليوم لأخطر أنواع الغزو الثقافي، فإن الأنظار ترنو الأنظار إلى التربية، لتتولى دراسة التراث العربي الإسلامي وتحليله وتجديده من خلال ذاته، ومن خلال تفاعله مع الثقافات

---

[381] فيليب أوجيه: التربية من أجل الديمقراطية مرجع سابق، ص17.

[382] لبنى القاضي: التسامح في التنشئة الاجتماعية مرجع سابق، ص96.

[383] ادجار بيزاني: في موجهة عدم التسامح، رسالة اليونسكو، يونيو 1992،(صص34_36)، ص35.

[384] ادجار بيزاني: المرجع السابق، ص35.

العالمية، ومع حاجات الحاضر والمستقبل. وأهم ما **تتولاه التربية في هـذا المجـال يكـون في إحيـاء القـيم الإنسانية** في ذلك التراث، بحيث تغدو قوة دفع تيسر التمثل الصحيح للحضارة العلمية التقانية، وتجديـد الحضارة العربية التي فجرها منذ قرون عديدة.

ومن أهم القيم التي يجب أن تؤصل هي هذه التي تشكل منطلـق التوليـد الحضـاري، والـتي يتوجـب على التربية أن تبرزها وتعنى بها عناية خاصة، وهي قيم التسامح وحقوق الإنسان واحترام العلـم والعلمـاء وتكافؤ الفرص والتعاون والتضامن، إلى جانب القيم الأخلاقية والاجتماعية ذات الطابع الحضاري[385].

فالحقوق الإنسانية كما وردت في الإعلان العالمي لميثاق حقوق الإنسان أصيلة في الفكر الإسلامي، وهـذا ما تؤكده أغلب الدراسات والأبحاث الجارية في هذا السياق. وبعيـدا عـن الضوضـاء والضـجة الـتي تثيرهـا حقوق الإنسان في الإعلان العالمي، وغيره من المواثيق الدولية، يمكن القول: إن تمثل تعاليم الإسـلام وقيمـه التي رفعت الإنسان إلى أسمى المراتب يضمن لنا الانطلاق نحو تحقيق كرامة الإنسان وحقوقه الأساسية.

إن ما نعنيه بالتأصيل هنا هو تعزيز قيم حقـوق الإنسـان والتسـامح الإنسـاني في ظـل العطـاءات القيميّـة للفكر الإسلامي المستنير، لتكون هذه الحقوق جزءا من تجربتنا الحيّة الحقيقية في مجالات الحياة المختلفة.

فالثقافة العربية القائمة تمتلك عناصر ثقافية تسامحية فاعلة يمكن أن توظف في عملية التأصيل الثقـافي لقيم التسامح والحب والسلام ،. فلو أخذنا على سبيل المثال الأمثال الشعبية بوصفها بلورة حقيقة للسـلوك الأخلاقي الإسلامي لوجدنا بأن الثقافـة العربيـة تفـيض بـالقيم التسـامحية الـتي يمكنهـا أن تعـزز عمليـة التأصيل. ومن هذه الأمثال يمكن أن نذكر على سبيل المثال[386].

-كل الناس حلوين .

– المسامح كريم.

-أحب الناس وأكره كلامهم .

– أحب كل الناس ولا أكره كل الناس.

– من أمنك لا تخونه ولو كنت خاين.

---

[385] عبد الله عبد الدايم، دور التربية المتغير مع دخول القرن الحادي والعشرين ،شؤون عربية، العدد 93، مارس آذار،1998، (صص 160-170)، ص (صص 123-151) ص148.

[386] سيد عويس: التسامح الثقلفي في مجتمع حضري مصري، ضمن مراد وهبة: التسامح الثقافي: أبحاث المؤتمر الإقليمي الأول للمجموعة الأوروبية العربية للبحوث الاجتماعية المنعقد في 21–24 نوفمبر عام 1981، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1987،صص 21–30، ص23

- الحلم سيد الأخلاق.
- لولا سواد العين ما كان نورها .
- إذا دعتك قدرتك على ظلم الناس فتذكر قدرة الله عليك.
-الكلمة الحلوة والابتسامة العريضة تصنع المعجزات .
- عاتب أخاك بالإحسان ورد شره بالإنعام عليه [387].

وثمة منهج للنظر قي قضية الفلسفة التربوية للتسامح والتي تكمن في مسار التأمل الفلسفي، وقيمة هذا المنهج تكمن في أن الأفكار التي نقاومها، ونتعصب ضدها تنطلق من أرومة أفكارنا نحن. فالبشر مزودون بقوة الحكم، ولكنهم في نفس الوقت معرضون للوقوع في الخطأ [388].

فالحق في التفلسف حق إنساني عالمي، بل ينبغي له أن يكون جزءا جوهريا في التربية. ولكن من الواضح أن أصحاب السلطة السياسية يرفضون هذا النوع من التربية لأنهم على وعي من أنه ليس في إمكانهم الحفاظ على سلطة ما لم تستند إلا إلى مبادئ أيديولوجية [389]

" **فنحن في حاجة إلى وقت كاف لمطاردة شياطين الكراهية وتجاهل الآخر والاحتقار، ومطاردة الخفافيش التي تقيم في كهوف حساسيتنا الدينية**، ولا تقبل مغادرتها. فنحن اليوم في مسيس الحاجة إلى ضرورة التعاون لمواجهة الاحتياجات العاجلة للإنسان: الحاجة إلى العدالة، والكرامة والاحترام قبل الحاجات المادية، التي تحقر من شأن الإنسان إذا كان إشباعها هو الأهم[390]. نحن في حاجة أيضا إلى الوقت وإلى الرقة لاستئناس الآخر، وتحويله إلى صديق، ولنتذكر، هنا، نصائح برنار دي سانت اكزيبيري للأمير الصغير: إن حائط الشك والخوف وانعدام الثقة الذي يمتنع معه لقائنا بالله قد استغرق قرونا لتأسيسه وتثبيته، وليس يمكن إزالته بالطبل، أو بالألفاظ المعسولة، أو الأدب الجم. إن الاتصالات الشخصية والمظاهر الصادقة لحسن الطوية والاحترام والآداب المخلصة في توليد الصداقة كفيلة كلها بتأسيس الفضائل الأساسية وترقيتها[391].

---

387 سيد عويس: التسامح الثقلفي في مجتمع حضري مصري، ، المرجع السابق، ص23.

388 أندريه مارسييه برن، التسامح كأمر فلسفي، ، مرجع سابق، ص53.

389 أندريه مارسييه برن، التسامح كأمر فلسفي، ، مرجع سابق، ص55.

390 أ.س.م. سبانج، الثقافة الدين التسامحالمرجع السابق، ص153.

391 أ.س.م. سبانج، الثقافة الدين التسامح، ضمن مراد وهبة: التسامح الثقافي، مرجع سابق، ص153.

في مواجهة داء التعصب وخطره يقترح الدكتور سعد الدين ابراهيم مجموعة من الخطوات الاستراتيجية التي يمكنها أن تواجه هذا التحدي ومنها [392]:

1- الإعلان الصريح بواسطة الدولة على أن المواطنة الكاملة والمتساوية هي حق واجب لكل أبناء الوطن بصرف النظر عن الدين أو المذهب أو العرق أو الجنس، وأن يكون هذا الإعلان مبدأ ملزما ضمن أهداف ومضمون برامج المؤسسة التربوية -الإعلامية، تجسده قولا وعملا وممارسة يومية.

2- من حيث مضمون البرامج التربوية -الإعلامية يجب أن تعد لمحاربة التعصب وتكريس التسامح بين أبناء الوطن والأمة، لا بد من مراعاة بعض الاعتبارات الموضوعية والبيداغوجية، ومنها:

- عدم تجاهل الواقع القطري العربي أو القفز عليه، فمن المهم أن يعي الأطفال والكبار -على حد سواء- أن هناك تنوعا أثنيا في بلادهم، وأن هذا التنوع هو نتاج عمليات تاريخية- مجتمعية موغلة في القدم، ولا دخل للأجيال الحالية في خلق هذا التنوع، وأنه يوجد في كل مجتمعات العالم، وأن المتقدم والمستنير من هذه المجتمعات قد وظف هذا التنوع إيجابيا واغتنى به، وأن الأمة العربي نفسها في لحظات ازدهارها سبقت العالم كله في إبداع صيغ التعايش والتسامح والتفاعل بين كل تكويناتها الاثنية، وأن أسوأ ما يصيب أمة من الأمم هو التعصب والشقاق حول مسائل عرقية وإثنية لا يمكن، وليس من المصلحة إلغاؤها، حيث هي مصدر ثراء حضاري .

2- التركيز على التحديات الكبرى الحقيقية التي تواجه الوطن العربي بأقطاره وشعوبه، وأهمها خطر استمرار التجزئة والأطماع الإقليمية والدولية التي تستهدفهم جميعا، وخطر التخلف من الدخول في غمار الثورة التكنولوجيا الجديدة التي ستحدد مصير الأمم في القرن الحادي والعشرين.

3- خلق فرص حقيقية لأنماط التفاعل مستمر بين أبناء الوطن في مختلف الأديان والمذاهب والأصول العرقية. فالتفاعل المباشر- في ظل ظروف متكافئة - هو أفضل آلية لتبديد "التصورات النمطية" المغلوطة والمشوهة التي قد يحملها الأطفال والكبار عن الجماعات الأثنية الأخرى التي تعيش في نفس الوطن[393].

1- تطوير مجتمعاتنا نحو"مجتمعات مدنية" تحترم فيها حقوق الإنسان.

---

[392] سعد الدين ايراهيم : التعصب والتحدي الجديد للتربية في الوطن العربي، ضمن: الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية: الأطفال والتعصب والتربية: احتمالات الانهيار الداخلي للثقافة العربية المعاصرة، الكتاب السنوي السادس، 1989، صص(19-71)ص40.

[393] سعد الدين ايراهيم : التعصب والتحدي الجديد للتربية في الوطن العربي، ضمن: الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية: الأطفال والتعصب والتربية: احتمالات الانهيار الداخلي للثقافة العربية المعاصرة، الكتاب السنوي السادس، 1989، صص(19-71)ص42.

2. تأصيل هذه الحقوق في فكرنا العربي المعاصر ثقافيا بالعودة إلى تراثنا الإسلامي وإعادة قراءة خطابات الدين والتراث الإنساني المنظر لهذه الحقوق وتبيئة مفاهيمه ومضامينه بروح عربية إسلامية [394].

التربية الأسرية:

تتشكل ذهنية الفرد وتتبلور في أحضان الأسرة بالدرجة الأولى. **وهنا تصدق المقولة الشعبية بأن التعليم في الصغر كالنقش في الحجر.** والذهنية كما بينا سابقا هي طريقة النظر إلى الأشياء، ونموذج التفكير الذي يحكم سيطرته على عقل الفرد والذي يتشكل في المراحل الأولى من طفولته. ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن الأسرة تلعب دورا خطيرا في تشكيل ذهنية الإنسان المتسامح، أو الإنسان المتعصب، أو في تشكيل موقف الفرد من العالم والآخر. وما يؤسف له أن الأسرة العربية مسؤولة بالدرجة الأولى عن بناء الروح التعصبية والتسلطية عند الأفراد، وهذه حقيقة تؤكدها الدراسات والأبحاث الجارية في هذا الميدان. فالفرد يكون نظرته عن العالم، وعن نفسه، وعن الآخر، وعن موقفه في هذا الكون، في إطار التربية الأسرية ولاسيما في مراحل الطفولة المبكرة.

لقد سبق لنا أن تعرضنا بصورة دقيقة لوضعية التسلط في الأسرة العربية، وبيّنا أن هذه الوضعية تنمّي في الإنسان مشاعر الكراهية والحقد والتسلط. ويبقى لدينا القول بأن الأسرة العربية تعد حصان طروادة الحقيقي في تفشي ظاهرة التعصب، وتعزيز هذا الإحساس في نفوس الأطفال والناشئة. فالآباء ينقلون إلى الأطفال هذه المشاعر عبر أحاديثهم ومواقفهم من الآخر، ونعني بالآخر في هذا السياق الجماعات المختلفة ثقافيا أو عرقيا أو دينيا أو طائفيا.

ليس غريبا أبدا أن نسمع داخل الأسرة **أحاديث اللعنة التي يصبها الآباء على الآخرين، وأحكام الدونية التي توجه إلى الجماعات الأخرى، ونغمة التخويف من هذه الجماعات ومن ثم تعزيز مشاعر العدوان والعداوة التاريخية**. ومن البداهة بمكان أن الأسرة العربية محكومة على الأغلب بنسق قيمي يعزز التمييز والعنصرية والتعصب. وفي مواجهة هذه الوضعية المأساوية يترتب على المعنيين بالأمر من سياسيين وتربويين ومفكرين ورجال دين التصدي لهذا الواقع وإسقاطه بصورة نهائية. ويمكن لهذه المواجهة أن تأخذ

---

[394] بومدين بوزيد: سلطة الرمز ... و"خطاب العنف"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة العشرون، العدد 228، شباط/فبراير 1998، صص(88-102)، ص94.

أبعادا شمولية ترتبط بمختلف المؤسسات التربوية (المدرسة، والمساجد، والمعاهد الدينية، ومدارس دينيــة، وإعلام ديني، ومؤسسات الشباب).

وفي كل الأحوال يمكن اعتماد منهجيات متعددة لمواجهة تحديات التربية الأسرية ومنها: توجيه حملة إعلامية (دينية ثقافية سياسية تربوية) تؤكد على مخـاطر تربيـة التعصـب والعنـف وآثارهـا السـلبية علـى الحياة الاجتماعية والسياسية. كما يجب علـى هـذه الحملـة أن تؤكـد علـى أهميـة قـيم التسـامح والحـب والانفتاح على الآخر كضرورة تاريخية من أجل نماء المجتمع وتطوره.

في إطار هذه الحملة يجب التأكيد على مخاطر الأحاديث التي تأخذ طابعا عرقيا أو طائفيا أو تعصبيا على مسمع من الأطفال. فاللحظات العابرة في حياة الأسرة قد يكـون لهـا أهميـة حاسمـة في تقريـر موقـف الطفل من الآخرين ومن الحياة والكون والعالم. **فعندما يستمع الطفل إلى أبيه في لحظة غضب عابرة وهو يلعن ويشتم جماعة أو طائفة أو حزبا قد يأخذ الطفل من هذه اللحظة معيارا للحكم السلبي الأبدي ضد هذه الطائفة أو هذا الحزب أو هذه الجماعة المعنية**، مع أن موقف الأب قد يكون عابرا ولحظيا ولا يعبر عن اتجاه الأب الحقيقي .وباختصار يجب إبعاد الطفل عن مختلف أنواع التحيزات وصور السلوك التعصبي.

على سبيل المثال كثيرا ما تركز الأسر على تلقين الطفل هويته الطائفية، ومن ثم الاعتزاز بهذه الهويــة، والأصوب له أن نعلمـه بأنـه مسلم عربـي فحسـب دون التركيـز علـى القضـايا الصـغرى في حيـاة العـرب والمسلمين. وإن كان لا مندوحة **من تعلم الطفل لهذه الهوية فيجب أن يتم التركيز دائما على الهوية الكـبرى (الإسلام والعروبة) من جهة وأن نعلم الطفل أن ينظر دائما إلى عناصر التجانس والتشابه وليس التأكيد على عناصر التناقض والاختلاف من جهة أخرى.** ولا بد في هذا السياق من تحقيق التنسيق الشامل بين المدرسـة والأسرة ووسائل الإعلام من أجل بناء القيم الإيجابية التسامحية التي يؤكد عليها التاريخ العربي الإسلامي برمته. ويمكن لهذا التنسيق أن يتم عبر المحاضرات واجتماعات أولياء الطلاب ومختلف القنوات السياسية والتربوية والاجتماعية.

دور المؤسسة المدرسية:

يترتب على المؤسسة التربوية، في سياق تأصيل قيم التسامح وحقوق الإنسـان، أن تعلـن الحـرب علـى كل المفاهيم والقيم العرقية والتعصبية التي تسود في الذهنية العربية. ويجب عليها من أجل ذلـك أن تضـع

في مناهجها مقررات حول التسامح والسلام وحقوق الإنسان وأهمية ذلك في الحياة العربية المعاصرة والمستقبلية للإنسان المعاصر[395].

لقد بدأ عدد كبير من الدول، في الآونة الأخيرة، العمل على **إيجاد استراتيجية تربوية، تضمن رفع وعي المتعلمين بمفاهيم حقوق الإنسان، وقيم التسامح، وقيم الديمقراطية، في إطار برامج نظرية وعملية**. وهنا يقع العبء الأكبر في هذه المسؤولية على المدارس، التي يمكنها أن تدرس طلابها مفاهيم الديمقراطية عبر المنهج الرسمي.

إن أي جهد لتعليم الديمقراطية وحقوق الإنسان لا بد وان ينطلق من صورة واضحة متكاملة عما يجب تعليمه وتعلمه. وكذلك الحال بالنسبة للذين يصممون برامج التعليم ويدرسونه، حيث يجب أن يتمتعوا بفهم جيد لقيم التسامح وحقوق الإنسان ومفاهيم الديمقراطية[396].

لقد تعهد وزراء التربية في العالم، في المؤتمر الدولي للتربية في دورته الرابعة والأربعين، الذي عقد في جنيف عام 1994، على إرساء التربية التي يقدمونها لشعوبهم، على أساس مجموعة من الأسس التربوية، التي تسهم في تفتح شخصية التلميذ والطالب والراشد، في ظل احترام الآخرين، ومن منظور تعزيز حقوق الإنسان والتسامح والديمقراطية والسلام، وكذلك اتخاذ التدابير الملائمة لإشاعة مناخ مواتٍ لنجاح التربية من أجل التفاهم الدولي في المدارس، لكي تصبح هذه المؤسسات أماكن متميزة لممارسة التسامح واحترام حقوق الإنسان والديمقراطية والتعرف على تنوع الذاتيات الثقافية وثرائها[397].

في البداية، ومن أجل بناء تربية تسامحية تعزز حقوق الإنسان وكرامته، **تكون الخطوة الأولى في تحرير التربية بمناهجها وممارساتها من مختلف أشكال التعصب والتصلب الذي تعانيه**، ومن ثم تأتي الخطوة الثانية التي تتمثل في تبني مناهج تربوية جديدة قادرة على تعزيز قيم التسامح والحب وحقوق الإنسان بين الأجيال وأفراد المجتمع بصورة عامة.

---

[395] أحمد الحطاب: الصفات التي يجب أن تتسم بها التربية للاستجابة لمتطلبات القرن الواحد والعشرين مكتب اليونيسكو الإقليمي، العدد 35، يونيو، حزيران، 1989. ص29.

[396] أحمد خليفة بوشرباك: حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في إطار مناهج التعليم في دولة قطر، التربية الجديدة، عدد58، 1995.ص134

[397] أحمد خليفة بوشرباك: حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، المرجع السابق، ص134

إن سياسية بناء وتخطيط المناهج المدرسية، يجب أن تقوم على دمج المفاهيم والقضايا المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان وحرياته في المناهج الدراسية بالمراحل التعليمية الثلاث، بهدف تنمية إمكانات الطالب من جميع النواحي الجسمية والعقلية والنفسية والاجتماعية[398].

وغني عن البيان أنه يمكن للمدرسة أن تلعب دورا قد يضاهي دور الأسرة ويتجاوزه حين يتم توجيه العملية التربوية بصورة منهجية هادفة. وهذا يعني أنه يجب ربط مسار التربية المدرسية بعدد من العناصر الأساسية التي تتمثل في الأهداف التربوية التي يجب أن تضع في مقدمة أولياتها تعزيز القيم التسامحية والحقوقية. وفي هذا السياق يجب العمل على تحقيق التكامل بين مختلف العناصر التربوية في المدرسة، من أجل بناء الإنسان القادر على المشاركة الحضارية والمؤمن بمبادئ الحق والسلام والعدالة الاجتماعية .

ففي مواجهة قضايا التمييز العنصري، واستبداد الأقوياء، واضطهاد وإبادة الأقليات العرقية، يمكن للتربية أن تؤدي أدوارا في غاية الأهمية والموضوعية، ودورها هنا يكون في تعزيز: حقوق الإنسان، وحقوق الطفل، وحقوق الأقليات، والإيمان بالعدالة الاجتماعية .وهذا يعني التأكيد على مبدأ التربية الأخلاقية التسامحية في مقدمة أولويات التربية المدرسية [399].

لقد بيّنا في سياق هذه الدراسة أسلوب التربية المعتمد في إطار التربية المدرسية العربية، وقد اتضح أن التسلط والعنف والاستبداد وغياب الديمقراطية السلوكية **هي الأورام الخبيثة التي تعاني منها التربية العربية بصورة عامة.** وفي هذا المستوى يتوجب في البداية تحرير المدرسة والعائلة أيضا من هذه الأمراض الخبيثة التي تنهش في جسد التربية العربية. وهذا يكون بإرساء مبادئ الحياة الديمقراطية الخالية من كل صور التعنت ومعاني القهر والتعصب. وتلك هي أحد أهم الخطوات على طريق بناء تربية التسامح وحقوق الإنسان.

وفي هذا السياق أيضا تبين أغلب الدراسات الجارية **أن المناهج المدرسية العربية قلما تنطوي على مضامين حقوق الإنسان، لا بل إن هذه الحقوق تسجل غيابا شموليا في مختلف جوانب الحياة المدرسية.** ولذلك فإن الباحثين في هذا الميدان يقترحون تدريس حقوق الإنسان وإدخالها في ضمن المناهج المدرسية .

---

[398] حسن علي عبد اللطيف: حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في مناهج التعليم الثانوي في دولة البحرين، التربية الجديدة، عدد58، 1995، صص(87-103)، ص88.

[399] أحمد الحطاب: الصفات التي يجب أن تتسم بها التربية للاستجابة لمتطلبات القرن الواحد والعشرين، مرجع سابق، ص38.

لقد بين الدكتور حسن علي الإبراهيم الواقع المأساوي لوضعية حقوق الإنسان في المناهج والممارسات التربوية العربية حيث يقول: " لقد **منعت حقوق الإنسان من الدخول إلى مناهجنا الدراسية حتى الآن**، وكان هذا المنع من أقوى العوامل الفاعلة في توليد ظاهرة العنف بشكلها المادي والفكري في مجتمعاتنا العربية المعاصرة[400].

وقد أكدت بعض المشاريع البحثية في هذا المجال على أهمية تدريس المواثيق والعهود الدولية الخاصة بقيم التسامح وحقوق الإنسان ومن أهمها:

1. ميثاق حقوق الإنسان والمواطن الفرنسي 1789.
2. ميثاق الحلف الأطلسي 1940.
3. ميثاق الأمم المتحدة1944.
4. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948.
5. الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966.
6. الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق السياسية 1966.
7. بيان مؤتمر القمة للأمن الأوروبي 1972. [401].

وما تجدر الإشارة إليه في شأن المواد المقترحة هي أن هذه المواد يجب أن تدرس وفقا لروح الثقافة العربية الإسلامية التي ننتمي إليها، وفي ضوء تعاليمها، لكي نستطيع أن نواصل بين **هذه العطاءات التاريخية وبين الروح الحقيقية لثقافتنا العربية الإسلامية**. وما نقترحه نحن في هذا السياق إضافة لما أشار إليه الإبراهيمي يتمثل في تعليم يشدد على **الحضور الخلاق لقيم التسامح وحقوق الإنسان في تراثنا العربي الإسلامي سنة وقرآنا، وفي سير الصحابة والمتقدمين من المفكرين والفلاسفة العرب المسلمين، الذين سجلوا أروع المثل في تاريخ التسامح والحب وحقوق الإنسان. وإننا لنؤكد بأن تعليم هذه القيم وتدريسها يجب أن يتكامل مع القيم العربية الإسلامية، وليس فيما نذهب إليه روح التعصب لعقيدة الإسلام وإنما يأتي ذلك إيمانا منا بقانونية تربوية قوامها أن ما ينبع من ثقافتنا ويعبر عن هويتنا هو أكثر قدرة على التوغل في النفس الإنسانية والتوحد مع حركة وجودها والتأصل في وجدان الإنسان. كما أننا نريد أن نقول بأن قيم التسامح وحقوق الإنسان راسخة في ثقافتنا الإسلامية أصيلة في كل معالم حضارتنا** وإذا شئنا أن نُشكِّل أطفالنا

---

[400] حسن علي الإبراهيم: تربية التسامح مرجع سابق، ص16.

[401] حسن علي الابراهيم: تربية التسامح مرجع سابق، ص17.

روحيا وحضاريا فحري **بنا أن نغرف من زادنا، وأن ننهل من قِرابنا، وأن نتذوق أملاح ثقافتنا، وأن نتزود من عطاءات هويتنا المتجددة**. وتأسيسا على ذلك فإنه يجب علينا أن نعول بالدرجة الأولى على الميثاق العربي لحقوق الإنسان لعام 1994 [402]، والإعلان الإسلامي لحقوق الإنسان1989 [403] وإعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام 1990[404]. **ويضاف إلى ذلك كله أهمية التركيز على المبادئ والقيم الإسلامية في المناهج المدرسية** مثل: قيم العهد النبوي والراشدي، وسيَّر الخلفاء الراشدين والمراحل التاريخية المتألقة في التراث العربي الإسلامي .

"أهداف التربية على قيم التسامح وحقوق الإنسان(405):

لا يستقيم الحديث عن التربية على قيم التسامح وحقوق الإنسان إلا في إطار مشروع تربوي متكامل، يمكنه أن يكون بمثابة الإطار المرجعي العام فيضمن **وضوح الرؤية، واتساق المقاصد، وتماسك الوسائل. ولا بد للتربية المدرسية الحقة في مجال حقوق الإنسان من أن تعمل على تحقيق** الأهداف التالية:

-تصفية كل أشكال التفرقة والتميز القائمة على أساس الجنس أو الأصل الاجتماعي، أو اللون أو الدين.

–تعزيز وعي الفرد بحقوق الإنسان وواجباته وفقا لمقتضيات الحياة البشرية في مجتمع مدني مؤسساتي يقوم على التلازم الأساسي بين الحرية والمسؤولية.

و يمكن للتربية على حقوق الإنسان أن تشمل المجالات المعرفية والسلوكية. فعلى المستوى **المعرفي تعنى هذه التربية بمساعدة المتعلم على إدراك** المفاهيم الأساسية لحقوق الإنسان ومبادئ التسامح، وتوسيع آفاق معارفه لمبادئ الحق والجمال الحياة الاجتماعية والمدنية وقواعد التنظيم الإداري والسياسي (القانون العام) وبالمؤسسات العالمية، والمواثيق الدولية (القانون الدولي) [406].

[402] الميثاق العربي لحقوق الإنسان، الفكر السياسي الصادرة عن اتحاد الكتاب العرب في سورية، العدد الأول، شتاء 1997، (صص 183-193).

[403] الإعلان الإسلامي لحقوق الإنسان عام 1989، الذي تمت الموافقة عليه في المؤتمر التاسع عشر لوزراء الخارجية لدول منظمة المؤتمر الإسلامي. أنظر في هذا الخصوص: محمد الزحيلي، حقوق الإنسان في الإسلام، دار ابن كثير، دمشق-بيروت، 1997، ص 400.

[404] إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام: رسالة اليونيسكو، مارس 1994 ص 40-41.

[405] عمران البخاري: التربية على حقوق الإنسان والديمقراطية في التعليم الثانوي، التربية الجديدة، عدد 58، 1995.ص107.

[406] عمران البخاري: التربية على حقوق الإنسان والديمقراطية في التعليم الثانوي، مرجع سابق، ص108.

فتربية المواطن تقتضي معرفة جيدة بالقوانين والمؤسسات، إذ هو في حاجة إلى معرفة الأحكام والقوانين التي تضبط حقوقه وواجباته، والتي على ضوئها يمكنه ممارسة ملكة الحكم، وتقدير تبعات سلوكه وتوقع موقف الآخرين. إذا كل تربية على حقوق الإنسان تستوجب إكساب المتعلم ثقافة قانونية، لا بمعنى مدونة تشريعات مستوفية، تدرس لذاتها، بل تدرس في علاقة ببقية المواد وبالخصوص منها: مادة التاريخ، حتى يدرك المتعلم أن حقوق الإنسان ثمرة مسار تاريخي طويل، وعمل إنساني قابل للتطوير.

وفي مستوى المهارات تهدف التربية على حقوق الإنسان إلى إكساب الأفراد ثقافة نقدية، تقوم على أساس ممارسة التفكير العقلاني، في مختلف المسائل التي يتعرضون لها في سياق علاقتهم حياتهم الاجتماعية.

غير أن الأهداف المرسومة في مجال المهارات لا يوكل تحقيقها إلى مادة التربية المدنية وحدها، وإنما تلتقي فيها هذه المادة مع مواد أخرى عديدة، كاللغات والتاريخ والجغرافيا والتربية الإسلامية والفلسفة والعلوم، إذا المقصود هنا، وإن اختلفت الوسائل، هو تنمية القدرة على:

- التحليل النقدي وفق ضوابط منهجية تمليها خصوصية كل مادة.
- الاستقلالية المنهجية بحيث يكون في مستطاع التلميذ أن يعمل بمفرده كما في إطار فريق.
- التقييم الذاتي طبقا لمقاييس يختارها مع الآخرين، أو طبقا للأهداف المرسومة، وعند الاقتضاء مراجعة الأهداف والطرائق[407].

وفي مستوى المواقف، ليس الهدف من التربية على حقوق الإنسان مجرد تلقين الطالب جملة من المعارف والمعطيات المتصلة بالوقائع، التي يتعين على التلميذ حفظها واسترجاعها، ولا في إكسابه جملة من المهارات المنهجية، بل **إن جوهر كل عملية تربوية يكمن في إحداث التحول في المواقف الأولية والسلوكات العفوية والارتقاء بها إلى مواقف متطورة وسلوكيات** مستجيبة، وإلى جملة من القيم والاختيارات، التي يقودها العقل بعيدا عن كل أشكال الامتثالية. وفي هذا السياق تهدف التربية على حقوق الإنسان إلى تطوير حسن الالتزام لدى الناشئة ،وهو ما تسعى التربية المدنية إلى تحقيقه حين تعمل على أن ينشأ المتعلم:

1. مقتنعا بضرورة القيام بواجباته نحو المجموعة الوطنية.
2. مستعدا للتضامن ومتحمسا للحفاظ على المكاسب الوطنية والإنسانية .

[407] عمران البخاري: التربية على حقوق الإنسان والديمقراطية في التعليم الثانوي، ، مرجع سابق، ص109.

3.مقتنعا بضرورة الحياة الديمقراطية .

4.متشبعا بقيم المجتمع المدني والقيم الإنسانية، كحرية الفكر والتعبير، والاعتدال في المواقف، واحترام الآخرين والتفتح والتسامح والتضامن البشري.

5.ملتزما بالعمل على نشر هذه القيم وجعلها تسري في حياته وفي محيطه وفي مجتمعه.

6.إن الغاية الأساسية للتربية على مبادئ حقوق الإنسان وقيم التسامح ليست غاية معرفية بحتة، وإنما هي غاية سلوكية أخلاقية بالدرجة الأولى.

7.للتحاور والتداول في كل المسائل التي تعرض دون تشبث مبدئي بمواقف مسبق منها.

8.للاعتراف بالآخر وبحقه في الاختلاف وتقدير ما يمكن أن يقدمه من مساهمات في إثرائه.

9.للتنازل عند تبين الحقيقة عن الموقف الأول. وتبني موقف مغاير عند حصول الاقتناع.

ولا بد في هذا السياق من وضع منطلقات أساسية تكون بمثابة مبادئ وقضايا تهم حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وتدخل ضمن مجموعة من المقررات والمناهج الدراسية، ومن بين هذه المنطلقات[408]:

1.حرية إبداء الرأي واحترام رأي الآخر .

2.الدعوة إلى السلام العالمي، ونبذ الحروب .

3.التعريف بثقافات الشعوب والدعوة إلى تقاربها وتعاونها

4.حماية البيئة من التلوث واحترام حقوق الإنسان الصحية .

5.حماية الأفراد من الظلم والاحتيال وتحقيق العدالة الاجتماعية .

6.التأكيد على حق الإنسان في الغذاء والصحة والتعليم .

7.حق الأطفال في التربية السلمية .

8.حق المعوقين والمسنين وأصحاب الحاجات الخاصة في الحماية والرعاية وتحقيق أسباب الحياة الكريمة .

9.حق المرأة في التعليم والتربية والعمل والمشاركة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

10.حق الشعوب في الحرية والحماية من الظلم والاستعمار .

11.ترسيخ مبادئ التفكير الحر غير المنمط عن طريق النقد الموضوعي.

---

[408] حسن علي عبد اللطيف: حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في مناهج التعليم الثانوي في دولة البحرين، التربية الجديدة، عدد58، 1995، صص(87-103)، ص97.

12. احترام العمل المنتج، والثقة في الذكاء الإنساني.

13. احترام ذاتية المتعلم والعلم وسائر الممارسين التربويين، واحترام فكرهم وتعبيرهم.

14. اعتماد مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية من خلال:

15. التأكيد على استراتيجية التعلم الاتقاني والتقويم التكويني، وزيادة فعالية التعلم لكل متعلم دون حدود.

16. إفساح المجال لكل متعلم لاختيار المسار أو التخصص المناسب، لقدراته واستعداداته وميوله .

17. تفريد التعلم (مراعاة الفروق الفردية بين المتعلمين.

18. التأكيد على العمل الجماعي وتعزيز المناخ التشاركي الديمقراطي داخل المدرسة.

وإذا أردنا أن نواكب الروح الحقيقية لحقوق الإنسان فإنه يترتب علينا الاعتراف بخصوصيات طرق تدريس المسائل المتعلقة بهذه الحقوق. ولعل أول هذه الخصوصيات سيادة النماذج التربوية التي تتعارض مع روح التربية على حقوق الإنسان، خاصة ذلك النموذج القائم على نقل المعارف أو التلقين الجامد Model transmissf الذي يجعل المعلم محور العملية التربوية فكيف يمكن للتلميذ أن يتبطن قيم الحوار والتسامح، ويصدر عنها خارج المدرسة، إذ هو منع من ممارستها داخل الفصل؟ كيف له أن يفكر بنفسه إذا ما فكر غيره مكانه.

من البديهي أن أي منهج طبيعي، مهما كان دقيقا في محتوياته، وواضحا في أهدافه، يتوقف تحقيقه على تذليل جملة من الصعوبات أو على الأقل الحد من مفعولها السيئ، ومنهج التربية على التسامح وحقوق الإنسان لا يشذ عن هذه القاعدة بل لعله عرضة أكثر من غيره لعدد من العوائق والصعوبات:

أولا: عوائق داخلية تعود إلى طبيعة مادة حقوق الإنسان وإشكالياتها ومفاهيمها:

1. إن المعارف التي يتعين بناؤها مع التلاميذ في هذا المجال تتشكل في أغلبها من أفكار ومفاهيم مجردة مثل: الحرية، المساواة، الديمقراطية. مما قد يعوق إدراكها وتمثلها على الوجه الصحيح فتتحول هذه المفاهيم إلى عوائق تفسد عملية التعلم وتبطل مفعول التربية.

2. أمهات النصوص والمواثيق المرجعية في التربية على حقوق الإنسان، سواء الوطنية منها أو العالمية، صيغت بلغة قانونية جافة ودقيقة، وأحيانا مستعصية، إذ هي موجهة إلى الكهول، مما ينتج عنه خطر النفور منها لدى الأصغر سنا.

3. إن المصطلحات والمفاهيم الأساسية لحقوق الإنسان ليست ذات دلالة واحدة Univoques وهو ما يمكن أن يتسبب في وضعيات أساسها توهم الفهم ونتيجتها سوء التفاهم، وتصبح المسألة أكثر تعقدا

عندما نأخذ بعين الاعتبار ما يحمله التلاميذ والمدرسون أنفسهم من دلالات عفوية ومتباينة لنفس تلك المفاهيم، ولا يكمن الشرح في تحويل الدرس إلى حصة شرح، وتأويل دقيق للنصوص القانونية، إذ من شأن ذلك أن يثير العزوف بدل الإقبال[409].

ثانيا: ومن العوائق الخارجية التي تكبح تطلعات التربية على حقوق الإنسان يمكن الإشارة:

1- إلى انخفاض مستوى تأهيل المدرسين حيث لا يمتلكون الأهلية المطلوبة لأداء مهمتكم التربوية ولاسيما في حقل أو مجال حقوق الإنسان .

2- لما كانت الأحكام المسبقة والمواقف النمطية عنيدة لكونها لاشعورية ألا ينبغي الاحتياط مما قد تنقله الكتب المدرسية من محتويات ونصوص، وحتى صور منافية لقيم حقوق الإنسان، **إنه لا يكفي التنبيه إلى ذلك بل يتعين مراجعة هذه الكتب أو تغييرها، واستبعاد كل ما يمس بكرامة بعض الفئات (الطفل، المرأة ،الآخر)**، لذا يجدر إدراج مرجعية حقوق الإنسان ضمن كراس الشروط الذي يضبط المواصفات المشترطة في تأليف الكتب المدرسية.

3- إن خلفية حقوق الإنسان حاضرة دوما في مواقف وسلوك القائمين على تسيير شؤون المدرسة. فهل العائلة على بينة دائمة من ضرورة معاضدة مجهود المدرسة في هذا المجال. أليست العائلة تسير غالبا وفق نموذج سلطوي نقيض لمقتضيات حقوق الإنسان.

4- أليست النماذج التي تمررها وسائل الاتصال مضادة في كثير من الأحيان للقيم التي تروجها المؤسسة التربوية.

وفي المحصلة يمكن القول إن بناء الإنسان الحر يشكل الغاية التربوية الكبرى وتلك هي الحقيقة التي يؤكدها أغلب المفكرين وعمالقتهم .

ومن أجل بناء هذا الإنسان الحر المتسامح والمؤمن بحقوق الإنسان، يترتب على التربية أن تحقق عددا من الأهداف، التي تنطلق من مبدأ وحدة الشخصية الإنسانية بوصفها الأساس الثابت لبناء الإنسان الحر، والسبيل إلى تحرير الإنسان.

إن المعلم، يمكنه من خلال البرنامج المدرسي، أن يكسب تلاميذه القيم السياسية المرغوبة من: شورى، وعدل، ومساواة، وتعاون، وحرية مسؤولة ...إلخ، باعتبارها ركيزة هامة لبناء الإنسان الحر،

---

[409] عمران البخاري: التربية على حقوق الإنسان والديمقراطية في التعليم الثانوي، التربية الجديدة، عدد 58، 1995.ص118.

وتنمية الحرية المسؤولة التي تراعى فيها حريات الآخرين، وهنا يترتب على المعلم أن يتيح الفرصة أمام التلاميذ للقيام بدراسة طائفة من المشكلات القائمة فعلا، وإعطائهم الفرص المتكافئة للتعبير عن آرائهم والدفاع عنها بكل حرية [410].

وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أهمية المناهج وطرق التدريس في تعزيز حقوق الإنسان والتسامح، فطرق التعليم السائدة غالبا ما تؤدي إلى ترسيخ واقع القهر، وذلك عن طريق تزييف الوعي الثقافي بصفة عامة، والسياسي بصفة خاصة، وذلك من خلال تزييف المناهج التربوية والتعليمية المقدمة للتلاميذ، وإذا جاوزنا المفهوم التقليدي للمنهج وسلمنا بأن المنهج مجموعة الخبرات التي تستطيع المدرسة توفيرها وتنظيمها وتوجيهها والاشراف عليها، والتأثير بها في شخصية المواطن، بحيث تنمو نموا متكاملا تكامل الحياة في المجتمع المعاصر، سواء أكانت هذه الخبرات في داخل المدرسة أو خارجها، فالمنهج بهذا المعنى يجعل المدرسة إما أداة لبناء الإنسان الحر، أو وسيلة لتحقيق أيديولوجية الأنظمة المستبدة، حيث أوضحت دراسات عديدة الدور الذي يمكن أن تسهم به المناهج في تزييف الوعي الاجتماعي والسياسي[411].

وإذا كان من الضروري أن يتضمن منهج التعليم للطلاب على اختلاف مستوياتهم ومراحلهم التعليمية قاعدة معرفية عريضة، تمكن الطالب من الوعي بطبيعة القهر، والتعرف على مظاهر الاستبداد السياسي، وآثاره السلبية والمدمرة على الفرد والمجتمع، **كل هذا لا يكون، إلا نتيجة منهج دراسي خاص يتناول حذافير العملية التعليمية حتى الحياة اليومية في المدرسة**، وما فيها من مجالات مشاركة التلاميذ مشاركة تبني فيهم عادات الأخذ والعطاء في سماحة، والحوار في تأدب، والقيادة في غير تعال، والانقياد في غير غفلة، واحترام رأي الأغلبية دون التنازل عن حرية التصحيح والمراجعة، وحرية الفكر من غير سعي وراء كسب القضية للرأي ولو بالخداع والزيف، ونقد النفس، ونقد الغير من غير علو في هذا، ولا تواضع في ذلك، وتمسك بالحقوق من غير طمع، والقيام بالواجبات في غير ترخص[412].

وغني عن البيان أن **المنهج المدرسي الخفي يلعب دورا** هاما في مجال التربية على حقوق الإنسان، ففي مقومات هذا المنهج يمكننا أن نقف على طبيعة ما تفعله المدرسة في تلاميذها، إذ من المعلوم أن وظيفة

---

[410] محمد ابراهيم المنوفي: نحو فلسفة تربوية لمواجهة ظاهرة الاستبداد السياسي، ضمن رابطة التربية الحديثة، *دراسات تربوية*، المجلد العاشر، جزء 79، عالم الكتب، القاهرة، 1995.

[411] أبو الفتوح رضوان، منهج المدرسة الابتدائية، دار القلم، الكويت، 1973، ص45.

[412] أبو الفتوح رضوان، منهج المدرسة الابتدائية، دار القلم، الكويت، 1973، ص44.

المدرسة أكثر من مجرد إكساب التلاميذ معلومات ومعارف، فهي تمارس دورا كبيرا في تشكيل نمط شخصية الطلاب والتلاميذ. وهذا يعني أن للمدرسة منهجين، أحدهما ظاهر رسمي، **والآخر خفي غير رسمي**، "ولعله من المفيد أن يتسع مفهوم المنهج الخفي إلى تحليل تلك الرسائل الصامتة والمستترة تتمثل في عمايات **وفعاليات مختارة ومصنفة بطريقة معينة يمكنها أن تبث قينا واتجاهات تخدم ثقافته الطبقية المهيمنة**"[413].

ولا بد من الإشارة في هذا الخصوص إلى أهمية المراقبة الثقافية والإعلامية للكتب وأشرطة الكاسيت القادمة من الخارج والتي تتضمن فتاوى جاهلة مسمومة ودموية عنيفة **التي تحل دم المسلم وماله لأقل هفوة يقع فيها**. وغني عن البيان أن هذه الفتاوى تعد من قبل **وكالات أجنبية مغرضة تهدف إلى هدم النسيج القيمي والأخلاقي في المجتمعات الإسلامية وإثارة الفتن والبلابل والنعرات الدينية والطائفية في المجتمعات الإسلامية كحلقة من حلقات التدمير والفتك التي تعتمد في تمزيق الحياة المتكاملة في المجتمعات العربية .**

وفي النهاية لا بد للتربية على حقوق الإنسان والديمقراطية أن تنطلق من ثلاثة أسس مختلفة ومتداخلة لهذه الشرعية:

"**أساس وطني**: ويتمثل ذلك في بناء هذه المناهج جميعا وبشكل صحيح على الأرضية التاريخية والقانونية لكل بلد، بحيث يدمج البلد المعني هذه المناهج تقاليده الفكرية والسياسية والتشريعية التي تعكس المدى الذي بلغه تجذر مبادئ حقوق الإنسان فيه، وبعبارة أخرى تستلهم محتويات المناهج من فكر رواد الإصلاح وتحيل إلى الدستور والنصوص المنبثقة عنه وإلى المواثيق الوطنية، ذلك أن كل تعليم لحقوق الإنسان لا بد أن ينطلق من تجارب الشعوب وأن يدمج مساهماتها في هذا المجال[414].

"**أساس قومي**: ويكون ذلك بالعمل على تعزيز مناهج التعليم بجرعات كبيرة من القيم الإيجابية لتراث الأمة العربية الزاخر بالقيم السامية والفكر المستنير وتقاليد الاجتهاد، **والتي تؤكد على أن حقوق الإنسان ليست بدعة ولا دخيلة على العالم العربي**، بل هي تعبير عن حاجة داخلية وعميقة فيه، إذ تجد بعض جذورها في إنتاج مفكرين من أمثال ابن رشد وامتدادها لدى مفكري النهضة العربية على اختلاف

---

[413] حامد عمار: تقديم كتاب، دراسات في علم الاجتماع التربوي، تأليف عبد السميع سيد أحمد، المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993، ص21.

[414] عمران البخاري: التربية على حقوق الإنسان والديمقراطية في التعليم الثانوي، التربية الجديدة، عدد 58، 1995.ص106.

مرجعياتهم المفهومية، وآفاقهم المذهبية. يضاف إلى ذلك أن برامج معظم حركات التحرر الوطني العربي قد انطوت على فكرة حقوق الإنسان، وناضلت من أجلها، بل استمدت منها جانبا من شرعيتها.

"**أساس دولي:** إن مطلب اعتراف الآخرين بنا يوازيه واجب اعترافنا بالآخرين. فلا هوية في الانغلاق العالمي عنها، والهوية الوطنية أو القومية لا تستقيم إلا بتبني التراث الإنساني واتخاذه مرجعا من مراجع مناهج التربية على حقوق الإنسان [415].

دور الدين والمؤسسة الدينية في التأصيل التسامحي والحقوقي للإنسان.:

هناك اتفاق شامل بين مختلف العلماء والمفكرين في الوطن العربي، ويشاركهم في هذا أهل الضمائر الحية من المفكرين في جميع أنحاء العالم، على أن الإسلام دين محبة وتسامح وعطاء، **وأن حقوق الإنسان وقيم التسامح هي غيض من فيض القيم التي يمور بها هذا الدين الحنيف.**

وفي خضم هذه الرؤية تبلورت حقيقة تاريخية بالغة الأهمية والخصوصية يجمع عليها المفكرون العرب على اختلاف أديانهم، وهي **أن جوهر الحضارة العربية إسلامي، وأنه لا يمكن الفصل بين حقيقتي الإسلام والعروبة**. وهذا يعني بالضرورة أن الإسلام هو مكنون الثقافة العربية، وأن أية محاولة لتجاوز هذه الحقيقة تعد تجاوزا لقيم العقل والمنطق والتاريخ، لأن الجوهر الإسلامي للثقافة العربية حقيقة تاريخية. وتأسيسا على ذلك يمكن القول: إن تأصيل هذه الثقافة وإخصابها لن يكون أبدا إلا من خلال الحقيقة الإسلامية. **فأي تأصيل لقيم التسامح والحقوق الإنسانية، ولغيرها من القيم يجب أن ينطلق من المعايير الإسلامية،** لأن هذه المعايير تشكل المنطلق لأي نهوض حضاري وإسلامي.

فالثقافة العربية الإسلامية، بكل قيمها، ومقوماتها، وتاريخها، وتراثها، وموروثها، وما لها من فرادة، وأصالة وتميز، وما فيها من أصول، وما تعنيه وتستثيره في النفوس من قيم ومشاعر، **هي بمجملها حدود الوطن الذي نتجذر فيه، ونحافظ من خلاله على هويتنا .والمفارقة التي يرفضها منطق التطور التاريخي هي المقابلة بين العروبة والإسلام، أو بين الإسلام والعروبة لأنهما يشكلان وجهان لحقيقة لا انفصام فيها**[416].

---

415 عمران البخاري: التربية على حقوق الإنسان والديمقراطية، المرجع السابق، ص 107.

416 ميثاق للمثقفين العرب : برنامج عمل لمقاومة التطبيع : الفكر السياسي، العدد الأول، شتاء 1997.(صص 221-227) ص226.

وانطلاقا من هذه الرؤية، وفي زخم المعاناة الحقوقية للإنسان في الوطن العربي، وغياب قيم التسامح، والانهيار الحضاري والحقوقي الذي تعانيه أمتنا، يترتب على جميع المؤمنين بحقيقة الإسلام والعروبة أن يستلهموا قيم الإسلام المشرقة ومبادئه التاريخية السمحاء لبناء منظومة القيم الجديدة بوصفها ركيزة الانطلاق الحضاري .

إن حقوق الإنسان وحريته وكرامته وقيمته منصوص عليها في القرآن الكريم والأحاديث النبوية الكريمة، على نحو واضح وصريح، وهذه الحقوق جاءت على صورة إعلان إلهي لإرساء دعائم الحرية والعدل والمساواة وتكريم الإنسان في كل زمان ومكان [417]. **فالإسلام ينبوع حقائق، وفيض قيم، وهو بقيمه وحقائقه هذه كل لا يتجزأ**. والإسلام أشبه بنهر متدفق من العطاءات الروحية والإنسانية الخلاقة. وفي هذا التدفق العظيم تتكامل الأولويات القيمية لتحقيق نماء الإنسان وتكامله الروحي لقد حضّ الإسلام على أهمية وضرورة هذا التكامل وأبراز أهمية التناسق القيمي حيث يقول تعالى في محكم تنزيله: " **وابتغ فيما أتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا**". وجاءت الحكمة العربية الإسلامية لتؤكد جوهر هذا القول في أهمية التوازن حيث تقول حكمة النبي الأكرم: **اعمل لدنياك كأنك تعيش أبدا، واعمل لآخرتك كأنك تموت غدا**.

لقد حملت إلينا الثقافة الإسلامية، جميع المبادئ والقيم التي ناضلت من أجلها البشرية، عبر عصور التاريخ، من حرية وإخاء ومساواة وعدل، في مستوى الإنسان الفرد ومستوى المجتمع[418].

والأسئلة التربوية الكبرى التي تلح الطلب: هو كيف نحول هذه القيم الإسلامية إلى **قدرة نابضة في الحياة وفي دوائر العمل والسلوك** ؟ كيف السبيل **لأن نجعل من حقوق الإنسان التي حض عليها الإسلام وشرع لها في أصوله قانونا أخلاقيا ووضعيا نسير على هداه في تعاملنا وفي سلوكنا اليومي والحياتي ؟ وكيف نجعل من هذه القيم حقيقة حية في حياتنا التربوية ؟ لا بل كيف نحقق التواصل العميق والحقيقي بين أطفالنا وهذه القيم السامية الأصيلة ؟**

فليس المهم أن توجد هذه القيم في مدونات عقائدنا ومصادر ثقافتنا، بل المهم **هو كيف نجعل هذه المبادئ والقيم تورق في حياتنا؟ وتتحول إلى نبراس يهدي خطانا نحو ممارسات إنسانية خلاقة، نابعة من روح الإسلام وعطاءاته**. فالقيم والمبادئ والحقوق ليست رداء نرتديه ونخلعه في الوقت الذي نشاء، **بل هي**

[417] إمام عبد الفتاح إمام: الطاغية: دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي، سلسلة عالم المعرفة، مارس/ آذار 1994، ص182-183.
[418] محمود السيد سلطان : بحوث في التربية الإسلامية ، مرجع سابق، ص 103.

دفق حياة ينبض في أعماق وجودنا، إنها عناق بين معرفة وعاطفة وحب وانفعال، يتوجد في الإنسان ويتوحد. فالقيم التي لا تتأصل في الإنسان هي مجرد كلمات في مدافن الوجود الإنساني، وهي لا تحيا إلا بالقلوب العامرة بالحب والحياة والإيمان. فالكلمات جامدة أما شجرة الحياة فهي التي تورق وتعطي وتتدفق. **وهكذا فإن المبادئ الأخلاقية ليست سوى كلمات جوفاء إن لم تتحول إلى سلوك وإلى طاقة حيوية تدفع في قلوبنا طاقة الحب والحياة.** " إن القطبين الكبيرين اللذين تتكون من لقائهما شرارة العمل الخصيب المستمر، هما في نهاية التحليل العقل(وما وراءه من علم وتنظيم) والقلب (وما وراءه من إيمان ووهج عاطفي) والعقل بغير النبض الداخلي للقلب شجرة جوفاء لا تثمر، والفيض العاطفي، إذا لم يعقله العقل ضالّ أهوج (وكلامهما من غير العمل مقعد أعرج) [419].

ففي تراثنا العربي الإسلامي، تتأصل نواة وحدة حقيقية، يمكن لها أن تؤدي دورا مهما وحيويا في تلاقي أجزاء وطننا المجزأ، وبناء كيان موحد، قادر على مكافحة الأخطار التي تهدد وجودنا الثقافي والحضاري. **لأن هذا التراث يمتلك خيطا سحريا يجمع بينه وبين أهله،** وهو رابطة وجدانية تربط بين أبناء هذه الثقافة، فهو السبيل إلى التواصل، لأن الشعوب تتواصل بقدر ماتتناغم فيها القيم المشتركة التي تمور بالتعاطف والتسامح والتقارب الروحي[420].

فالقيم الدينية الإسلامية ضرورية لتخصيب الوعي العربي وتأصيل السلوك التسامحي والإنساني في المجتمعات العربية. **لقد أوصت ندوة حقوق الإنسان في الإسلام المنعقدة في الكويت عام 1983 بإدخال مادة حقوق الإنسان في الإسلام كمادة إلزامية في مناهج التدريس، ودعت هذه الندوة النخبة الواعية إلى القيام بدورها في النهوض بالرأي العام في البلاد الإسلامية،** وقيادته إلى معرفة حقوقه التي يقررها الإسلام. ودعت الحكومات العربية إلى أن توجه هذا الرأي العام بكل وسائلها الإعلامية والتعليمية توجيها موضوعيا، يهدف إلى التأكيد على دور الإسلام وفضل السبق له في تقرير حقوق الإنسان وأحاطتها بكافة الضمانات[421].

---

419 عبد الله عبد الدايم: نحو فلسفة تربوية عربية، ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991، ص184.

420 محمد قرانيا :التراث والأصالة المعاصرة ملامح ونظرات، المعرفة السورية، عدد390، آذار-نيسان، 1996، صص(37-56)، ص39.

421 الوثيقة النهائية لندوة حقوق الإنسان في الإسلام المنعقدة في الكويت بتاريخ 9_14 ديسمبر1980، مجلة الحقوق، كلية الحقوق بجامعة الكويت ،السنة السابعة، العدد الثالث، سبتمبر1983، ص397.

إن التربية على حقوق الإنسان والتسامح في الإسلام تهدف إلى ازدهار شخصية الإنسان، والشعور بكرامته على أساس العدل والمساواة في الحياة، وهي حقوق واجبة التطبيق، وملزمة إلزاما إلهيا، وهذا بخلاف ما نصت عليه المواثيق الدولية التي ترد تلك الحقوق إلى وصايا لا ضامن لها [422].

إن الأوهام التي تثقل وعي الملايين والتي تفرض نفسها على هيئة حقائق مطلقة لا تناقش ولا ترد، والتي **تعزز قيم التعصب والتمييز والتسلط، أصبحت تشكل وعيا مشوها يعوق كل نهضة وكل تفكير سليم**. وفي مواجهة هذه الأوهام، يترتب على التربية العربية إجراء عملية نقد تاريخي، تعمل على تفكيك بنية هذا الوعي المشوه، وتحييد هذه الأوهام، لأن **الوعي التاريخي الصحيح، لا يمكن أن ينهض إلا على أنقاضها**. فالنهضة العربية لا **تكون إلا بانطلاق العقل العربي من إسار المعتقدات المذهبية والجامدة المتعصبة والمتحجرة التي تحاصر العقل العربي وتشوهه.**

يلاحظ علماء الدين الأتقياء، وغيرهم من الباحثين، الذين تأخذهم الغيرة في دين الله، وحب الإسلام، أن التوازن القيمي، بأنساقه وأولوياته، يعاني نوعا من الخلل التربوي، الذي يمكن أن يضعف الجدار القيمي للحياة الإسلامية، وأن يهز الكيان الوجودي للحياة القيمية والسياسية في الحياة العربية الإسلامية. فالعلماء والخطباء المسلون وانطلاقا من حرصهم الكبير على تعزيز القيم الإسلامية يركزون بصورة كبيرة **على التخويف الديني للشباب والناشئة ويأخذ هذا التخويف صورة إرهاب سيكولوجي يؤدي الإفراط في توظيفه إلى اهتزاز في بنية الشخصية** وإلى ضعف كبير في طموح الإنسان إلى الحياة المفعمة بالنضج والحيوية والعطاء. وبعض المفكرين، يعتقدون في هذا السياق، أن هذا التخويف الشديد المستمر والمركز، الذي يطلق عليه أحيانا اصطلاح الترهيب الأخروي الديني، يؤدي إلى عطالة الشخصية الإنسانية وجمودها. وهذا يعني أنه يجب على رجال الدين أن يأخذوا وإلى حد كبير بمسألة التوازن القيمي وألا يبالغوا في التأكيد على منظومة قيمية دون الأخرى.

وفي حكمة التوازن القيمي المؤسسة على القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف "إعط لكل ذي حق حقه " **يترتب على علماء الدين أن يتعاونوا مع المربين في تعليم المرء كيف يعمل لدنياه عملا صالحا، يتلاءم مع حضارة العصر، ويتسق مع قيم المجتمع.**

[422] سعيد محمد أحمد باناجة: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مؤسسة الرسالة،بيروت، 1985،ص84.

يقول أحد المفكرين العرب، ناقدا الأساليب التربوية المعتمدة في التربية الدينية: " **كان مدخل الدين إلينا هو الترهيب لا الترغيب، وكأن محمد الرحمة لم يبعث إلا نذيرا ولم يكن بشيرا للعالمين.** ويظل هذا المدخل يحدث أثره في النفوس حتى يكبر الصغار ويشبون على الخوف الديني. **فالدين كما تلقيناه هو منجاة من عذاب جهنم، ولذلك كانت الآيات التي تختار لنا تحصرنا في هذه الزاوية**، وتبرز لنا مشاهد القيامة المروعة والمصير الذي يرتكب مرتكبي الذنوب والأخطاء. ويظل الحال كذلك حتى ينفر المسلمون من إسلامهم لأنهم لا يرون منه إلا الوجه العقابي [423]، **مع أن الإسلام هو دين الرحمة والحب والتسامح**، والله سبحانه وتعالى وسعت رحمته كل شئ إذ يقول تعالى: " **قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله إن الله يغفر الذنوب جميعا**.

ومع ذلك كله لا هم **للوعاظ وخطباء المساجد** إلا تذكرة المسلمين بالموبقات وعقوباتها وعذاب الآخرة وشدته [424]. ولكن لكم هي المأساة أن يقتصر الوعظ الديني باستمرار على هذا **الجانب مغفلا أهمية الجانب التسامحي والإنساني، ومتجاهلا بوارق الأمل والرحمة، التي يغدقها الله سبحانه وتعالى على عباده والمؤمنين**.

دور علماء الدين:

تبين الدراسات الجارية، حول حقوق الإنسان، أن الباحثين العرب يعلنون عن الأزمة، ولكن أغلبهم لا يحاول أن يبحث في ماهية هذه الأزمة وإشكاليتها التاريخية على المستوى التربوي [425]. وإن من اكبر مظاهر هذه الأزمة وأبرز اسبابها هي: " **ترك مقاليد الثقافة، ولاسيما الثقافة الدينية، لعقول متخلفة عاجزة تماماً عن مخاطبة الأجيال الجديدة من الشباب المتطلع إلى التغير والتقدم**[426].

فالخطاب العربي المعاصر، حول حقوق الإنسان، لا يمتلك أية ملامح لنظرية متكاملة في التسامح وحقوق الإنسان، قادرة على أن تتجاوز حدود النص الديني، حيث يمكنها أن تعمل على ترجمة مضامين هذا النص لتقدمه في صورة عصرية تتصف بالغنى والشمول. وهذا يعني أن **الخطاب الديني المعاصر بقي في**

---

[423] محمود السيد سلطان : بحوث في التربية الإسلامية، دار المعرف، القاهرة، 1979، ص 33.

[424] فهمي هويدي، الدين أو السكين، مجلة العربي، سبتمبر 1977، (صص 28 – 31).

[425] أنظر : خلدون حسن النقيب : المشكل التربوي والثورة الصامته، دراسة في سوسيولوجيا الثقافة، مرجع سابق.

[426] فؤاد زكريا :خطاب إلى العقل العربي، تابع العربي، الكتاب السابع عشر، الكويت، 1987، ص 21.

دائرة النص الديني الخطابي، ولم يخرج إلى دوائر لغة عصرية قادرة على طرح قضايا الحياة الحقوقية الإسلامية بجرأة وصراحة.

فالقارئ العربي قلما يجد (هذا إذا وجد) دراسة عربية تبحث في أسرار التعصب الطائفي في الإسلام، وفي كيفية بناء رؤية تربوية وسوسيولوجية، قادرة على تشكل الإطار الفكري لتحرير المجتمع العربي من الاختناقات الطائفية، وإسقاطها تاريخيا، في مستوى حياة المسلمين، ولاسيما عند الشباب والأجيال الجديدة، التي بدأت تحمل مسؤوليات الحياة التاريخية للعرب والمسلمين.

بعض القائمين على العملية التربوية في المؤسسات التربوية الدينية يعانون من نقص كبير في إعدادهم العلمي، وفي إمكانياتهم الثقافية والتربوية. **فالمربون الذين يعانون من تقصير في هذا الجانب غالبا من يعانون من أسر الرؤى الضيقة وحصارها، وغالبا ما يقعون فريسة الجمود في التفكير، والانغلاق في زوايا قيمية محدودة، لا تتكامل مع السياق العام للقيم الحضارية الإسلامية، التي تتصف بالشمول والتنوع والتوازن.** وفي ظل هذه المعاناة المعرفية يقع أغلب هؤلاء المعنيين، من علماء في الدين ومن معلمين ومربين وخطباء، في مصائد التركيز على ما يسمى بالتخويف التربوي الذي يتمحور في التركيز على الجوانب التي يبرز أهمية العقاب في الدين الإسلامي، دون التركيز على قضايا التسامح، ونسق القيم الذي يؤكد على رحمة الله تعالى وغفرانه، إذ **ليس ثمة حاجة إلى من يرعب الشباب** بعذاب القبر أو القضايا الثانوية، ونحن في أمس الحاجة إلى **ترسيخ القيم الإسلامية في مجال حقوق الإنسان وقيم التسامح والحرية والعدالة والقيم الأصيلة** [427].

ويضاف إلى ذلك أن بعض القائمين على الدعاية التربوية الإسلامية، من **خطباء ووعاظ ومعلمين، يعانون من تقصير كبير يصل إلى حد الجهل بأمور الدين، وهذا يشكل خطرا كبيرا على عقول الناشئة والأجيال والثقافة الإسلامية برمتها.** ولا يستطيع أحد أن ينكر اليوم أن **كثيرا من الدجالين ودعاة المعرفة الدينية استطاعوا أن يتوغلوا في صفوف العلماء**، وأن يحتلوا مرتبة ومركزا هامين في نسق الحياة اليومية للناس والمسلمين في بقاع مختلفة من العالم الإسلامي. **وغني عن البيان أن حصاد هؤلاء الدعاة هو فيض من الخرافات والطلاسم وأعمال الشعوذة والتعصب. وليس غريبا أن نقول بأن مثل هذه الطائفة من الدعاة تشكل خطرا على الدين والقيم والمجتمع وللثقافة العربية الإسلامية.** وهذا يعني أنه يجب على الثقاة والمعنيين

---

[427] انظر : أحمد سليم سعيدان : مقدمة لتاريخ الفكر العلمي في الإسلام، سلسلة عالم المعرفة، العدد 131،الكويت، 1988.

بالأمر أن يبدؤوا العمل الجاد والدؤوب لتطهير الحياة الدينية من طغمة الدعاة والجهلة لأنهم يشكلون الخطر الأكبر على العقل والقيم والأجيال .

يقول أحد المفكرين العرب في هذا السياق : " ولكم تمنينا **لو يقتصر إعطاء الدروس الدينية على العلماء العارفين بنفسيات الشباب ونفسيات الجماهير**، وكم تمنينا لو يقتصر الزي الديني، ولقب العالم، على من حصل على درجة جامعية في علوم الدين تستند على خلفية ومنهجية علمية قوامها معايير المنطق و العقل والموضوعية" [428].

لقد وضع علماء المسلمين في عصورهم الزاهرة منهجا علميا للتحصيل الديني، فجعلوه يبدأ بالعلوم الكونية، وفي صدارتها الطب والفلك والرياضيات. فإذا فرغ المتعلم منها شرع في الدراسات الدينية، وهو عالم بالكون الذي حوله، فإذا تخرج كان شيخا فقيها ملما **بتيارات الفكر العالمي واتجاهاته مواكبا لعصره**. فإذا اجتهد أو أشار أو أفتى أو قضى أو بحث أو اجتهد استند إلى علم حصيف، ونظر شامل ومنطق قطباه الدين والإيمان وهدفه الصالح العام ولا شئ سواه.

لقد حدد الشرع الإسلامي مواصفات العلماء والفقهاء، وذكر صفا م وما ب أن يتحلوا به مـن الأخلاق الكر ة والقيم السمحاء، ونشدان ا ق والفضيلة كل أمورهم، وهذه الصفات الـ حـددها الإسلام نصوصه وتشريعاته قد تشكل مرجعية أساسية لإزاحة الاستبداد الدي [429].

وتأسيسا على هذه الوقائع يتوجب على الدول الإسلامية اليوم العمل على تأهيل رجال الدين إلى مستوى العلماء، وأن لا يسمح بممارسة الطقوس الدينية لغير المؤهلين على هداية الناشئة والعناية بأمور دينهم. وهذا يعني أنه يجب على رجال الدين أن يحملوا شهادات علمية عالية في مجال الشريعة والعلوم الطبيعة والإنسانية، وأن يشهد لهم بقدراتهم وكفاءاتهم من قبل هيئات دينية عليا، وبالتالي لابد من إخضاع هؤلاء لرقابة هذه الهيئات أثناء قيامهم على ممارسة الشعائر الدينية كالوعظ والخطابة الدينية.

ومن أجل بناء جيل من العلماء والمربين، في مجال الحياة الدينية الإسلامية يترتب بناء معاهد وكليات دينية، تعتمد العقل والموضوعية كسائر المعاهد والكليات الأكاديمية (...) التي يلتحق بها حملة الشهادات الجامعية في الفروع المعرفية المختلفة، **لتخرج علماء دين قانونيين ومشرعين واقتصاديين واجتماعيين**

---

[428] أحمد سليم سعيدان : مقدمة لتاريخ الفكر العلمي في الإسلام، المرجع السابق، ص 179.

[429] محمد دكير : من الاستبداد إلى الديمقراطية ،دراسة في فكر الشيخ النائيني من خلال كتابه "تنبيه للأمة وتنزيه الملة"، الكلمة العدد 18، السنة الخامسة،1998، (صص52-83)، ص78.

وأطباء وبيولوجيين، علماء ينفعلون بالفكر المعاصر، ويتفاعلون معه على صعيد عربي وعلى صعيد إسلامي، وعلى صعيد عالمي.[430] (...) وفي داخل هذه الكليات العلمية **نضمن أن يتخرج شيوخ يكونون قدوة يقدمون الإسلام في صورته الحيوية يفعلون ما يقولون، ويقولون ما يفعلون، ويمتلكون استقلالهم الفكري، ورأيا حرا، لا ينافقون ولا يراؤون.** ومن هذه الكليات يمكن أن يتخرج علماء يتناولون مشاكل العصر الحديث، وتحدياته المحلية والعالمية، بعقل منفتح، وفكر حصيف، وعلم غزير، ومنطق رصين، يقوم على مبادئ إسلامية، وينجلي عن نظرة شاملة واعية، ورأي سديد، واجتهاد وتجديد، ونظرات وحلول ذات صدى عالمي .

يقول الشيخ محمد الغزالي مؤكدا على أهمية الكفاءة العالية لرجال الدين: "**إن دين الله لا يقدر على حمله ولا حمايته الفاشلون في مجالات الحضارة الإنسانية** الذكية، الثرثارون في عالم الغيب، الخرسى في عالم الشهادة. إن العزلة عن الكون وعلومه جريمة في حق الإسلام وأهله. إن من المستحيل إقامة مجتمع ناجح الرسالة إذا كان أصحابه جهالا بالدنيا، عجزة في الحياة[431].

فالإرهابيون يمارسون فعالياتهم الإرهابية تحت تأثير عقائد وأفكار مسمومة وفاسدة. وبعض الجماعات الإرهابية التي تنسب إلى المجتمع الإسلامي تتبنى أفكارا متحجرة عن الإسلام والإسلام منها براء، وهم بالتالي يعتقدون بأن أفكارهم هي وحدها المشروعة والصحيحة وبناء على ذلك يصدرون فتاوى جاهلة متطرفة تجعلهم يتصورون أنهم على حق، وأن غيرهم من سائر المسلمين على باطل، بل كفرة وملحدون يجب قتلهم .

لقد تعرض من يحمل مثل هذه الأفكار المتصلبة والمتطرفة والعنصرية التي يشرعون فيها لأنفسهم حرية قتل الناس من خصومهم، وسفك دمائهم باسم الدين والإسلام (الجماعات الإرهابية في مصر والجزائر) **تعرضوا لعملية استلاب تربوية وثقافية، لفترات زمنية طويلة، وقد زينت لهم هذه العملية مشروعية القتل والفتك والتدمير وسفك الدماء.** وتأسيسا على ذلك يمكن القول بأن هذه الجماعات هي جماعات **قد تم التغرير بها تربويا فدفعت إلى مواقع الجريمة والإرهاب.** ولذا فإن التربية السائدة تتحمل جزءا كبيرا من مسؤولية انحراف بعض المجموعات المتطرفة من أفراد المجتمع، وعليها أن تبحث عن سبل جديدة

---

[430] أحمد سليم سعيدان : مقدمة لتاريخ الفكر العلمي في الإسلام، مرجع السابق ،ص 180.

[431] " أسامة أمين الخولي: القيم الأخلاقية في الممارسات العملية، ضمن: الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية: الأطفال والتعصب والتربية: احتمالات الانهيار الداخلي للثقافة العربية المعاصرة، الكتاب السنوي السادس، 1989، ص234.

ومتطورة لحماية الشباب والمراهقين والمؤمنين أيضا من مغبة الانحراف، والوقوع في براثن المحترفين، من دعاة الدين ومزوريه، هؤلاء الذين يحرفون التعاليم الدينية لأغراض سياسية، بعيدة عن الدين الإسلامي، وتعاليمه السمحة.

ومن هذا المنطلق يجب على **الإعلام الديني، ولاسيما خطب الجمعة، أن تتصدى لمثل هذه القضايا، وأن تحول مسار توجهاته من قضايا ثانوية، إلى قضايا أكثر أهمية وخطورة على مسار الحياة في المجتمعات الإنسانية المعاصرة**. وهذا يعني أنه يجب على الوعاظ، وعلماء الدين، ترك المواقع التقليدية المتمثلة في قضايا: اللباس، والحجاب، والمظهر واللحية، والنقاب، وعطر المرأة ولباسها، وخروج المرأة من البيت وعذاب القبر، **والتركيز على قضايا أكثر أهمية وجوهرية مثل: حب الوطن، ورفض العنف، ومهاجمة الإرهاب**، وقضايا معاصرة مثل: الضرائب والانتخابات العامة، وأهمية المشاركة السياسية، والتأكيد على حقوق الإنسان وأهمية المشكلات السكانية وتنظيم الأسرة ...الخ.

فالأمية الدينية من أخطر المشكلات التي تواجه الحياة الاجتماعية والدينية في المجتمعات الإسلامية. ونعني بالأمية الدينية الجهل بأمور الدين الذي يأخذ أشكالا متعددة، ودرجات متباينة تبدأ من الجهل المطلق بأمور الدين، والتي تصل إلى حد **التشبع بمفاهيم وقيم دينية مشوهه، تتناقض مع الأصول والمقاصد الدينية الحقة، وتشكل هذه القيم المشوهة نموذجا من الفيروسات الثقافية المسمومة، التي يروج لها في الأصل، من أجل تدمير الحس الديني الصحيح، والقضاء على مظاهر الحياة الدينية الإسلامية السّمحاء.**

ويكمن الخطر الأكبر والمرّ، أن البسطاء يعتقدون أن كل ما ينسب إلى الدين صحيح، هؤلاء البسطاء لا توجد لديها ثقافة دينية عميقة، أو قدرة نقدية للتمييز بين روح الدين وما ينسب إليه، ولذلك فإنهم يقعون بسهولة فريسة للبدع والخرافات، ويقومون تحت تأثير هذا الخدر الديني المشوه بتصرفات مشبوهة تتنافى مع روح الإسلام والإسلام منها براء. **ومما يؤسف له، أن بعض المحطات التلفزيونية العربية، تروج لمثل هذه البدع، حيث تعرض برامج وتتم استضافة بعض دعاة العلم في الدين الإسلامي، الذين يقدمون صورة مشوهة عن الدين الإسلامي الحنيف**. وتبين واقع الحركة الإعلامية أن محطة الجزيرة استضافت بعضا من هؤلاء الدعاة الذين قدموا الدين الإسلامي، وأظهروه على أنه دين **يدعو إلى الإرهاب** [432].

---

[432] ندوة تلفزيونية في الجزيرة حول حقوق الإنسان.

وهنا يترتب على المعنيين وعلماء الدين، ألا يسمحوا إلا للضالعين في العلم والمتبحرين في الشريعة، أن يتحدثوا باسم الإسلام، لكي لا تروج قيما ومفاهيم ورؤى الإسلام منها براء، وهي مفاهيم وقيم وتصورات معادية للفكر الإسلامي ولقيم التسامح والحب التي عرف بها. وهذا كله يعني أنه لا بد للمجتمعات الإسلامية المعاصرة، من أن تعمل على تثقيف الأجيال ثقافة دينية علمية نقدية، تضع هذه الأجيال في منطق الرؤية الصحيحة الصادقة للحياة الإسلامية ولروح الشريعة الإسلامية، بما تنطوي عليه هذه الشريعة من قيم الحب والخير والعطاء.

ومن أجل تحقيق الغايات التسامحية الكبرى في الحياة الثقافية الإسلامية، **يجب العناية بالقائمين على تدريس مقررات التربية الدينية،** وأن يتم اختيارهم على أساس الكفاءة والجدارة، **وأن يكونوا دائما من المشهود لهم بالقدرة العلمية والخبرة والصدق والأصالة.** ويضاف إلى ذلك كله أن مقررات التربية الدينية يجب أن توجه لخدمة القضايا الاجتماعية المعاصرة وأن تتناول هذه القضايا بروح الدين الإسلامي السّمحاء **وليس من خلال النزعة إلى التعصب والانغلاق ورفض قيم الانفتاح والحوار.** وهذا يعني أنه يجب على التربية الدينية، أن تركز اليوم على قضايا السلام، وحقوق الإنسان، وقيم التسامح، وتنظيم الأسرة، وحماية البيئة، وأن تخرج من هذه التربية من إسارها التقليدي المتمثل كما بينا سابقا في قضايا وضعيات المرأة ولباسها والزينة وعذاب القبر وغير ذلك من الموضوعات التي استهلكت في مستويات الحياة الدينية على مر العصور والسنين .

لقد بقي الخطاب الديني صامتا حول بعض الممارسات الثقافية والتربوية التي **تنهض في داخل الممارسات الدينية والتي تخل** (عن غير قصد ربما) بحقوق الإنسان وتدعو بصورة سافرة إلى **قيم التعصب والعنف التي تتنافى مع أبسط القيم الإنسانية في الإسلام.** وهذا يعني غياب القدرة النقدية الذاتية، التي يمكنها أن تشكل صمام أمن، يمنع كل الممارسات الدخلية لمثقفين متدينين، ذهبوا ضحية **اختراق ثقافي، وتزييف وعي، أملى عليهم إيمانا ساذجا بقيم تعصب، أقل ما فيها أنها بغيضة ومكروهة في العرف الإسلامي ومتنافية مع القيم الإسلامية .**

لقد حرص الاستبداد السياسي القديم والمعاصر، على تشكيل طائفة من الفقهاء والعلماء، ليودعهم في خدمته، فيبررون تصرفاته، و يجدون لها المخارج الشرعية، ويضفون عليها الصفة الشرعية. **فالخطاب الإسلامي المعاصر، في مجال حقوق الإنسان، لا يسعى إلى بناء منهجية تربوية دينية، تسعى لتكريس وعي رصين وشامل بقيم التسامح وحقوق الإنسان، وليس هناك جهود تسعى إلى وضع أولويات جديدة**

تروي تعطش المسلمين إلى القيم الإيجابية في تراثهم الإسلامي، وهي قيم الحب والسلام والحرية والأمن وحقوق الإنسان. ونعود للتأكيد من جديد بأن الخطاب المعاصر لم يمتلك الجرأة النقدية التي تمكنه من **إجراء رؤية نقدية ذاتية تجعل الخطاب الإسلامي المعاصر في مستوى القدرة على تكريس القيم التاريخية للشريعة الإسلامية** التي يمكن أن تدفع هذه الأمة إلى النهوض وإلى الخروج من دوائر العطالة والجمود، إلى مدارات العطاء الحضاري .

وإننا لنفترض أيضا بأن دائرة هذا الخطاب لم تستطع أن تدرك الضرورة التاريخية، التي تملي بأن السبق الحضاري، ومدى القدرة على إبداع الحضارة وإنتاجها، أمر مرهون بالقدرة على بناء الروح الديمقراطية، التي تؤسس على حقوق الإنسان بصورة جوهرية. وهذا يعني أن **علم الاجتماع الإسلامي** لم يشهد ولادته ليشكل المنطلق الذي يركن إليه في تحديد مقدمات النهوض الحضاري المنشود.

ومن أجل المقاصد التاريخية السمحاء التي يعلنها الإسلام، يترتب على المجتمع الإسلامي أن يوظف العملية التربوية **والإعلامية من أجل بناء وعي ديني صحيح ينطلق من التعاليم الإسلامية الحقة التي تحول دون التعصب وممارسة الإرهاب وسفك الدماء**. وهذا يعني أن يعمل المجتمع على تعزيز القيم الإسلامية المناهضة للقتل وسفك الدماء، من خلال التربية في المدرسة والأسرة والجامعة، ومن خلال الإعلام **العام والإعلام الديني في المساجد ودور العبادة**. ولا بد من الإشارة في هذا السياق **إلى أن قضية الإرهاب الذي يأخذ لبوسا دينية، بدأت تطرح نفسها كواحدة من أهم القضايا التي يواجهها المجتمع الإسلامي المعاصر** .

وفي النهاية يمكن القول إن لغة العصر قد تطورت إلى حد كبير، وإن لهجة الخطاب المعرفي بدأت تعرف أنغاما جديدة وأساليب متقدمة، ومناهج عقلية جديدة، وذلك في داخل مجتمعاتنا الإسلامية وفي خارجها. وأنه يجب علينا أن نطور أنفسنا وإمكانياتنا ولهجة خطابنا لتنسجم مع معطيات العصر الجديد، وذلك ينسجم إلى حد كبير مع الحكمة الإسلامية التي تقول **علموا أولادكم على غير ما تعلمتم فإنهم ولدوا لعصر غير عصركم ولزمن غير زمانكم**، وهذا يعني أن **لهجة الخطاب التي تستخدم يجب أن تراعى هذه التطور المذهل في عقول الشباب وفي روح الحياة الإنسانية المعاصرة**. وهذا يتطلب، أن نستخدم لغة دينية معاصرة، تستطيع أن تترجم الروح الإسلامية السمحاء، وفقا لمعطيات تطورات جديدة، ماحكت العقل الإنساني وأوجدت فيه أخاديد تحولات تاريخية ملحوظة. وهذا كله يعني أنه **علينا أن**

نستخدم رنينا جديدا للغة الخطاب المعاصر، وأن نوظف نغمات هذا الرنين في خلق الإيمان العميق عند الأجيال المتلاحقة، بالقيمة التاريخية والروحية لتجربة الإسلام ونظريته في مجال قيم التسامح وحقوق الإنسان. وذلك من أجل إيجاد وضعية قانونية، ووضعية لمبادئ حقوق الإنسان، التي تشكل اليوم محتوى كل تحرك ديمقراطي قادر على خلق الإرادات الحرة في بناء الحياة الحرة الكريمة.

وبإيجاز فإن الأدب التسامحي في الإسلام، وخطاب الحقوق الإنسانية فيه، يجب أن يجدد عطاءاته، وأن يرتقي إلى مستوى الرؤية التاريخية لوضعية المنطق الإنساني المعاصر. وعليه من أجل بناء هذا التجدد أن ينطلق من رؤية موضوعية تتجاوز حدود الخطاب التقليدي، وأن **ينطلق من مبدأ النقد الذاتي. وأن يطور لغة جديدة للخطاب، ومنهجا جديدا في أسلوب العمل، يجعله أكثر قدرة على المناورة الخارجية والداخلية. وفي هذا المجال لا بد من العمل على** خلق القوى العربية الإسلامية التاريخية التي تؤمن بمبدأ الاختلاف، **وتركز على الخصائص والسمات التي تجمع بين المسلمين، وتسقط هذه التي تفرق**، وأن تدفع حياة المسلمين إلى بوتقة الانتماء إلى عالم تتجدد فيه النصوص القدسية **للإسلام في حركة إحياء حضاري تلعن كل عهود الظلام، وكل القوى التي دفعت المسلمين إلى دائرة الخوف، وإلى مواطن الحصار الذي فرضه التخلف**، وعززه غياب الممارسة الصادقة للروح الإسلامية النجلاء، والتعاليم الإسلامية القدسية التي تجلت فيها أسمى معاني حقوق الإنسان وأروع قيم الحب والحياة والسلام.

إن على الباحثين الإسلاميين الذين ينتصرون للشريعة الغراء أن يتمثلوا جميع المعارف والمعلومات التي تتصل بحقوق الإنسان، غير مكتفين بالجانب الديني وحده، وعليهم أن يدركوا في نهاية المطاف أن **ما يبهر أبصارهم من بيانات وإعلانات عن حقوق الإنسان وحرياته كان في شريعة الإسلام متألقا وساميا ومتجاوبا مع فطرة الإنسان في غرائزه الطبيعية، وأشواقه الروحية**[433].

تأصيل القيم الإسلامية في نسق التخاصب مع الفكر الإنساني:

ليست مهمة التربية العربية الإسلامية تكوين جيل يتغنى بثقافته الإسلامية، أو يجيد حفظ أصولها ومتونها، **بل مهمتها تكوين فكر نقدي حرّ قادر على أن يترجم الثقافة العربية الإسلامية إلى لغة العصر**، وبناء مركب ثقافي جديد قوامه الفهم الحي للثقافة العربية الإسلامية ولقيمها ولدورها. ولا يعني هذا مجرد إضافة الثقافة العربية الإسلامية وأصولها وحضارتها وتاريخها إلى المنهاج الدراسي وإلى محتوى

---

433 صبحي الصالح : الإسلام ومستقبل الحضارة، دار الشورى، بيروت 1982، ص219.

التربية بوجه عام، بل يعني أن تقوم لحمة متكاملة بين هذه الثقافة في شتى وجوهها الخلقية والفكرية والعلمية وبين ما **يتلقاه المتعلم من حصاد العلوم الحديثة** والمعرفة الحديثة. فالمسألة **ليست مسألة ضم ومزج بل هي مسألة تفاعل وتأليف**[434].

وهنا يترتب إعادة النظر في القيمة التاريخية لقيم التسامح ومبادئ حقوق الإنسان، وأن يجري العمل على بلورتها وفقا لمعطيات الخصوصية التاريخية الإسلامية، ومن خلال الرؤيا المنهجية التاريخية للتراث العربي الإسلامي. وبعبارة أخرى **يجب أن يعاد تشكيل هذه المبادئ والقيم في ضوء التجربة التاريخية العربية الإسلامية، وأن يتم العمل على تحقيق وضعية التماهي والتوحد بين هذه القيم الحقوقية للإنسان والروح الداخلية للثقافة العربية والتراث العربي الإسلامي**.

لن يسعف الأمم التباهي بمجدها او التحصن بتراثها، بل لن نبالغ حين نقول أن الأمم التي لا تعد العدة، وتتهيأ من الآن للتعامل الخلاق والانفتاح الفكري والثقافي على الغير، لن تتخلف عن ركب الحضارة العالمية فحسب، بل ستكتب على نفسها العزلة المميتة، ويجب ألا يخفى على أحد خطر التمترس خلف التراث، والانغلاق تحت وهم حماية العقيدة والتميز والخصوصية، هذه مقولات لن تجد لها في عالمنا المتجدد والمتغير صدى، بل ستطيل معاناة التخلف الذي نعيشه منذ قرون طويلة، **وهذه بالتأكيد ليست دعوة للتخلي عن التراث**، ولكنها دعوة للتحرر من قيوده التي تعيق المسيرة نحو المستقبل، ودعوة صادقة لإزالة القدسية المصطنعة من حوله والتعامل الموضوعي مع مفرداته[435].

إن مفاهيم الحرية تشكل المدّ الحقيقي لوجودنا العربي في الجاهلية والإسلام. فالشعر العربي صورة للحرية عينها، وبالتالي فإن **الثورة ضد الظلم كانت للعرب بمثابة الدماء التي تجري في العروق، وكانت الحرية مطلبا وجوديا ترخص في سبيله اسمى القيم والمعاني. وكانت العقلانية تتقد وتتوهج في تاريخنا الإسلامي ولاسيما في مراحل الازدهار الفلسفي. إن حضارة ما لم تعرف ما عرفته الحضارة العربية الإسلامية من جدل في مسألة الحرية والحتمية والقضاء والقدر والإرادة والخلق وغير تلك المفاهيم.**

وهنا تبرز أهمية الجهود الكبيرة، من **أجل بناء تصور إسلامي، يمكنه من احتواء حقوق الإنسان العالمية ،وصهرها في أفران الثقافة العربية الإسلامية.** وهذا يعني إيجاد صيغة إسلامية عصرية، لمفاهيم

---

434 عبد الله عبد الدايم : التربية والقيم الإنسانية في عصر العلم والتقانة والمال، مرجع سابق، ص81.

435 أحمد بشارة، حقوق الإنسان بين الإعلان العالمي والإعلان الإسلامي،مؤتمر الكويت والتحديات الفكرية، جامعة الكويت، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 2مايو 1998 ،ص3.

ومبادئ القيم الإنسانية، بما تشتمل عليه من عطاء وضعي، يجعلها تدخل في صميم الحياة الاجتماعية والروحية للعالم الإسلامي.

وليس مهما أو ضروريا أبدا، أن نقول بأن التراث الإسلامي وتاريخ الآباء والأجداد يملك سمو العطاءات الفكرية والإنسانية، **ولا يحتاج الغرب بأن نذكره بما يوجد لدينا** من كنوز حضارية وقيمية، بل إن ما يترتب علينا هو أن نحول هذه الطاقات، **ونضع هذه الكنوز تحت شعاع جديد يدفع فيها الضياء والعطاء والحب**.

فقيمنا الإسلامية حاضرة في تراثنا، تمتلك قيمتها في ذاتها، ولكن علينا أن ننفض عنها غبار الزمن وأن ندفعها إلى قلوبنا وأرواحنا لتنبض فينا حبا للحياة والحرية والجمال والحق والإنسانية.

إننا لأحوج اليوم، من أي وقت مضى، أن نمارس هذه القيم وأن ندفع الحياة في هذه المبادئ، لا أن نذكر الغرب بحضورها وعظمتها ونقائها وسحرها، **يترتب علينا قبل كل شئ أن نستلهم هذه القيم وهذه المبادئ في مسار حياتنا وعلينا أن نحول طاقاتها الروحية إلى عطاءات حياتية** وإنسانية تتميز بطابع العمق والديمومة والشمول.

وفي هذا السياق لا بد لنا من الخروج من **مطارحات المبادئ ومن مطاحنات التفاضل، ومن مدونات الأخلاق والقيم وحقوق الإنسان**، ولا بد لنا من الدخول إلى عمق التجربة الإنسانية بما تنطوي عليه هذه التجربة من عطاءات الحياة، التي ترتبط بحركة الوجود الإنساني في حياته اليومية ولحظاته السياسية. وهكذا يتوجب علينا أن نعيش داخل اللحظة التاريخية وأن نعيش فيها لا أن نخرج منها ونبتعد عن ساحاتها ودوائرها بروح خجلة مهزومة .

ما يترتب علينا ربما هو أن نثبت لأنفسنا أولا بأننا نستطيع أن نمارس القيم الخلاقة التي أبدعها إسلامنا وتاريخنا، **وأن نبين لأنفسنا قبل الآخر أيضا، بأننا نصون حقوق الإنسان، ونحافظ عليها، بوحي من تراثنا وقيم إسلامنا**. وإذا لم نستطع أداء هذه المهمة التاريخية، علينا أن نبحث في سبل إيقاظ الضمير العربي من سباته، ليبدأ رحلته الأخلاقية نحو مزيد من الممارسة الحية لقيم الإسلام، ومبادئه السامية في مجال حياتنا السياسية والاجتماعية. **فالتراث الإسلامي هو من العظمة والكبر بحيث أنه يستحق أكثر من**

مجرد التبجيل و التبرير والتعلق العاطفي و الطفولي. لقد آن الأوان لأن نرتفع به إلى مستوى الدراسة العلمية، أو أن نرتفع بالدراسة العلمية إلى مستواه [436].

لقد جرت عادتنا، في مدار الاحتجاج على من ينتقدنا في الغرب، **بأن القرآن الكريم حاضن لقيم السلام والحرية واحترام حقوق الإنسان والمساواة**، بينما نقوم نحن باستباحة هذه القيم والمثل والمبادئ الرفيعة، ونهدر على قدم وساق كرامة الإنسان" [437]. وهذا يعني أنه علينا اليوم أن لا نحيل من ينتقدنا في الغرب إلى القرآن والسنة بل يجب في كل بداية أن نسير على هدي القرآن وعلى صراط السنة لكي نستطيع أن نستعيد الصورة الإسلامية الحقة.

فالمصادر الإسلامية، هي أغنى مصادر الوجود، في الإعلاء من شأن الإنسان وحقوقه وحرياته ومتطلبات وجوده وتكريمه، ويقابل ذلك أن الوضع العربي الإسلامي المعاصر هو أكثر وضعيات التاريخ انتهاكا لحقوق الإنسان وحرياته.

وهذا يعني بصورة واضحة كالشمس أن **وجود النص القدسي لا يمكنه أن يتحقق أبدا من غير صيرورة تاريخية تربوية تجعله قابلا للحضور في حركة التاريخ**، وهذا يقضي بأنه يجب علينا أن نبحث في معالم هذه الصيرورة التاريخية لحركة الحق الإنساني، وأن ندرس نسق الفعاليات الاجتماعية التي تجعل هذه الحقوق والقيم ممكنة الحضور على المستوى التاريخي هذا من جهة. ومن جهة أخرى يجب أن نصل إلى نتيجة أساسية **هي أن النص ليس كافيا مهما بلغ هذا النص من قدسية وعظمة وتألق لضمان الحقوق الإنسانية، وأن إيجاد المؤسسات الديمقراطية والحقوقية والاجتماعية شروط ضرورية وتاريخية من أجل الحفاظ على الحقوق الإنسانية ومن أجل ممارستها فعلا في إطار الحياة الاجتماعية والواقع الاجتماعي.**

إن تأصيل مضمون التراث العربي الإسلامي بما ينطوي عليه من فيض الحقوق الإنسانية والحفاظ عليه، وتمثله يشكل عاملا مهما من عوامل وجودنا الإنساني والحضاري، وهذا التأصيل لقيم الإسلام، يعصم العرب من الوقوع في براثن البدع، ويحافظ على الملامح الخلاقة التي تميز الشخصية العربية

---

[436] هاشم صالح ،الثقافة العربية في مواجهة الثقافة الغربية والتحديات ،الوحدة، عدد 101، فبراير/ مارس ،1993، (صص 14-30)، ص 2

[437] عبد الحميد البكوش : ماذا عن صورة العرب والمسلمين في بلاد الغرب ؟! ، جريدة الحياة، الجمعة 17 نيسان (إبريل) 1998، ص19.

المستقلة، ويؤكد للجماهير العربية أساسها الحضاري القديم الذي يمكن أن تشيد عليه مستقبلها دون أن تتقوقع على ذاتها [438].

هذا ولو استطعنا تمثل القيم الإنسانية التي يحتويها تراثنا واستوعبناها لأمكنها أن تقودنا بجدية إلى البحث عن تطوير آفاق العلم في حياتنا المعاصرة، لأن الوعي بهذه القيم يمكن أن يصل حاضرنا العلمي بماضينا ويبعث فينا القدرة على تجاوز التخلف والقصور، لأننا امتداد لمن بعث الحضارة الأولى في المنطقة العربية، قبل أن تستفيق أوروبا من ظلمات العصور الوسطى[439].

إن عالمنا العربي بحاجة إلى حضارة يستنبتها ويبنيها، ولن يتم له ذلك إلا إذا استطاع أن يفجر طاقاته االتاريخية وقيمه الحضارية في نسق من التواصل والتخاصب مع تجارب الآخرين، ومع خلاصات العطاءات التاريخية الإنسانية المعاصرة [440].

إن التحرر من الغرب معناه التعامل معه نقديا، وهذا يعني الاستجواب النقدي لثقافته وقراءتها في تاريخيتها وفهم مقولاتها ومفاهيمها في بنيتها، وأيضا التعرف إلى أسس تقدمها والعمل على استنباتها في تربتنا الثقافية ولاسيما الاتجاهات العقلانية النقدية [441].

وإذا كان التراث منظومة من الحلول التي توصلت إليها الأجيال السابقة لبعض مشاكلها، استنادا إلى درجة إدراكها لجوهر المبادئ العامة للعقيدة[442]. فإن إن التراث العربي الإسلامي، وشأنه شأن أي تراث آخر، يحتوي على عناصر إيجابية، يجب تنميتها والاستفادة منها في بناء الحاضر والمستقبل، كما يحتوي على عناصر سلبية، لا بد من التخلص منها، كما لا بد من الانفتاح على الآخر والاستفادة من حضارته، ونقصد بالآخر العالم الغربي [443].

فالثقافة العربية محملة بما تركته عصور الانحطاط الطويلة من مفاهيم متخلفة ومن مقومات نفسية واجتماعية تحول دون التقدم. من **مثل التواكل والتفسير السحري للأشياء، وسيطرة الشكل والمظهر على**

---

[438] محمد قرانيا :التراث والأصالة المعاصرة ملامح ونظرات، المعرفة السورية،عدد390، آذار–نيسان،1996،صص(37–56)،ص39.

[439439] محمد قرانيا :التراث والأصالة المعاصرة ملامح ونظرات، المرجع السابق ،ص41.

[440] صبحي حمدان أبو جلال : دور التربية في تجاوز أزمات العصر، المعرفة السورية، عدد370، تموز/يوليو 1994، صص(45–63)،ص52.

[441] محمد عابد الجابري: إشكاليات الفكر العربي المعاصر مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1989، ص44.

[442] سيدي محمود ولد سيدي محمد: التنمية والقيم الثقافية، المعرفة السورية، عدد381، حزيران 1995، صص83–95،ص90.

[443] سيدي محمود ولد سيدي محمد: التنمية والقيم الثقافية، المرجع السابق ،ص91.

المضمون والجوهر في شتى جوانب السلوك، وتعطيل دور المرأة، وسيادة التسلط والقسر، والأحجام عن المهنة والمعرفة، وسوى ذلك من أنماط السلوك الزائفة في أي مجتمع متخلف، وفي مقابل ذلك تحمل هذه الثقافة في أصولها وروحها إيجابية كثيرة من شانها أن تكون منطلقاً للتقدم والتحديث في كل مكان وعلى رأسها: قيم التسامح، وحقوق الإنسان، وتقديس العلم العمل، والتكافل الاجتماعي، وتكريم الإنسان، والنظر العقلي والعدالة والمساواة [444].

يخطئ من يظن أن المنهجية العلمية الإسلامية تعني الرفض لكل فكر بناء، الرفض من أجل الرفض، أو تعني القبول الأعمى لكل الموروث التربوي، **إن المنهجية العلمية الإسلامية تصدر في أحكامها عن أصول ثابتة من القرآن والسنة وروح الشرع**، فما حقق المصلحة، سواء كان في التراث أو في فكر الغير فهو المعتبر شرعا، أما الوافد والدخيل والمنحرف عن روح الإسلام، فهو ما ترفضه المنهجية العلمية الإسلامية قطعا.

فتطبيق الشريعة الإسلامية هو في عمقه ليس خلع الماضي على حاضر وكأننا بصدد تغيير الثياب، وإنما هو الحفاظ على الثوابت والاجتهاد في المستجدات والبحث في المجهول " المستقبل" بما يوافق روح الشريعة ولا يناقضها، وإن ناقض بعض اجتهادات السلف، لأن الأهم هو عدم التناقض مع مقاصد الشريعة [445].

فالاهتمام بدراسة التراث التربوي الإسلامي لا تطرح نفسها بوصفها تعبيرا وجدانيا عاطفيا، بل بوصفها ضرورة فكرية تاريخية، **وهذه الدراسة يجب أن تأتي كجزء حيوي من مشروع الانبعاث الحضاري العام للأمة الإسلامية** [446].

ومن هذا المنطلق، وتأسيسا على مجمل الثوابت التي ذكرت أعلاه، يمكن الانطلاق لتحديد سمات مشروع تربوي للنهوض بالقيم التاريخية للثقافة الإسلامية في نسق الخصوبة التاريخية للفكر العالمي والإنساني على الصورة التالية [447]:

1- تكوين الوعي بحقيقة التراث التربوي الإسلامي ومكوناته وقضاياه، ودوره في الماضي والحاضر والإيجابي والسلبي منه على السواء.

---

[444] عبد الله عبد الدايم : العرب والعلم بين صدام الثقافات وحوار الثقافات مرجع سابق، ص33.

[445] صالحي عبد الرزاق: ديمقراطية نور أم سراديب ظلمة: عن مواقف العلمانيين من التيار الإسلامي، الناقد، العدد71، أيار/مايو، 1994، صص(26-30)، ص28.

[446] عبد الرحمن عبد الرحمن النقيب: التربية الإسلامية المعاصرة في مواجهة النظام العالمي الجديد، دار الفكر العربي، القاهرة، 1997، 282.

[447] عبد الرحمن عبد الرحمن النقيب: التربية الإسلامية المعاصرة في مواجهة النظام العالمي الجديد، المرجع السابق،ص282.

2- الفصل بين الثابت والمتحول في هذا التراث، حتى يظل الثابت ثابتا على ثباته، وإن اختلفت طريقة تناوله، ولا يقيد المتغير حركة الفكر وخطوه نحو آفاق أكثر رحابة.

3- توضيح الإسهامات المتنوعة للمفكرين المسلمين وغير المسلمين في الفكر التربوي العربي الإسلامي ودورهم الفاعل في تأكيد قيم التسامح وحقوق الإنسان.

4- توضيح أبعاد خبرة الفكر التربوي التراثي في مواجهة مشكلات الواقع التربوي التي عاصرها فكرا وتطبيقا حتى تتضح المتغيرات التي لعبت دورها في صياغة هذا الفكر وبلورته.

5- تقريب التراث التربوي من واقع الناس وعقلهم في ظل الحياة المعاصرة. ويقتضي هذا أن يتوجه خطاب الدارسين له إلى الجماهير الناس، كما يتوجه إلى الباحثين المخصصين حتى تنكسر حلقة العزلة المفروضة على التراث الفكري.

6- توضيح أبعاد وأصول وسياقات الخبرة التربوية الدينية والفكرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية حتى لا يسوء فهمها، بفرض غير المتطابق على تفسيرها، ولا الخارج عن الخبرة التاريخية عن مناطقها.

7- استخلاص المفاهيم والمدركات الفكرية التربوية التراثية المقاربة أو المطابقة للمفاهيم والمدركات المستعملة والشائعة في الساحة الفكرية الإسلامية أو العالمية، على ألا يكون ذلك تهويما فكريا للبحث عن موضوع للتراث في الفكر التربوي المعاصر، لأن الدراسة في هذه الحالة ستأتي غير موضوعية على الإطلاق.

إن هذه الأهداف وغيرها مما قد يتراءى للمهتمين وأصحاب الاتجاه، تؤشر وتدل دلالة قوية على أهمية وخطوة ما نحن بصدده من التراث الفكري التربوي الإسلامي[448].

وهذه المنهجية قمينة بأن تخرج التراث التربوي الإسلامي من الإطار الضيق للمتابعة التاريخية، إلى آفاق النظرة التحليلية الجيدة التي تتيح فهما جيدا له، ولقضايا الواقع التربوي، كما أنه يتضمن فوائد أخرى عديدة منها[449]:

1- إتاحة الفرصة للوقوف على الأصول والمعطيات الأساسية التي كان لها فضل إيجاد تربية إسلامية وتراث تربوي إسلامي.

---

[448] عبد الرحمن عبد الرحمن النقيب: التربية الإسلامية المعاصرة في مواجهة النظام العالمي مرجع سابق ،ص283.

[449] عبد الرحمن عبد الرحمن النقيب: التربية الإسلامية المعاصرة في مواجهة النظام العالمي الجديد، مرجع سابق ،ص286-287.

2- إتاحة الفرصة للوقوف على المبادئ الأساسية التي اعتمدت عليها حركة التراث التربوي الإسلامي في الفكر والواقع.

3- إتاحة الفرصة للتعرف على حركة العقل الإسلامي في فهم الأصول والمعطيات، والتفاعل الخلاق بين حركة العقل ومتطلبات الواقع الاجتماعي والتربوي.

4- إتاحة الفرصة للوقوف على الاختلافات الجوهرية والدقيقة بين المدارس والتيارات الفكرية المختلفة فيما يتعلق بأمور التربية والتعليم واستيعاب تلك الاختلافات.

5- الكشف عن مبادئ وعوامل ومنطق الاستمرارية التاريخية لبعض المبادئ والمفاهيم التربوية والتي استمرت حتى الآن.

6- الكشف عن العوامل والمتغيرات العديدة المؤثرة في صيرورة التجربة التربوية الإسلامية الذاتية والخارجية، وكذلك أوجه التفاعل بين هذه المتغيرات التي كان لها دور فاعل في توجيه فعاليات التراث التربوي الإسلامي.

7- إتاحة فرصة الوقوف على أصول المدارس والمذاهب الفكرية التي عولجت في إطارها قضايا التربية والتعليم.

8- الوقوف على منطق الطبيعة الحركية لمبادئ الإسلام، وتوجيهها لحركة المجتمع الإسلامي والفكري التربوي وتطبيقاته، وبمعنى آخر: التعرف على منطق الاستجابة الدائمة من الفكر التربوي الإسلامي لحركة المجتمع الإسلامي ومبادئه الإسلامية[450].

وعند استخدام المدخل المتكامل لقراءة التراث التربوي الإسلامي فإن هناك ملامح أمة ومبادئ أساسية ينبغي الالتزام بها حتى تأتي القراءة على وجهها الصحيح، وتحقق الأهداف المرجوة من هذا المشروع التأصيلي وهي:

1. تأصيل اتجاهات الفكر في النص التراثي المدروس من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، أي رد الفكر إلى أصوله .

2. التأصيل اللغوي الحضاري للمفاهيم والمدركات والمضامين والدالات التربوية التراثية بالرجوع إلى لغة القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، والدلالات اللغوية للمصطلحات والمفاهيم العربية السائدة في عصر المؤلف، حتى تأخذ هذه المفاهيم دلالتها الحقيقية .

---

450 عبد الرحمن عبد الرحمن النقيب: التربية الإسلامية المعاصرة في مواجهة النظام العالمي الجديد، مرجع سابق ،ص286-287.

3. التأصيل اللغوي الحضاري للمفاهيم والمصطلحات التربوية الغربية المقابلة أو الموازية أو المطابقة في إطارها الصحيح، في مقابل المفهوم التراثي[451].

وفي هذا السياق يمكن الإشارة وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى بعض المعالم الحضارية التي يحددها عبد الله عبد الدايم والتي تتساوق مع المشروع السابق والتي يتوجب علينا النضال من أجل تحقيقها وتأصيلها وفقا لمبدأ التخصيب بوصفها العمد الخلقية للحضارة الإنسانية المأمولة ومنها:

– استلهام القيم الحضارية المشتركة للثقافات الإنسانية (في مواجهة فقدان الهوية والصراع بين الحضارات). **الحاجة إلى التضامن والتكافل الاجتماعي** يمثل واحدا من أهم الحاجات الأساسية للحضارة الإنسانية " وحاجة الحضارة الإنسانية إلى هذه الغاية تجأر أمام الأعين (...)تراثنا ذو قاعدة اجتماعية شاملة ولا يتوقف هذا السلوك عند حدود تقديم العون **وتراثنا العربي الإسلامي ينزل هذا الهدف منزلة لا نجدها في أي تراث آخر. فالسلوك الأخلاقي في** للفقراء والمرضى والجهلة **وسواهم بل يتجاوز ذلك إلى العمل الجماعي المشترك في سبيل بناء مجتمع سليم متكافل متضامن والأمثلة في الإسلام أكثر من أن تحصى**[452].

– استلهام القيم الحضارية المشتركة للثقافات الإنسانية (في مواجهة فقدان الهوية والصراع بين الحضارات) .

– إشاعة المشاركة والتواصل والتراحم (في مواجهة الأنانية والمصلحة الفردية وهبوط معنى الحياة).
وتراثنا العربي الإسلامي يفيض بكل العطاءات التاريخية لمثل هذه القيم الإنسانية الخالدة .

– الاضطلاع بالمسؤولية الأخلاقية التي يستلزمها إصلاح الحضارة الحديثة (في مواجهة اللامسؤولية والتمركز حول الذات)[453].

وهذه العمد الحضارية تكاد تجسد عطاءات الدين الإسلامي والتراث العربي الوضاء وهذا يعني أن المسلمين والعرب يمتلكون أسس الانطلاقة الحضارية الشاملة. وعليهم فحسب أن يستلهم هذه القيم التاريخية التي تجسد في الوقت نفسه قيم الإنسان ومنظومة حقوق الكاملة.

---

[451] عبد الرحمن عبد الرحمن النقيب: التربية الإسلامية المعاصرة في مواجهة النظام العالمي الجديد، مرجع سابق ،ص290.

[452452] عبد الله عبد الدايم : التربية والقيم الإنسانية في عصر العلم والتقانة والمال مرجع سابق، ص76.

[453] عبد الله عبد الدايم : التربية والقيم الإنسانية في عصر العلم والتقانة والمال، مرجع سابق، ص76.

خاتمة الكتاب

على مشارف هذا العمل وتخومه يطيب لنا أن نقف وقفة مراجعة وقفة مراجعة مع الذات وتأمل نقدي في مشروعية هذا العمل ومدى مطابقته للمقاصد التي رسم من أجلها. وفي هذه الوقفة الختامية يمتلكنا شعور غامر بأن ما قدمناه في فصول هذا الكتاب ينأى عن القصد الكبير ، وأن هذا الاختتام يمكنه أن يجسد مقدمة جديدة، لرؤى جديدة، أنضجها العمل المستمر ، والرصد الفكري الجاد لقضايا التسامح وحقوق الإنسان .

لقد أدركنا بالرؤية العلمية ، وعبر رحلتنا الطويلة والجادة في رحاب النضال الإنساني من أجل الحقوق والحرية ، أن التراث الإنساني في مجال حقوق الإنسان وقضاياها يشكل اليوم بحرا متلاطم الأمواج من المعارف والتجارب والخبرات والدراسات ، وإننا لعلى يقين بأن القضايا التي تطرحها إشكالية حقوق الإنسان تبشر بولادة فروع علمية جديدة متكاملة ستأخذ مكانها الكبير بين العلوم الإنسانية والتربوية المستقبلية.

وتأسيسا على ذلك فإن البحث في هذه القضية ، في المستوى التربوي ، يتجاوز يقيننا حدود هذه الدراسة وأن الجهود العلمية التي بذلناه في هذا الكتاب تشكل غيضا من فيض إمكانيات لا حدود لها.

لقد أصبحت قضايا التسامح وحقوق الإنسان قضية عصر وسمة فارقة في مجال الحياة السياسية والاجتماعية ، يمكنها يقينا أن تتجاوز حدود العصر الذي نعيش فيه . لقد بدا وبصورة علمية أن تطور المجتمعات الإنسانية المعاصرة مرهون وإلى حد كبير بإمكانيات نمو الحياة الديمقراطية والحقوقية للمجتمعات الإنسانية المعاصرة .

لقد أصبحت حقوق الإنسان جوهرا للحياة الديمقراطيـة وتشـكيلا سوسـيولوجيا يكمـن في بنيتها . وهذا يعني أن تطـور الحيـاة الديمقراطيـة اليـوم مرهـون بتطـور إمكانيـات الحقـوق الإنسانية التي تشكل جوهر ومضمون الحياة الديمقراطية في مختلف مجالات الحياة.

وإذا كان بيت القصد في بحثنا هذا يتمثـل في الجانـب التربـوي مـن حقـوق الإنسـان فإننـا لعلى يقين بأن تطور الحياة الديمقراطية بمضامينها الحقوقيـة مرهـون وإلى حـد كـبير بنطـق التطور التربـوي في هـذا المجـال ، فالتربيـة معنيـة بـأن تؤصـل في الإنسـان وجدانيـة الحـق وإمكانية الحرية هذا دون أن ننكر ما للحياة الاجتماعية من دور وتأثير يأخـذ طابعـا جـدليا وتاريخيا .

وإننا لنقول كما أكدنا في أغلب فصول هذه الدراسة أن تأصيل حقوق الإنسان أصبح ضـرورة تاريخية ، وأن تقدم الحياة الاجتماعية العربية وتطورها ، في مختلف مجالات الحياة، أمـر لا ينفصل أبدا عن إمكانيات تطور وعي الإنسان العربي بحقوقـه الإنسـانية ، وأن نضـاله مـن أجل هذه الحقوق واكتسابه لمشروعيتها يشكل في نهاية الأمـر منطلـق النهـوض العربـي وأسّ المشروع العربي النهضوي المعاصر .

وأخيرا يمكننا القول بأن ما قدمناه على متن هذا الكتاب هو صورة محاولـة جـادة لإيقـاظ وعي الطلاب والقراء بأهمية الضرورة التاريخية لحضور حقوق الإنسان . وإذا كـان مـا قـدم في هذا الكتاب أو في أي أعمال أخرى لا يمكنه أن يشمل جوانب هذه القضية في مستواها التربوي فحسب فإن لعلى ثقة بان مثل هـذا العمـل سـيوقظ في عقـول الطـلاب والقـراء اهتمامـا كـبيرا بأهمية هذه الحقوق وضرورتها التاريخية ، وأن مجرد إيقاظ الوعي بهذه القضـية علـى نحـو منهجي يشكل يقينا عملا بالغ الأهمية والخصوصية .

ونحن نأمل عبر هذه المحاولة أن تـؤتي أكلـها وأن تطـرح القضـية الحقوقيـة أمـام العقـل للتفكير في جوانبها ومتاهاتها ، وهذا بدوره يشكل خطوة هامة على طريق التواصل مع الروح

النقدية الساعية إلى كشف طبيعة الحياة الإنسانية بما تمتلك عليه من نزعة البشر إلى تحقيق الحرية والخير والسلام .

وفي النهاية نقول بأن ما جاء في هذا الكتاب يحتمل كثيرا من الجدل والحوار وبالتالي فإننا نعول على جهود زملائنا في الجامعة وفي كلية التربية في إغناء مضامينه وتوجيه مساره نحو الأفضل عبر رؤاهم وخلال تدريسهم لهذه المادة في مجال الحياة الجامعية .

وإننا نسأل الله التوفيق لنا ولكم جميعا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

مراجع الكتاب

1. إبراهيم إعراب: التسامح وإشكالية المرجعية في الخطاب العربي، المستقبل العربي، تشرين الأول أكتوبر، عدد 224، 1997، (صص48_57).
2. إبراهيم ابرش: حقوق الإنسان ومفهوم حقوق الشعب الفلسطيني الوحدة، العددان 63-64، ديسمبر/يناير، 1990، صص(19-27).
3. إحسان الكيالي: السلامة الشخصية وحقوق الدفاع ودور المحاماة في الإسلام، مجلة الحقوق،كلية الحقوق بجامعة الكويت ،السنة السابعة، العدد الثالث، سبتمبر 1983،(صص175_214) .
4. إحسان الكيالي: السلامة الشخصية وحقوق الدفاع ودور المحاماة في الإسلام،مجلة الحقوق،كلية الحقوق بجامعة الكويت ،السنة السابعة، العدد الثالث، سبتمبر 1983،(صص175_214) .

أحمد الحطاب: الصفات التي يجب أن تتسم بها التربية للاستجابة لمتطلبات القرن الواحد والعشرين مكتب اليونيسكو الإقليمي، العدد 35، يونيو، حزيران، 1989.

5. أحمد بشارة، حقوق الإنسان بين الإعلان العالمي والإعلان الإسلامي،مؤتمر الكويت والتحديات الفكرية، جامعة الكويت، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، 2مايو 1998.

أحمد خليفة بوشرباك: حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في إطار مناهج التعليم في دولة قطر، التربية الجديدة، عدد58، 1995.

أحمد سليم سعيدان: مقدمة لتاريخ الفكر العلمي في الإسلام، سلسلة عالم المعرفة، العدد 131،الكويت، 1988.

أسامة أمين الخولي: القيم الأخلاقية في الممارسات العملية، ضمن: الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية: الأطفال والتعصب والتربية: احتمالات الانهيار الداخلي للثقافة العربية المعاصرة، الكتاب السنوي السادس، 1989.

إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام: رسالة اليونيسكو، مارس 1994 ص 40-41.

6. إمام عبد الفتاح إمام: الطاغية: دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي،سلسلة عالم المعرفة،مارس/ آذار 1994.

إمام عبد الفتاح إمام: الطاغية: دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي،سلسلة عالم المعرفة،مارس/ آذار 1994،ص182-183.

7. أمينة البقالي: حركة حقوق الإنسان: من أجل أنسنة العمل السياسي، الوحدة، ضمن المجلس القومي للثقافة العربية: حقوق الإنسان في الوطن العربي، العددان 63-64،ديسمبر/يناير1990،صص(75-80).

8. أندريه إيمار & جانين أديورييه، تاريخ الحضارات العام، الجزء الأول، ترجمة فريد داغر، عويدات، بيروت، 1984، صص 45-60.

أندريه مارسيبيه برن، التسامح كأمر فلسفي، ضمن مراد وهبة: التسامح الثقافي: أبحاث المؤتمر الإقليمي الأول للمجموعة الأوروبية العربية للبحوث الاجتماعية المنعقد في 21-24 نوفمبر عام 1981، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1987،صص 43-59.

أنطون برنارد: حقوق الإنسان كل لا يتجزأ، رسالة اليونسكو، مارس 1994، صص(11 - 13).

9. ابراهيم مدكور & عدنان الخطيب، حقوق الإنسان في الإسلام، دار طلاس، دمشق 1992.

ادجار بيزاني: في موجهة عدم التسامح، رسالة اليونسكو، يونيو 1992،(صص34_36).

10. اسماعيل صبري عبد الله: المقومات الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في الوطن العربي، ضمن مركز دراسات الوحدة العربية، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، بيروت،1986،(صص 105-78) .

11. الأخضر الإبراهيمي، إسماعيل صبري عبد الله، جورج قرم، جوزيف مغيزل، حسام عيسى، عادل حسين: ندوة أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، ضمن مركز دراسات الوحدة العربية، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، بيروت،1986،(صص 79-104).

الإعلان الإسلامي لحقوق الإنسان عام 1989، الذي تمت الموافقة عليه في المؤتمر التاسع عشر لوزراء الخارجية لدول منظمة المؤتمر الإسلامي. أنظر في هذا الخصوص: محمد الزحيلي، حقوق الإنسان في الإسلام، دار ابن كثير، دمشق-بيروت، 1997.

12. البيان الختامي الصادر عن المؤتمر القومي الإسلامي الثاني، الفكر السياسي الصادر عن اتحاد الكتاب العرب، السنة الأولى، العدد الأول، شتاء 1997، (207-220).

13. السيد أبو ضيف المدني: الأخلاق، دار الشروق، بيروت، ط1، بيروت، 1988.

14. الطاهر لبيب: مشاركة في ندوة: الديمقراطية وحقوق الإنسان العربي،ضمن مركز دراسات الوحدة العربية، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، بيروت،1986،(صص 313 - 334).

15. الفرد زيمرن، الحياة العامة اليونانية في أثينا في القرن الخامس، ترجمة عبد المحسن خشاب، القاهرة، 1958.

16. الميثاق العربي لحقوق الإنسان، الفكر السياسي الصادرة عن اتحاد الكتاب العرب في دمشق، العدد الأول السنة الأولى، شتاء 1997، (صص 183-194).

17. الوثيقة النهائية لندوة حقوق الإنسان في الإسلام المنعقدة في الكويت بتاريخ 9_14 ديسمبر1980،مجلة الحقوق،كلية الحقوق بجامعة الكويت، السنة السابعة، العدد الثالث، سبتمبر 1983،ص380.

18. بومدين بوزيد: سلطة الرمز ... و"خطاب العنف"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة العشرون، العدد 228، شباط/فبراير1998، صص(88-102).

19. جاسم علي سالم: موقف الشريعة الإسلامية من اتفاقية حقوق الطفل، شؤون اجتماعية،العدد48، شتاء 1995، السنة12، صص(5-23).

20. جاك مورجون: حقوق الإنسان، سلسلة ماذا أعرف، 1728، المنشورات الجامعية الفرنسية، 1978.

21. جلال عبد الله معوض: أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي، ضمن مركز دراسات الوحدة العربية، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، بيروت، 1986، (صص 63-78)، ص69-70 .

22. جميل صليبا: المعجم الفلسفي، الجزء الأول، دار الكتاب اللبناني، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، (غ.ت).

23. جميل مطر: المسألة العربية بين قرنين، المستقبل العربي، السنة العشرون، العدد 230، نيسان /إبريل، 1998، (صص 4-18).

حامد عمار: تقديم كتاب، دراسات في علم الاجتماع التربوي، تأليف عبد السميع سيد أحمد، المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993.

حسان ناراغاي: فضيلة التسامح _رسالة اليونسكو_ يونيو 1992.

24. حسن السيد نافعة، الجامعة العربية وحقوق الإنسان، عدد 13، آذار، 1982، ص 494-495.

25. حسن حنفي: الجذور التاريخية لأزمة الديمقراطية في وجداننا المعاصر، ضمن مركز دراسات الوحدة العربية، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، بيروت، 1986، (صص 175 - 190).

حسن علي الابراهيم: تربية التسامح وضرورات التكافل الاجتماعي الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، الكتاب السنوي العاشر،الكويت، 1994- 1995.

حسن علي عبد اللطيف: حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في مناهج التعليم الثانوي في دولة البحرين، التربية الجديدة، عدد58، 1995، صص(87-103).

26. حسين جميل: حقوق الإنسان في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد 62، نيسان /إبريل 1984، (صص 132 - 155).

27. حسين جميل: مشاركة في ندوة: الديمقراطية وحقوق الإنسان العربي،ضمن مركز دراسات الوحدة العربية، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، بيروت، 1986، (صص 313- 334).

28. حيدر بامات: إسهام المسلمين في الحضارة الإنسانية، ترجمة، ماهر عبد القادر محمد علي & عبد القادر البحراوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (من غير تاريخ).

29. خالد الناصر: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، ضمن مركز دراسات الوحدة العربية، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، بيروت، 1986، (صص 25-62).

30. رابطة العالم الإسلامي: ندوات علمية في الشريعة وحقوق الإنسان، في الإسلام، بيروت1973.

ريمون بولان: الحرية في عصرنا، ترجمة وتقديم عادل العوا، دار طلاس، دمشق، 1993.

31. ريموندو بانيكار: هل فكرة حقوق الإنسان من المفاهيم الغربية؟، ترجمة أمين محمود الشريف، ديوجين مصباح الفكر، العدد 64، السنة 17، فبراير، إبريل 1984، صص(42-61).

32. زكي حنوش: مستقبل حقوق الإنسان والشعوب في ظل النظام العالمي الجديد، عالم الفكر ،العدد التسعون، السنة الثامنة عشرة، خريف1997، (صص228_245).

33. سامي عوض الذيب أبو ساحلية: حقوق الإنسان المتنازع عليها بين الغرب والشرق، دراسات عربية، العددان الخامس والسادس، أذار / نيسان – مارس /إبريل، السنة الثامنة والعشرون، 1992، (صص 3 – 37).

34. سعاد محمد الصباح: حقوق الإنسان في العالم المعاصر، دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الثانية، 1997.

35. سعد الدين ايراهيم: التعصب والتحدي الجديد للتربية في الوطن العربي، ضمن: الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية: الأطفال والتعصب والتربية: احتمالات الانهيار الداخلي للثقافة العربية المعاصرة، الكتاب السنوي السادس، 1989، صص(19-71).

36. سعد عبد الرحمن: الأطفال والنزعة إلى العدوان، ضمن: الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية: الأطفال والتعصب والتربية: احتمالات الانهيار الداخلي للثقافة العربية المعاصرة، الكتاب السنوي السادس، 1989، ص113.

37. سعيد محمد أحمد باناجة: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985.

سمير هوانة: قضية السلام في المناهج الدراسية الحديثة، الجمعية الكويتية تربية التسامح وضرورة التكامل الاجتماعي، الكتاب السنوي العاشر 1995.

سيد عويس: التسامح الثقلفي في مجتمع حضري مصري، ضمن مراد وهبة: التسامح الثقافي: أبحاث المؤتمر الإقليمي الأول للمجموعة الأوروبية العربية للبحوث الاجتماعية المنعقد في 21-24 نوفمبر عام 1981، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1987، صص 21-30.

سيدي محمود ولد سيدي محمد: التنمية والقيم الثقافية، المعرفة السورية، عدد381، حزيران 1995، صص83-95.

38. شاكر مصطفى: الأمة العربية في المنظور التاريخي، المعهد العربي للتخطيط، الحلقة النقاشية السنوية الرابعة، التخطيط لتنمية عربية أفاقه وحدوده، الجزء الأول، الكويت ،1981.

39. صادق مهدي السعيد: حقوق الإنسان في العمل والضمان الاجتماعي في الإسلام،مجلة الحقوق،كلية الحقوق بجامعة الكويت ،السنة السابعة، العدد الثالث، سبتمبر 1983،(صص151_174).

40. صالحي عبد الرزاق: ديمقراطية نور أم سراديب ظلمة: عن مواقف العلمانيين من التيار الإسلامي، الناقد، العدد71، أيار/مايو، 1994، صص(26-30).

صبحي الصالح: الإسلام ومستقبل الحضارة، دار الشورى، بيروت 1982.

صبحي حمدان أبو جلال: دور التربية في تجاوز أزمات العصر، المعرفة السورية، عدد370، تموز/يوليو 1994، صص(45-63).

41. ضاهر أبو غزالة: الإنسان مفهوم اللفظة اللغوي والفلسفي والديني، الفكر العربي، عدد 90، خريف 1997، السنة الثامنة عشرة، (صص 179 - 203).

عادل شعبان: حقوق الإنسان بين الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأصول هذه الحقوق في الإسلام،عالم الفكر، العدد 3، أكتوبر نوفمبر ديسمبر، 1972،(صص177 - 202).

عبد الحميد البكوش: ماذا عن صورة العرب والمسلمين في بلاد الغرب ؟!، جريدة الحياة، الجمعة 17 نيسان (إبريل) 1998.

عبد الرحمن بدوي: فلسفة الدين والتربية عند كنت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1980.

عبد الرحمن عبد الرحمن النقيب: التربية الإسلامية المعاصرة في مواجهة النظام العالمي الجديد، دار الفكر العربي، القاهرة، 1997.

42. عبد العالي ناصر عبد العالي: في مسألة حقوق الإنسان والديمقراطية والتدريب عليها، الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان، المنظمة العربي لحقوق الإنسان، الكويت ،1993.

43. عبد القادر القادري:حقوق الإنسان: الخطاب والممارسة، الوحدة،المجلس القومي للثقافة العربي، العددان 63-64، ديسمبر/يناير، 1990، صص(28-34).

عبد الله عبد الدايم: التربية عبر التاريخ، دار العلم للملايين، الطبعة الثالثة، بيروت، 1987.

عبد الله عبد الدايم: التربية والقيم الإنسانية في عصر العلم والتقانة والمال، المستقبل العربي، السنة العشرون، العدد 230، نيسان /إبريل، 1998، (صص 64-86).

عبد الله عبد الدايم: نحو فلسفة تربوية عربية، ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991.

عبد الله عبد الدايم، دور التربية المتغير مع دخول القرن الحادي والعشرين ،شؤون عربية، العدد 93، مارس آذار،1998، (صص 160-170)، ص (صص 123-151).

44. عبد الله علوان معالم الحضارة في الإسلام وأثرها في النهضة الأوروبية، دار السلام للطباعة والنشر، حلب 1993.

45. عبد الهادي عباس: الحق وعلاقته بالواجب والحرية، المعرفة،السنة 37، العدد 414،مارس 1998، صص(35–55).

46. عبد الهادي عباس: حقوق الإنسان، الجزء الثاني، دار الفاضل، دمشق، 1995.

47. عبد الهادي عباس، حقوق الإنسان، الجزء الأول، دار الفاضل، دمشق 1995.

48. عثمان عبد الملك الصالح: النظام الدستوري والمؤسسات السياسية في الكويت، كلية الحقوق جامعة الكويت 1989.

49. عثمان عبد الملك الصالح: حق الأمن الفردي في الإسلام " دراسة مقارنة بالقانون الوضعي" مجلة الحقوق،كلية الحقوق بجامعة الكويت، السنة السابعة، العدد الثالث، سبتمبر 1983،(صص33–107).

50. علي الدين هلال: الديمقراطية وهموم الإنسان العربي المعاصر، ضمن مركز دراسات الوحدة العربية، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، بيروت،1986،(صص7-21).

51. على الدين هلال: مشاركة في ندوة: الديمقراطية وحقوق الإنسان العربي،ضمن مركز دراسات الوحدة العربية، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، بيروت،1986،(صص 313 - 334).

علي خليفة الكواري: نحو استراتيجية بديلة للتنمية الاجتماعية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985.

عمران البخاري: التربية على حقوق الإنسان والديمقراطية في التعليم الثانوي، التربية الجديدة، عدد 58، 1995.

فؤاد زكريا: خطاب إلى العقل العربي، تابع العربي، الكتاب السابع عشر، الكويت، 1987.

52. فؤاد زكريا: خطاب الى العقل العربي، العربي، الكتاب السابع عشر، الكويت 1987.ص20.

فرانسيس فورنبيه: حقوق الإنسان، رسالة اليونسكو، مارس \آذار 1994، صص(33_34).

53. فرناند ليلوت: حل معضلة الحياة، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، (من غير تاريخ) .

فهمي هويدي، الدين أو السكين، مجلة العربي، سبتمبر 1977، (صص 28 – 31).

54. فوزي الأختاوي: حقوق الإنسان والضمانات الدولية، مركز الدلتا للطباعة، الاسكندرية، 1988.

فيليب أوجيه: التربية من أجل الديمقراطية، ترجمة أنطون حمصي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1996.

55. مؤتمر الفقه الإسلامي وحقوق الإنسان في الإسلام: وزارة العدل، دار الكتب اللبناني، بيروت، 1972.

56. مؤتمر الفقه الإسلامي وحقوق الإنسان في الإسلام، وزارة العدل، رياض ودار الكتاب اللبناني- بيروت، 1972.

57. مجموعة مؤلفين، شريعة حمورابي واصل التشريع القديم، ترجمة أسامة سراس، العربي للطباعة والنشر، دمشق 1948.

58. محمد آركون: الإسلام واختلاف النماذج، رسالة اليونسكو، يونيو 1992، (صص30_34).

محمد ابراهيم المنوفي: نحو فلسفة تربوية لمواجهة ظاهرة الاستبداد السياسي، ضمن رابطة التربية الحديثة، *دراسات تربوية*، المجلد العاشر، جزء 79، عالم الكتب، القاهرة، 1995.

59. محمد الزحيلي: حقوق الإنسان في الإسلام، دراسة مقارنة مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، دار ابن كثير، دمشق -بيروت، 1997.

60. محمد السيد سعيد: حول حقوق الإنسان: هل فشل مؤتمر فيينا، العربي، العدد 424، مارس1994،صص(28-33)، .

61. محمد المنوفي: نحو فلسفة تربوية لمواجهة ظاهرة الاستبداد السياسي، دراسات تربوية، المجلد 10، عالم الكتب، القاهرة، 1995.

62. محمد جواد رضا: العرب في القرن الحادي والعشرين: تربية ماضوية وتحديات غير قابلة للتنبؤ، المستقبل العربي، السنة العشرون، العدد 230، نيسان /إبريل، 1998، (صص 47-63).

محمد دكير: من الاستبداد إلى الديمقراطية ،دراسة في فكر الشيخ النائيني من خلال كتابه "تنبيه للأمة وتنزيه الملة"، الكلمة العدد 18، السنة الخامسة،1998، (صص52-83).

محمد سعيد هيكل: تدريس الديمقراطية وحقوق الإنسان في المرحلة الثانوية،المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ،التربية الجديدة، العدد58، 1995،صص(27-33).

63. محمد صوان ،خمسون عاما على إعلان حقوق الإنسان، الأسبوع الأدبي، العدد 609، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1998.

محمد عابد الجابري: إشكاليات الفكر العربي المعاصر مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1989.

64. محمد عبد العزيز أبو سخيلة: حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية وقواعد القانون الدولي، مطابع الخط، دمشق، 1985.

65. محمد عصفور: الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، 1993.

66. محمد عصفور: ميثاق حقوق الإنسان العربي ضرورة قومية مصيرية، ضمن مركز دراسات الوحدة العربية، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، بيروت،1986،(صص 215 - 245).

67. محمد عمارة: الإسلام وحقوق الإنسان: ضرورات لا حقوق، دار الشروق القاهرة، 1989.

محمد قرانيا: التراث والأصالة المعاصرة ملامح ونظرات، المعرفة السورية،عدد390، آذار-نيسان،1996،صص(37-56).

68. محمود السيد سلطان: بحوث في التربية الإسلامية، دار المعارف، القاهرة، 1979.

69. مساعد راشد هارون: المناهج التربوية وثقافة الإسلام، مجلة التربية، العدد 16، السنة6، يناير/كانون الثاني،1996، (صص6_19).

70. مصطفى السباعي، من روائع حضارتنا، المكتب الإسلامي، بيروت، 1987.

71. مصطفى الشكعة: معالم الحضارة الإسلامية، الطبعة الأولى، دار العلم للملايين، بيروت 1973.

72. مصطفى دحماني: فضح الزمن الأصولي: قراءة تحليلية نقدية لبعض مفاهيم الحركة الإسلامية المعاصرة. دراسات عربية عددم8/7 أيار حزيران 1994.

73. معروف الدوليبي: وضع المرأة في الإسلام،مجلة الحقوق،كلية الحقوق بجامعة الكويت ،السنة السابعة، العدد 3، سبتمبر 1983،(صص237–60).

74. ممتاز صويصال: حرية الرأي والتعبير والتجمع، مجلة الحقوق،كلية الحقوق بجامعة الكويت،السنة السابعة، العدد الثالث، سبتمبر 1983،(صص376–376).

75. منذر عنبتاوي: دور النخبة المثقفة في تعزيز حقوق الإنسان، ضمن مركز دراسات الوحدة العربية، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، بيروت،1986،(صص 277 - 312).

مثاق للمثقفين العرب: برنامج عمل لمقاومة التطبيع: الفكر السياسي، العدد الأول، شتاء 1997.(صص 221-227).

76. نبيل سليم: احترام حقوق الإنسان والالتزام القومي، الوحدة، ضمن المجلس القومي للثقافة العربية، العددان 63–64،ديسمبر/يناير1990،صص(35–49).

77. نص الميثاق العربي لحقوق الإنسان: الفكر السياسي الصادرة عن اتحاد الكتاب العرب، دمشق، العدد الأول، السنة الأولى، شتاء 1997،(صص 185–194)

نعيمة ثابت: إدخال مبادئ حقوق الإنسان ضمن مناهج التعليم الثانوي، التربية الجديدة، عدد 58– 1995،صص(35–61).

78. هاشم صالح ،الثقافة العربية في مواجهة الثقافة الغربية و التحديات ،الوحدة، عدد 101، فبراير/ مارس ،1993، (صص 14-30).

79. هيلين دار بشير: حرية الكلمة الحرية الرئيسية، رسالة اليونسكو،مارس (صص14_24) 1994.

80. يان مارتنسن: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بعد أربعين عاما، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد مائة وستة وعشرون، السنة الثانية عشرة، آب، 1989، صص37–42.

81. J.Palmero: Histoire des institutions et des doctrine pédagogiques par les textes , SUEL, Paris,1955, pp11-25. pédagogiques

82. Jean Jaques Rousseau : Discours sur l'origine et les fondements de l'inégalité parmi les hommes (175) , et Du contrat social 1762(Larousse 1996)

83. Pierre Gauchotte: Le Pragmatisme ,que sais je , P.u.f.,Paris ,1992.

Zoya A. Malkova: Les études sociales un moyen d'éduquer les enfants dans un esprit de paix et de compréhension mutulle entre les peuples , dans UNSCO: Manuel de l'UNESCO pour l'enseignement des programmes d'études sociales , UNESCo, 1987, PP 93-120.

Contents